الأمم المتحدة

S/2006/976

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦)، أتشرف بأن أقدم، طيه، تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا.

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريته **لوي**
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

151206 151206 06-62957 (A)

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من فريق الخبراء المعني بليبريا إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا، بتقديم التقرير الذي أعده الفريق عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٨٩ (٢٠٠٦).

فريق الخبراء المعني بليبريا

(توقيع) أرثر **بلنديل**

(توقيع) دامين **كلاماند**

(توقيع) كاسبر **فيثين**

(توقيع) تومي **غارنيت**

(توقيع) راجيفا بهوشان **سينها**

تقرير فريق الخبراء المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٨٩ (٢٠٠٦) بشأن ليبريا

موجز

الماس

رغم استمرار التقدم، لم يتسنَّ لليبريا بعد تنفيذ الضوابط الداخلية اللازمة لنظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ، ومن ثم، فلا وجه لرفع الجزاءات المفروضة على الماس. فالعناصر اللازمة، وإن بات معظمها الآن في متناولها، ما زالت تتطلب ترتيبا نهائيا في شكل آلية مترابطة عاملة ذات استمرارية طويلة الأجل وتتمتع بالمصداقية. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز القدرات القيادية، ولا سيما من جهة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، وكذلك إدارة مستمرة فعالة للموارد البشرية والمالية والمادية.

الأخشاب

طُبق الوقف الاختياري الذي فرضته الحكومة على أنشطة قطع الأشجار تطبيقا فعالا أيضا، وذلك باستثناء عمليات محدودة النطاق لقطع الأشجار بالمناشير الآلية. وقد أصدرت السلطة التشريعية قانونا لإصلاح أنشطة الحراجة الوطنية استوفى المؤشرات التي حددها مجلس الأمن لرفع الجزاءات بصفة نهائية. ولكن أظهرت عملية مراجعة حسابات هيئة تنمية الغابات تفشي الفساد وانعدام الكفاءة على نطاق واسع في عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية. وسوف يُفصل موظفو إدارة المحاسبة في إطار برنامج إعادة الهيكلة الذي سيخفض ملاك موظفي الهيئة بمقدار النصف. والمكاتب الإقليمية التابعة للهيئة متوقفة عن العمل. وينبغي للهيئة قبول عرض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتسيير دوريات عسكرية مشتركة. ولا يجب أن تندفع ليبريا إلى استئناف أنشطة قطع الأشجار حتى يطبق القانون الجديد تطبيقا تاما.

الشؤون المالية

تتحسن الإدارة المالية لحكومة ليبريا باطراد بسبب ارتفاع الإيرادات الناجم جزئيا عن النمو الاقتصادي والتشدد في تطبيق أنظمة الضرائب وإحكام الرقابة على النفقات. ومع هذا، فإن الافتقار إلى أنظمة للرقابة الداخلية وانعدام الإشراف الخارجي من الأمور التي تدعو للقلق. ومثال ذلك، أن نظام التفتيش المسبق على شحن النفط منفذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولكن القصور ما زال يشوب تطبيقه حيث يتسلم المستوردون المنتجات دون أن

يسددوا جميع الضرائب المستحقة عليهم؛ ومن الأمثلة الأخرى استحداث نظام لاحتكار واردات الأرز دون أن يخضع لمناقشة عامة كافية؛ وبيع عقد لتوزيع ١٠ ٠٠٠ برميل من النفط يوميا دون تطبيق أي نظام شفاف للمزايدة. كما أن الحكومة الجديدة لم تنفذ السياسة التي وضعتها لمراجعة حسابات الوزارات خلال عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، وتقاعست عن اتخاذ إجراءات قانونية ضد مسؤولي حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية السابقين الذين أظهر تحقيق أجرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنهم اختلسوا مئات الألوف من الدولارات. وكان من شأن التأخر المفرط في تعيين مراجع عام للحسابات والاستقطاعات الكبيرة في الميزانية أن غلت عملية المساءلة هذه في ليبريا. وسيتعين على الحكومة الجديدة أن تتحرك بسرعة لإنفاذ ما تعهدت به في حملتها الانتخابية من عدم التهاون المطلق إزاء الفساد.

الآثار الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للجزاءات

تواجه ليبريا تحديات هائلة في مجال الإعمار. فالدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبيوت والمؤسسات التعليمية والمرافق العامة الأخرى أدى إلى تشريد السكان على نطاق واسع. وما زالت مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي معدومة بصورة أساسية في مختلف أرجاء البلد؛ وباتت قدرة المدارس والعيادات الطبية على تقديم الخدمات محدودة بسبب ضآلة الموارد اللازمة للوفاء بها؛ وتعاني مؤسسات الخدمة المدنية من تدهور في الروح المعنوية ومن تدنٍّ بالغ في القدرة التقنية.

ولعبت الجزاءات دورا حاسما في المساعدة على إنهاء الصراع وإرساء الأساس لإجراء إصلاحات شاملة في قطاعَيْ الماس والأخشاب وغيرهما من القطاعات. وفي الوقت ذاته، فقد تدهورت أحوال الطرق نتيجة ضياع الإيرادات على الحكومة وعدم توافر صيانة منتظمة للطرق في مناطق الامتيازات، وهو ما كانت تقوم به في الماضي شركات قطع الأشجار، مما أدى بالتالي إلى زيادة تكلفة صيانة الطرق التي تتحملها وكالات الإغاثة الإنسانية.

الأسلحة والأمن

تم تدمير ٦٣٢ قطعة سلاح فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وبذا بلغ إجمالي عدد قطع السلاح التي دمرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ٨٠٧ ٣٠. وشهد العام الماضي تراجعا طفيفا في عدد البلاغات الجنائية، وإن ارتفع عددها بالنسبة للجرائم الخطيرة، ولا سيما أنشطة العصابات وأحداث العنف الغوغائية والاغتصاب. ومما يفاقم من الوضع انعدام فعالية جهاز القضاء.

وقد منح مجلس الأمن إعفاءات من الحظر من أجل استيراد أسلحة للقوات المسلحة الجديدة والشرطة وجهاز الأمن الخاص.

وما زالت المزاعم تتردد حول تجنيد مرتزقة للحرب في كوت ديفوار. ولا يوجد لدى الفريق مجال للشك في أن الفرص الاقتصادية المتاحة في كوت ديفوار في الوقت الراهن تجتذب المرتزقة الليبريين، ولكن من المرجح أيضا وجود شبكات غير رسمية يمكن بسهولة تنشيطها إذا ما اندلع قتال كبير من جديد في كوت ديفوار.

حظر السفر

إن توافر إمكانيات الحصول على جوازات السفر المزيفة وانعدام الإرادة السياسية وضعف تسليح وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين كلها عوامل تتضافر لجعل منع السفر مهمة عسيرة التحقيق.

تجميد الأصول

بعد انقضاء أكثر من عامين ونصف عام على صدور قرار مجلس الأمن بتجميد الأصول (القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤))، لم تجمد بعد حكومة ليبريا أية أصول. ولم تسن الحكومة الجديدة بعد أي تشريع ولا أصدرت مرسوما تنفيذيا لإنفاذ القرار. وحتى إذا ما تقدمت الحكومة بتشريع بهذا الشأن، فإن من غير المرجح أن تجيزه السلطة التشريعية. ومن ثم، فلا يرجح أن تستطيع حكومة ليبريا إنفاذ القرار في المستقبل القريب.

أولا – مقدمة

١ – في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تعيين فريق الخبراء المعني بليبريا لاستقصاء تطبيق الجزاءات المفروضة على الأسلحة والماس والأخشاب وبعض الأفراد والجهات ممن يعتبرون خطرا يهدد السلام في المنطقة. ويتضمن هذا التقرير تقييم الفريق للجزاءات بما يشمل: (أ) استقصاء فعاليتها؛ و (ب) التقدم المحرز صوب رفعها؛ و (ج) تقييم آثارها الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية.

٢ – فيما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أجرى الفريق تقييمات في بتسوانا، وتوغو، وسيراليون، وغانا، وكوت ديفوار، وليبريا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وتعاون مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٣ – وما لم يصدر مجلس الأمن قرارا جديدا، فإن سريان الجزاءات المفروضة على الماس والأسلحة وحظر السفر سوف ينقضي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. أما تجميد الأصول فهو سارٍ، ويوالي المجلس استعراضه بانتظام. وترك المجلس الجزاءات المفروضة على الأخشاب تنقضي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

أساس نظام الجزاءات في ليبريا

٤ – فرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى ليبريا في عام ١٩٩٢. واتخذ نظام الجزاءات بعدا جديدا في عام ٢٠٠١ ردا على دور ليبريا في الحرب التي كانت دائرة في سيراليون المجاورة. وفرض القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) قيودا على الاتجار بالأسلحة والماس وعلى سفر كبار المسؤولين الليبريين وشخصيات وجهات أخرى مخلة بالأمن في المنطقة. ومع احتدام الصراع في ليبريا وانطلاق حركات تمرد من داخل غينيا (جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية) وكوت ديفوار (حركة الديمقراطية في ليبريا)، طلب مجلس الأمن مراجعة الحسابات الخاصة بالأخشاب وسجل ليبريا للنقل البحري (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢))، ومدد نطاق الجزاءات في عام ٢٠٠٣ (القرار ١٤٧٨) لتشمل الأخشاب. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وجهت المحكمة الخاصة في سيراليون للرئيس الليبيري آنذاك، تشارلز تيلور، تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٥ – وكان من أثر الجزاءات والضغط الدولي المتزايد، بما في ذلك الضغوط الممارسة داخل غرب أفريقيا (من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) إبرام اتفاق السلام الشامل الذي توجه تيلور بموجبه إلى العيش في المنفى في نيجيريا متجنبا بذلك، إلى حين، المثول أمام المحكمة الخاصة، وحلت محل حكومته حكومة انتقالية وطنية تشكلت من الفصائل المتقاتلة

الثلاثة. وبالنظر إلى هشاشة السلام وعدم تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا والقلق المستمر إزاء الارتباط القائم بين الموارد الطبيعية والأسلحة، أعاد المجلس النظر في الأساس القانوني للجزاءات في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٣، وحدد مؤشرات لرفعها (القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ (القرار ١٥٣٢)، فرض مجلس الأمن جزاءات على أفراد حيث طالب الدول بتجميد الأصول المملوكة للرئيس السابق ولشخصيات وجهات أخرى حُـددت أسماؤها. وظلت الجزاءات قائمة على مدار عام ٢٠٠٥ بفعل استبداد القلق بشأن الوضع الأمني وتفشي الفساد داخل حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية وعدم تجميد أي أصول في ليبريا.

٦ - وبعد النجاح في إجراء الانتخابات وتقلد الرئيسة إلين جونسون سيرليف منصبها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بذلت حكومة ليبريا الجديدة جهودا واضحة من أجل الوفاء بالشروط المحددة لرفع الجزاءات، وبخاصة المتعلقة منها بالأخشاب. وكان من بين هذه الخطوات المرسوم التنفيذي الأول لرئيسة الجمهورية الذي أعلن أن جميع الامتيازات الحراجية المزعومة لاغية وباطلة بسبب ما شابها من مخالفات واسعة النطاق تتنافى مع سيادة القانون (انظر الفقرات ٧١-٧٤ من S/2005/745). واعترافا بهذه الجهود، رفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على الأخشاب في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦))، مع اشتراط أن يجيز المجلس التشريعي الجديد قانونا لإصلاح الأنشطة الحراجية في غضون ٩٠ يوما - وقد أجاز المجلس التشريعي القانون بالفعل في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومن ثم، أكد مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ رفع الجزاءات عن الأخشاب بصفة نهائية.

٧ - أما الجزاءات المفروضة على الماس، فما زالت قائمة، حيث لا يزال على هذا القطاع أن ينشئ نظاما فعالا لإصدار شهادات منشأ من أجل عمليات الاتجار بالماس الخام الليبيري يتسم بالشفافية وقابلا للتحقق من سلامته دوليا بهدف الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ.

٨ - وما زالت الجزاءات المفروضة على الأسلحة قائمة، وإن مُـنحت إعفاءات للأسلحة الموجهة للجيش والشرطة وأمن رئيس الجمهورية. وقد استعيض عن الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باتفاقية ذات آثار ملزمة وقعت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

الحالة في ليبريا

٩ - تنعم ليبريا بسلام هش منذ أن تقلدت رئيسة الجمهورية منصبها في كانون الثاني/يناير، ومع هذا، فما زال الكثير من الليبيريين يشعرون بأنهم مهددون بالخطر. وإزاء هذه المخاوف، دعا وزير العدل ''سكان المجتمعات المحلية، في مواجهة عجز الشرطة، إلى التصدي بحزم للتصاعد في معدلات الأنشطة الإجرامية في المدينة، وتنظيم أنفسهم في أفرقة حراسة أو جماعات اقتصاص محلية لكي يوفروا لأنفسهم الحماية من هؤلاء القتلة الساعين إلى تقويض دعائم السلام المكتسب بشق الأنفس''. ومع هذا، فقد أوضحت رئيسة الجمهورية أن الحكومة تدعو إلى تكوين أفرقة حراسة محلية لا إلى عدالة الغوغاء.

١٠ - ولجوء السكان إلى تطبيق العدالة بأيديهم إنما يعكس فيما يرجح ما يستبد بهم من يأس إزاء إفلات الجناة من العقاب الناشئ عن خلل جهاز القضاء (انظر الفقرات ١٧٣-١٧٩ من هذا التقرير) وكذلك ارتفاع معدلات الجرائم الخطيرة على نحو لا يمكن السكوت عليه. والواقع أنه على الرغم من أن معدل البلاغات الجنائية بعمومها قد انخفض عما كان عليه في عام ٢٠٠٥، فقد تمثلت أعلى زيادة في معدلات الحوادث في عمليات الاقتصاص (انظر الجدول ١١ فيما يلي). ويسلم السكان بأن الحكومة، ولا سيما السلطة القضائية، لا تحقق سيادة القانون.

١١ - وما زالت تحديات هائلة تعترض سبيل الحكومة إلى تحقيق الإصلاح والمساءلة. ومهاجمة الفساد في المستويات العليا للحكومة أمر يثير شواغل أمنية خشية أن يعمد المفسدون إلى الرد على ذلك بإثارة العنف وزعزعة الاستقرار السياسي. ولكن الإجراءات التي اتخذت مؤخرا لمحاسبة هؤلاء المفسدين لم تؤد إلى ردود فعل خطيرة. ومثال ذلك أن الأحداث التالية جرت بسلام رغم التهديدات التي وجهت عندما قامت الحكومة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا باستعادة السيطرة على مزرعة غوثري للمطاط من أيدي محاربين سابقين كان من بينهم كثيرون من أعضاء جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، أو عند إجلاء أكثر من ١ ٠٠٠ من ممارسي أنشطة التعدين غير المشروعة من منتزه سابو، أو عندما انتهى الاستعراض الذي أجري لأنشطة قطع الأشجار إلى إعلان إلغاء وبطلان جميع الامتيازات، أو عندما عزل، في عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، رئيس البرلمان بعد اتهامه بسوء الإدارة المالية والفساد، أو عندما نقل تشارلز تيلور للمثول أمام المحكمة الخاصة. والحق إن تقديمه إلى المحاكمة قوض بشدة فيما يبدو الهيكل المالي للحزب الوطني القومي الذي ينتمي إليه، مما قوض بالتالي من نفوذ ذلك الحزب. وقد عقد أعضاء الحزب الوطني القومي اجتماعات كثيرة في مونروفيا من أجل مناقشة الآثار المترتبة على

عرقلة تدفق الإيرادات بين تيلور وأشياعه. وعلاوة على ذلك، فقد خسروا مؤخرا دعوى قضائية كانت ستحد من تقديم إفادات إلى لجنة الحقيقة والمصالحة ضد نظام تيلور.

١٢ - وفي الوقت الراهن، فإن التدابير المتخذة لتحسين عمليات المساءلة تضمنت التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أن حكومة ليبريا بسبيلها إلى الانتهاء من وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد. وقد أزالت وزارة المالية أسماء أكثر من ٧٠٠ ٤ عامل ''وهمي'' من كشوف مرتبات موظفي الحكومة.

١٣ - ومع هذا، ما زال يلزم الكثير، فالمتأخرات المستحقة على مؤسسات الأعمال البارزة إبان عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية لم يُحصَّل منها سوى القليل. ولم تجمد الحكومة الأصول المملوكة لأي من الأشخاص الذين قضى قرار مجلس الأمن ١٥٣٢ (٢٠٠٤) (انظر الفقرة ١٤٨ من هذا التقرير) بتجميد ممتلكاتهم. كذلك لم يتخذ بعد أي إجراء ضد المختلسين ممن كشفتهم عملية مراجعة الحسابات، التي أجرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (انظر الفقرات ١٣٩-١٤٣ من هذا التقرير). (ورغم هذا، فقد عجز المجتمع الدولي أيضا، كما أشار رئيس الجمهورية، عن منع التجاوزات التي ارتكبتها حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية - على الرغم من الولاية الواضحة المحددة بموجب اتفاق السلام الشامل).

١٤ - وخلال عهود الإدارات السابقة، بما فيها حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، تضخمت كشوف رواتب الموظفين الحكوميين في إطار شبكات المحسوبية القائمة. وتعرقلت مساعي الحكومة الرامية إلى إعادة هيكلة الخدمة المدنية لأنها لم تتبع نهجا موحدا في سائر دوائر حكومة ليبريا. فشركة تكرير النفط الليبيرية، وهي شركة مملوكة للدولة وفيرة الأرباح، لديها من الأموال ما يجعلها تقدم حوافز ضخمة لإنهاء خدمة الموظفين (١,٥ مليون دولار لـ ٤٠٠ موظف). وعلى النقيض منها هيئة تنمية الغابات التي ستقدم، بمواردها الأقل، ٤٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٢٥٠ موظفا. والأمر سيكون أشد وطأة حتى من هذا لدى الجهات الأخرى من الوزارات التي لا تدر إيرادات.

١٥ - وقد أفرز النهج العشوائي المتبع في إعادة الهيكلة قلاقل خطيرة، حيث باتت الاحتجاجات اليومية مظهرا مألوفا في هيئة تنمية الغابات. ويتجلى هذا بأوضح صورة في خروج أفراد القوات المسلحة الليبيرية وأجهزة الأمن الأخرى السابقين في مظاهرات عنيفة أحيانا تندد بإعادة الهيكلة. وتقوض هذه القلاقل المستمرة من قدرة الحكومة على إدارة التنمية الوطنية بجهاز مهني للخدمة المدنية.

١٦ - ومما يعرقل أيضا من التنمية، ولا سيما الاستثمار، انعدام التقدم في استعراض الامتيازات والعقود التي منحت في عهد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية. فلم ينجز استعراض واحد منها حتى الآن. (سُحب العقد المبرم مع شركة ميتل للصلب من اللجنة الاستعراضية وجرى التفاوض بشأنه مع الحكومة مباشرة). ومن معوقات العمل في اللجنة الاستعراضية، التي تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع الدولي، رئاستها وإجراءات عملها، حيث لا توجد معايير واضحة لاتخاذ القرارات. (وعلاوة على ذلك، يوجد تضارب في المصلحة بشأن رئيسها الذي يرأس أيضا رابطة مزارعي المطاط. وعليه أن يتنحى عن المشاركة في مداولات اللجنة عندما تتعلق بامتيازات المطاط). وعلاوة على ذلك، فلم تتعاون فرادى الوزارات/الوكالات تعاونا كاملا بتقديم العقود والمعلومات ذات الصلة لكي يتم استعراضها. ولإنهاء هذه العملية، حدد رئيس الجمهورية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موعدا نهائيا للانتهاء من عملية الاستعراض. وليس من الواضح ما إذا كانت العقود التي لم يتم استعراضها سوف تقبل أو ترفض في هذا الوقت.

١٧ - وبالمثل، فإن الإبهام الذي يكتنف حيازة الأرض وحقوق المجتمعات المحلية يهدد الأمن والاستثمار على السواء، حيث تتلقى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في كل شهر مئات الطلبات لتسوية منازعات ناشئة عن دعاوى متضاربة لحيازة الأرض. (تبين من استعراض امتيازات الأخشاب أن هيئة تنمية الغابات كانت قد مَنَحت امتيازات لقطع الأشجار في مساحات تعادل مساحة الغابات مرتين ونصف المرة). ويجب على الحكومة أن تهيئ عملية تشاركية لاستعراض هذه الحقوق وتوضيحها، بما يشمل تعيين أمين مظالم مخول سلطة النظر في الالتماسات المقدمة.

١٨ - ولا يقتصر أثر انعدام الأمان بالنسبة للعقود على إعاقة الاستثمار، بل إنه يؤخر أيضا توفير الخدمات اللازمة لتنمية ليبيريا. وقد قامت الحكومة في الآونة الأخيرة بتركيب الإنارة العامة في شوارع وسط مدينة منروفيا. ورغم أن الأمر يتعلق بمشروع متواضع، فإن أثره النفسي الإيجابي كان كبيرا، إذ تبدو الشوارع أكثر أمانا في الليل عما كانت عليه. بيد أن الناس يتوقعون من الحكومة أن تُحدث تغييرا حقيقيا. ومن المؤسف أن العديد من النخب الليبيرية تستفيد من نظام الفساد واستغلال النفوذ المستشري، وتقاوم أي إصلاح للوضع. فعلى سبيل المثال، كاد سن القانون الوطني لإصلاح الغابات، اللازم لرفع الجزاءات المفروضة على الأخشاب، أن يفشل بسبب بائع أخشاب - وهو زعيم ميليشيا سابق - مارس نفوذه على بعض أعضاء البرلمان للحد من الاستثمارات الخارجية في القطاع.

١٩ - وباختصار، فإن القدرة على النهوض المادي بمستوى عيش الليبيريين تشلها بشكل كبير تركة عقود من الحكومات الفاشلة. فالحكومات الفاشلة لا تقدم الخدمات الاجتماعية، بل إنها تمنح موظفي الخدمة المدنية والسياسيين فرصة لتدعيم شبكات المصالح التي يرعونها والقائمة على روابط العرق والنسب، واستدرار الرشاوى والعمولات. وكذلك، فإن المواطنين تعودوا على الاتكال على شبكات المصالح لتلبية احتياجاتهم في غياب دولة تسهر على توفير الرفاه لهم. وعلى وجه التحديد، فإن المحاربين السابقين الذين وجدوا أنفسهم دون وسيلة عيش يواصلون الاعتماد على الشبكات التي كانت قائمة أيام الحرب. فقد استخدم العديد من قادة الفصائل المتحاربة الحكومة الانتقالية الوطنية في ترسيخ شبكاتهم، حيث انتقلوا بتلك الشبكات إلى مشاريع اقتصادية جديدة، تشمل التجنيد في كوت ديفوار. ومما يقوض جهود حكومة ليبيريا الرامية إلى إعادة بناء الدولة الليبيرية المنهارة، التنافس على السيطرة على تلك الشبكات. فالفساد الداخلي منتشر لأن كثيرا من الوظائف الصغرى في الوزارات يحتلها نفس الأشخاص الذين عملوا بالإدارات السابقة والذين ينظرون إلى الإصلاح كخطر يهدد مصالحهم.

٢٠ - ويؤدي الافتقار إلى القدرة على برمجة الميزانية إلى زيادة شلل الدوائر الحكومية. وحتى عندما تتوفر الأموال للوزارات، فإنه لا يتوفر لها بالضرورة الكادر الفني القادر على تخصيص الأموال وصرفها. وعلى سبيل المثال، فإن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة تشكو من عجزها عن تحقيق الشروط المرجعية الأساسية اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة على الماس لعدم كفاية الموارد، لكنها استطاعت بالكاد أن تصرف في العام الماضي نصف الأموال المخصصة للوزارة. ومن حسن الحظ أن هذا العامل الأخير هو الأيسر حلا - عن طريق التدريب - لكن التنمية ستظل مشلولة في انتظار تحقيق ذلك.

كلمات شكر

٢١ - يعرب الفريق عن امتنانه لما قدمته إليه حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من مساعدة، ولاسيما في مجالات الأمن والدعم اللوجستي والنقل، بما في ذلك الطائرات. وقد تلقى الفريق مساعدة مفيدة من كثير من المنظمات المحلية والدولية، ترد قائمة بأسمائها في المرفق ١.

معايير التحقق

٢٢ - استخدم الفريق معايير الإثبات المعترف بها لتأكيد استنتاجاته: أي مستندات الإثبات التي تم التحقق من صحتها بالكامل أو على الأقل من مصدرين موثوقين يمكن التحقق من

استقلاليتهما. وعرضت الادعاءات الموجهة ضد الدول والأفراد والمؤسسات، حيثما كان ذلك مناسبا، على المعنيين كيما يتسنى لهم ممارسة حقهم في الرد.

تشكيل فريق الخبراء

٢٣ - تألف فريق الخبراء من خبير الأخشاب أرثر بلانديل (كندا)؛ وخبير من الأنتربول في ميدان التحقيقات والأسلحة، داميان كلامان (فرنسا)؛ وخبير في الماس، كاسبر فيثين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وخبير في الشؤون الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، تومي غارنت (سيراليون)؛ وخبير في الشؤون المالية، راجيفا سينها (الهند). وعين السيد بلانديل رئيسا للفريق.

ثانيا - الماس

٢٤ - ظل الفريق يعمل عن كثب مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة طوال فترة ولايته الحالية لتحديد حجم التقدم المحرز من جانب حكومة ليبريا في تلبية شروط رفع الحظر على تصدير الماس الليبيري الخام.

٢٥ - وبفضل مساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، استطاع الفريق أن يقوم برحلات تحليق وتقييم لمستوى النشاط التعديني في منتصف آب/أغسطس وأواخر تشرين الأول/أكتوبر.

الأنماط الحالية للنشاط التعديني

٢٦ - في الوقت الذي يستمر فيه الوقف الاختياري الذي أعلنته وزارة الأراضي والمناجم والطاقة منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥ بشأن تعدين الماس، لم تستطع الحكومة إنفاذ هذا الإجراء بالكامل. وفي الوقت الذي يظل فيه الفريق قلقا بسبب الحفر التقليدي غير المشروع في مقاطعة سينوي، فإنه يثني على وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لوقف جميع الأنشطة الصناعية من الفئة ألف والأنشطة شبه الصناعية من الفئة باء في المناطق الداخلية.

٢٧ - شركة التعدين الأمريكية - حلق الفريق فوق موقع شركة التعدين الأمريكية (خط العرض ٧,٣٨° شمالا وخط الطول ٣٤,٢٩ ١٠° غربا) في منطقة كونغبور الحرجية في مقاطعة لوفا، في شهر آب/أغسطس. وقد تحقق تقدم كبير في بناء معمل كبير لغسل المعادن اشتمل على معدات تصنيف وفرازتين دوارتين. وأجرى الفريق زيارة للموقع عن طريق البر، واكتشف أنه في الوقت الذي ظلت فيه شركة التعدين الأمريكية مشغولة بالتحضير لاستئناف عمليات التعدين، فإنها لم تقم بأي نشاط للحفر أو الغسيل منذ الزيارة التي قامت

بها بعثة خبراء عملية كمبرلي في أيار/مايو ٢٠٠٦. وأكدت عملية تحليق إضافية، نفذت في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر أن عمليات الشركة ظلت ملتزمة تماما بما فرضته جزاءات الأمم المتحدة والحظر الحكومي على التعدين.

٢٨ - إتال جيمس - قام الفريق خلال شهري آب/أغسطس و تشرين الأول/أكتوبر بالتحليق فوق موقع إيتال جيمس (خط العرض ٥٦,٥° ٦ شمالا وخط الطول ٥٦,٤° ١٠ غربا)، ويسره أن يشير إلى أن الموقع ظل مغلقا بالفعل. وكانت الآلات إما متوقفة أو موضوعة في المخازن. وكان الموقع مهجورا إلى حد كبير ولا يوجد دليل إطلاقا على أي نشاط للتعدين.

٢٩ - غبابا جنقل ووترز - في شهر آب/أغسطس، كان منجم جنقل ووترز المحاذي لمنطقة غبابا (خط العرض ٣٠° ٧ وخط الطول ٣٥° ٨، انظر S/2005/745 الفقرة ٤٢). مغمورا بالمياه، ولا يوجد دليل على أي نشاط تعديني به. بيد أن منطقة واسعة من الأرض في محيط الحفرة كانت موضع تنظيف بجرافات كاتربيلار في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، وكان المنجم نفسه في طور الافتتاح، حيث تصرف مياهه بواسطة حفار سحب وأجهزة للضخ. ويحث الفريق الوزارة على أن تذكّر جنقل ووترز بنظام الجزاءات الساري وبواجباتها بموجب الحظر المفروض حاليا على التعدين.

٣٠ - شركة بوتاو لزيت النخيل - ما زال اندفاع الحرفيين من أجل الماس مستمرا في المنطقة المحاذية لموقع شركة بوتاو لزيت النخيل (خط العرض ١٤,٦٧° ٥ شمالا وخط الطول ١٤,٩٣° ٩ غربا). ولا يعتبر إنتاج الماس من المنطقة كبيرا جدا، وتتراوح قيمة الأحجار شبه الكريمة بين ٢٥ إلى ٣٥ دولارا للقيراط؛ علاوة على كمية كبيرة من الإنتاج الصناعي تتراوح قيمتها في المنطقة ما بين ٥ إلى ١٠ دولارات للقيراط. ويقدر الفريق أن الإنتاج الإجمالي للمنطقة يصل إلى ٥٠ ألف قيراط في السنة من الماس المنخفض النوعية. ويعتبر ذلك إنتاجا ضئيلا بالمعايير التعدينية، ولكن نظرا للحالة الراهنة للاقتصاد الليبيري في فترة ما بعد الحرب، فإن السوق يتميز بازدهار كاف لتشغيل نحو ١٠ آلاف إلى ١٥ ألفا من السكان في المنطقة (بما في ذلك عائلاتهم)، إما مباشرة في التعدين أو في تقديم الخدمات لشركات التعدين. وتلقى الفريق تقارير في تشرين الأول/أكتوبر، تشير إلى افتتاح معسكر تعدين كبير إضافي في المحيط يسمى ''باريس''.

٣١ - ولا تزال الحكومة تفتقر للقدرة على معالجة هذه المشكلة في مقاطعة سينوي. ومما يدعو للقلق بصفة خاصة ما تسببه هذه الحالة من مخاطر على الصحة العامة. إذ لا توجد

خدمات لتوفير المياه والمرافق الصحية في هذه المخيمات الواقعة في الأدغال، ومن واجب المجتمع الإنساني أن يعمل على وجه السرعة لمنع حدوث أي وباء تنقله المياه.

٣٢ - ولا يزال التعدين الحرفي من الفئة جيم مستمرا على طول نهر لوفا وفي المناطق النائية في مقاطعة نمبا. وأغلب هذا النشاط التعديني يمثل نشاطا إعاشيا لصغار الحفارين ولا يشكل تهديدا للأمن الداخلي. وفضلا عن ذلك، لن يتيسر منع هذا النوع من التعدين الحرفي في المناطق النائية نظرا لضعف قدرات وزارة الأراضي والمناجم والطاقة.

٣٣ - يقدر الفريق أن الإنتاج الليبيري الحالي يناهز ما بين ١٣٠ إلى ١٥٠ ألف قيراط في السنة. ويعتقد الفريق، بالتشاور مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وعملية كمبرلي أن بعض هذا الإنتاج قد يكون هُرّب عبر كوت ديفوار إلى غانا، حيث سيُصدر (شأنه شأن الشحنات المنتجة في أمريكا اللاتينية) عن طريق القنوات الشرعية المرخص بها إلى السوق الدولية. ووجهت إلى غانا انتقادات كبيرة إزاء ضوابطها الداخلية التي تتسم بالتساهل، أثناء الاجتماع السنوي العام الأخير لعملية كمبرلي المعقود في بوتسوانا، ويمارس عليها حاليا ضغط كبير من أجل تصحيح الوضع.

نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات

٣٤ - قامت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بصرف قسط بلغ ١,٤ مليون دولار مخصص لإصلاح قطاع الماس. وأوكلت إدارة هذه العملية إلى شركة فيوتشرز غروب Futures Group، ومقرها في الولايات المتحدة، ويمثلها مقاول مقيم بوزارة الأراضي والمناجم والطاقة للإشراف على أنشطة المشروع وتنسيقها.

٣٥ - ووفقا لبنود الاتفاق، تقوم فيوتشرز غروب بتقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة ليبريا في التقدم بطلب سليم للمشاركة في نظام عملية كمبرلي لإصدار الشهادات. وتنتهي مدة العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وليس من الواضح هل سيجرى تجديد العقد أم لا.

حالة التنفيذ الراهنة

٣٦ - لا يزال تنفيذ الإصلاحات يعاني من مشاكل، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون. ولئن كانت المساعدة التقنية المقدمة من المجتمع الدولي لا تزال نشيطة، فإنه يجب على حكومة ليبريا ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة أن تعززا بدرجة كبيرة دوريهما في الإدارة اليومية والإجراءات اللازمة للانضمام إلى عضوية عملية كيمبرلي.

٣٧ - وإذا كانت حكومة ليبريا قد قامت بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات أوكِل إليها تنسيق المهام اللازمة للتنفيذ الناجح لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، فضلا عن لجنة توجيه رفيعة المستوى تقوم بدور تنسيق الدعم المقدم من المانحين ووضع السياسات، فإن الفريق لا يزال يشعر بالقلق إزاء قلة نشاط هاتين الهيئتين بشكل عام. وعلى الرغم من تحديد صلاحيات كلتا الهيئتين، فهما لا تجتمعان إلا نادرا، وقد فشلتا حتى الآن في وضع ملامح للقيادة واتخاذ الإجراء. ومن الضروري معالجة هذه الحالة في أسرع وقت ممكن لتوفير أساس قوي للتوجيه ولدعم وحدة عملية كيمبرلي التابعة لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة. ويشدد الفريق على أن مسؤولية إدارة نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات ومواصلته في الأجل الطويل تقع على عاتق حكومة ليبريا وأجهزتها وليس على المجتمع الدولي.

آليات الرقابة الداخلية

٣٨ - في أعقاب الزيارة الثانية التي قام بها خبراء عملية كيمبرلي إلى ليبريا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، اتفقت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وشركة فيوتشرز غروب (Futures Group) على تعديل النظام المقترح للضوابط الداخلية. وكان النظام الأصلي قد اعتمد على إنشاء عشرة مكاتب إقليمية تعمل كمراكز لاستلام الماس المنتج في ليبريا وتقييمه وتوثيقه. ومن المأمول أن تعمل هذه المكاتب كمراكز مقاصة مهمتها أن توثق أن جميع كميات الماس قد أنتجت في مناطق خالية من الصراع. ولا يقتصر عمل كل مكتب إقليمي على توثيق الماس المنتج، وإنما يشمل أيضا التحقق من التراخيص وتسجيل البيانات الجيولوجية لمناطق التعدين وتوعية السكان المحليين بشأن عملية كيمبرلي وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الليبري. ويجري تسجيل خصائص الماس ومنح 'قسيمة توثيق' تمثل الحد الأدنى المطلوب للإذن بالتصدير ولإصدار شهادة عملية كيمبرلي. وترسل نسخة من هذه القسيمة إلى هيئة تصدير الماس التي تجري المزيد من التحقق من الإنتاج والتوثيق قبل التصدير.

٣٩ - بيد أن بعثة خبراء عملية كيمبرلي ترى أن طرود الماس الأصلي المتنقلة بين المكاتب الإقليمية سوف تتوزع لا محالة خلال تنقلها نحو نقطة التصدير، مما يجعل من المستحيل تتبع مسار الماس عبر مجمل السلسلة التجارية ضمن هيكل هذا النظام. ولذلك اقترحت بعثة خبراء عملية كيمبرلي تعديل النظام ليشمل إصدار ''قسائم المبيعات'' أو ''استمارات البيع'' التي تسجل اسم البائع والمشتري وحجم وقيمة المعاملة. ويتطلب النظام تسجيل جميع العاملين في السلسلة (الحفارين والسماسرة والتجار والمصدرين على النحو المبين في التشريع الليبيري لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات)، وأن يتم إدخال صور من استمارات البيع

في قاعدة بيانات حاسوبية وطنية تشكل أساسا للتحقق الفعال والدقيق. وحصلت شركة فيوتشرز غروب على برنامج حاسوبي لقاعدة البيانات من الشراكة بين أفريقيا وكندا، لكنه لا يزال يحتاج إلى الضبط والتركيب. ويحتاج مستعملو البرنامج أيضا إلى التدريب.

٤٠ - وقام وفد يتألف من شركة فيوتشرز غروب ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة وموظفين من السفارة الأمريكية بزيارة المكتب الحكومي المعني بالذهب والماس في فريتاون في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقام الوفد بدراسة النظام السيراليوني للرقابة الداخلية وإصدار تراخيص التعدين وبالوقوف على أداء الهيئة المعنية بالتصدير ودورها الحيوي في صناعة الماس في البلد. واكتسب الوفد الليبيري معارف قيّمة سيكون لها أثر حاسم في تسهيل استعادة البلد نشاطه في مجال صناعة الماس في المنطقة.

٤١ - وفي الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حضر الوزير يوجين شانون ونائب الوزير فايا كباندل ومستشار فيوتشرز غروب، تايرون غاستون، الاجتماع السنوي العام لعملية كيمبرلي في غابارون ببونسوانا. وقدم الوفد عرضا شاملا بشأن آلية الرقابة الداخلية المقترحة التي تعد ضرورية لمشاركة ليبيريا في عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وتلقى المشاركون في عملية كيمبرلي والمراقبون العرض بشكل إيجابي، وأعربوا عن التزامهم بمواصلة دعم جهود ليبيريا لتلبية شروط مجلس الأمن وعملية كيمبرلي لإصدار الشهادات.

المكاتب الإقليمية: التنفيذ والانتشار

٤٢ - حسبما ورد سابقا في الوثيقة S/2006/379 (الفقرة ٣٧)، قامت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بتدريب ٦٧ مفتشا في مجال المعادن و ٤٧ وكيلا من وكلاء التعدين. وتبلغ المرتبات التي تدفعها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة نحو ٢٠ دولارا شهريا. وسيتلقى الموظفون تدريبا إضافيا تكميليا بشأن تعديلات نظام الضوابط الداخلية بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد إتمامهم دورة التدريب، سيتم نشرهم في عشرة مكاتب إقليمية توجد في لوفا بردج، وكامب الفا، وكافيلاهون، وفيسو، وكاكاتا، وغانتا، وباهن، وسنكويلي، وغبابا، وبومي هيلس. وجرى تعديل الحاويات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لتكون مقرا للمكاتب في النهاية (لتزويدها بالتكييف ومد الأسلاك وتدابير الأمن الإضافية)، بكلفة بلغت ٠٠٠ ٢٥ دولار. وقد سُلمت منها ست إلى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، لكن حالة الطرق الناجمة عن موسم الأمطار ما زالت تحول دون توزيعها.

٤٣ - واختير عدد من موظفي وزارة الأراضي والمناجم والطاقة لتلقي تدريب إضافي في مجال تحليل ترسبات الجداول والتقنيات المعتمدة على النظام العالمي لتحديد المواقع والصور

المسحية الشبكية. وسيجرى هذا التدريب في مختبر المعلومات الجغرافية بوزارة الأراضي والمناجم والطاقة في منروفيا.

المركبات

٤٤ - زودت مجموعة فيوتشرز غروب وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بسيارتين من طراز رباعي الدفع، وسيارة نصف نقل. وثمة حاليا ست دراجات نارية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بانتظار توزيعها. وتتوقع الوزارة أنها سوف تحتاج إلى عدد أكبر بكثير من الدراجات النارية لتسلمها إلى وكلائها ومفتشيها لتمكينهم من العمل بصور فعالة.

شهادات عملية كيمبرلي

٤٥ - يُحفظ النموذج الأصلي للشهادة في مكان مأمون لدى المجلس الأعلى للماس بأنتويرب. واستعانت شركة فيوتشرز غروب بشركات الطباعة، في بروكسيل ودبي، التي في مقدورها تقديم شهادات عملية كيمبرلي في غضون مهلة قصيرة وبأسعار تنافسية. واتخذ قرار مؤخرا بتأجيل الطباعة حتى رفع الحظر المفروض على التصدير. ويعتقد الفريق أن تلك الخطوة تمثل إجراء أمنيا واعيا.

السلطة الوطنية للماس ومختبر فحص الماس

٤٦ - انتهت الآن الأشغال المتعلقة بالهيكل الخارجي والبنى الداخلية للمجمع الجديد المجاور لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة. وقد تم طلاء المبنى ومده بالأسلاك لتزويده بالكهرباء، كما تم تركيب عدد من الوسائل الأمنية شملت تركيب أبواب آمنة ذات إقفال متداخل، فضلا عن نظام لقراءة البطاقات الأمنية. ومع ذلك، لا يزال المبنى يفتقر للأثاث والحواسيب والمعدات اللازمة لفحص الإنتاج. وقدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية معدات محدودة للغاية تتعلق بفحص الأحجار النفيسة (ميزان وعدد من العدسات المكبّرة) التي سوف تساعد فقط في بدء العمليات، ولكنها لا تكفي لتنفيذ عمليات واسعة النطاق. ووافقت مؤسسة دو بيرز (De Beers) وبورصة دبي للألماس على تقاسم تكلفة باقي المواد الضرورية، ومن المأمول توفيرها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

تقديرات الإنتاج

٤٧ - وفقا لبنود عقد شركة فيوتشرز غروب، أجري تقييم لإنتاج الماس والمعادن الأخرى في فترة امتدت لمدة أسبوعين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأعد مشروع تقرير في هذا الصدد، لكن يبدو أن الجيولوجيين الأمريكيين الذين يديرون الإنتاج في الشركة يقومون حاليا بتنقيح

الوثيقة، مما أدى إلى تأجيل إصدارها النهائي. ويأمل الفريق أن ينتهي هذا التأخير في وقت قريب، وقد تلقى تأكيدات بأن التقرير النهائي سيكون متاحا بحلول بداية كانون الأول/ديسمبر كأبعد تقدير.

إصدار التصاريح والإنفاذ

٤٨ - وضع مكتب المناجم، وهو جهاز فرعي من أجهزة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، آلية لإصدار التراخيص لعمال المناجم الحرفيين والتجار. ولا يزال النظام قيد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، ما زال يتعين تحديد رسوم التراخيص كجزء من استراتيجية أوسع ترمي إلى زيادة إيرادات أنشطة استخراج الماس وتجارته إلى أقصى حد.

٤٩ - وشرعت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في تنفيذ حملة إعلامية لزيادة وعي الجمهور بنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات والتحذير من فرض عقوبات على الاستخراج غير المشروع للماس وتهريبه. وتم إعداد ملصقات ونشرات إذاعية وإعلانات عامة جرى بثها في كل أنحاء مونروفيا وفي مطار روبيرتفيلد الدولي. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بتوعية الحفارين والتجار والسماسرة والمصدرين بتفاصيل آلية الرقابة الداخلية.

تقييم الماس

٥٠ - بدأ ثلاثة مسؤولين تابعين لوزارة الأراضي والمناجم والطاقة دورة تدريبية بشأن تقييم الماس في كيمبرلي في جنوب أفريقيا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتتكفل شركة دو بيرز بهذا التدريب. وسوف تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشركة فيوتشرز غروب بتحمل تكاليف النقل والإقامة والتكاليف الأخرى ذات الصلة بالتدريب. كما سيتلقى موظفان آخران تدريبا تتكفل به بورصة دبي للماس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

٥١ - ولم تجر حتى الآن ترتيبات التقييم الخارجي المستقل. وإذا قررت حكومة ليبريا إشراك القطاع الخاص، فإنه يجب عليها طرح العطاءات في أسرع وقت ممكن. وسيكون البديل هو تلقي المساعدة من مجلس الماس العالمي. وفي كلتا الحالتين يتعين اتخاذ إجراء على وجه السرعة.

الخلاصة

٥٢ - لئن كانت ليبيريا تواصل إحراز تقدم صوب استيفاء شروط مجلس الأمن اللازمة لرفع الحصار المفروض حاليا على تصدير الماس الخام الليبيري، فإن البلد لم يصل بعد إلى

وضع يبرهن من خلاله على حسن سير نظام الضوابط الداخلية الضرورية للمشاركة في عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وعلى الرغم من أن معظم المكونات الضرورية لهذا النظام قد سلمت في الوقت الراهن، فهي لا تزال تحتاج إلى ترتيبات نهائية في إطار آلية تتسم باتساقها وحسن سيرها على نحو يكفل الاستمرارية والمصداقية في الأجل الطويل. ولتحقيق ذلك، يتعين على أصحاب المصلحة المعنيين، ولاسيما وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، أن تمضي بعزم أقوى في الاضطلاع بالقيادة وتملك زمام الأمور، وكذلك الإدارة الفعالة في الوقت الراهن للموارد البشرية والمالية والمادية.

ثالثا – الأخشاب

الوضع الراهن

٥٣ - كان للسنوات الثلاث الماضية من الجزاءات أثر فعال على تقليص الاتجار بالأخشاب. ولم يُكتشف وجود قطع للأخشاب للأغراض الصناعية خلال التقييمات التي أجريت بواسطة المعاينة عن طريق التحليقات أو المعاينة البرية. وبالمقارنة مع السابق، كان يدخل إلى ميناء بوكانان، قبل الحرب، نحو ٣ شاحنات محملة بالأخشاب المقطوعة في كل ساعة. وبخلاف ذلك، تُسجِّل نقاط التفتيش في الميناء التابعة للأمم المتحدة حاليا دخول نحو ٣ شاحنات صغيرة يوميا. واستنادا إلى بيانات هيئة تنمية الغابات، فقد فاقت إيرادات القطاع قبل الحرب ١٠٠ مليون دولار سنويا، أما في عام ٢٠٠٦، فقد بلغت ٤ ملايين دولار. ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى أن شركات قطع الأخشاب قد سحبت معظم الأصول التي كانت موجودة قبل الحرب لتفادي نهبها أو إتلافها. ولم يُستعد نشاط قطع الأخشاب على نطاق واسع نظرا فيما يبدو إلى أن الشركات لم تكن راغبة في الاستثمار بسبب جزاءات الأمم المتحدة.

٥٤ - وعلى الرغم من عدم وجود تقارير تفيد بانتهاك الجزاءات خلال الستة أشهر الماضية، فإن وكالة شينهوا للأنباء نقلت خبرا في ٢٦ تشرين الثاني/أكتوبر يفيد بغرق السفينة إيبلغين (Epelgain) أمام سواحل إقليم فوجيان الصيني، وزعمت أنها كانت محملة بأخشاب من ليبيريا. وقد أصدرت البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة تصويبا للتقرير: فالسفينة الغارقة هي إيفر غين (Ever Gain)، وقد كانت محملة بأخشاب من بابوا غينيا الجديدة. ولم تسجل لا الهيئة الوطنية للموانئ في ليبيريا ولا بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا زيارة السفينة إيبلغين أو السفينة إيفر غين إلى البلد.

٥٥ - ومن أجل زيادة المتابعة والمراقبة على الصعيد البحري، يتعين على ليبيريا أن تقبل عرضا من مؤسسة لويدز في لندن بتركيب نظام للتعريف الآلي في كل واحد من الموانئ الرئيسية الأربعة. ويعتمد نظام التعريف الآلي على أجهزة استقبال تعمل بالنظام العالمي لتحديد المواقع مربوطة بأجهزة راديو ذات تردد عال جدا لرصد حركة جميع السفن التي يفوق وزنها ٣٠٠ طن.

الأمن

٥٦ - تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا برصد المناطق الحرجية في ليبيريا. بيد أنه يتوقع سحب أفراد حفظ السلام تدريجيا خلال الثلاث سنوات المقبلة. ويحدد قانون إصلاح القطاع الحرجي الوطني الجديد، الذي اعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إطارا قانونيا ممتازا يمكن الليبيريين من مراقبة مواردهم الحرجية. لكن تنفيذه لا يخلو من تحديات كبيرة. وفي الوقت الراهن، لا تزال المكاتب الإقليمية التابعة لهيئة تنمية الغابات متوقفة عن العمل. ويتيح انعدام المراقبة هذا استمرار عمليات النشر الرأسي للأخشاب (تجهيز الأخشاب باستعمال المناشير الجنزيرية) بصورة غير مشروعة وبدون رادع، على الرغم من أن هيئة تنمية الغابات تفرض رسوما على الأخشاب التي تدخل مونروفيا. وقد خصصت الحكومة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كنفقات مالية لجعل هيئة تنمية الغابات قادرة على العمل، وتقوم الهيئة بتنفيذ عملية لإعادة الهيكلة ستؤدي إلى تقليص عدد الموظفين إلى النصف (مع مضاعفة المرتبات لتصل إلى ٥٠ دولارا في الشهر) وإلى التركيز على استكمال التدريب. لكن هذا الجهد الذي يبذل يتعرض للعرقلة من جانب مجموعة من العاملين الذين يحتجون يوميا على صعيد الهيئة بشأن مخطط إعادة الهيكلة.

الضوابط المالية

٥٧ - وصل الإصلاح المالي لهيئة تنمية الغابات إلى مرحلة أكثر تقدما مما حققته عملية إعادة هيكلة الموظفين. وقد أعد المراقب المالي لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد بيانا ماليا غير مراجَع عن آخر سنة مالية، وهي السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وسيتم تعزيز الضوابط حال تعيين شركة لإدارة سلسلة الحيازة في بداية عام ٢٠٠٧. وستكون الشركة مسؤولة عن تشغيل نظام تتبع يتعقب الأخشاب من الغابة إلى نقطة التصدير/البيع، لكفالة عدم دخول أية أخشاب غير شرعية في سلسلة الإمداد الشرعية، ولضمان فرض جميع الرسوم الخاصة بالحراجة وجمعها قبل التصدير.

٥٨ - وساعدت الجماعة الأوروبية هيئة تنمية الغابات على إجراء مراجعة مالية تغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وخلص مجلس الإدارة الحالي إلى أنه لا يستطيع التصديق على البيانات المالية دون إبداء ملاحظات عليها، نظرا لظهور أدلة على الفساد وعدم الكفاءة خلال عهد الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وعلى الرغم من أن المجلس السابق كان يتحمل تبعة مالية كذلك، إلا أنه لم يطالب بتوفير المحاسبة المناسبة. وينبغي لحكومة ليبريا أن تنظر في فرض العقوبات المناسبة بسبب فشل المجلس السابق.

٥٩ - وتؤكد نتائج مراجعة الحسابات المخاوف المتعلقة بالفساد وعدم الكفاءة خلال عهد الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. فقد انخفض النقد الحاضر بأكثر من ٠٠٠ ٢٠ دولار، وصُرف ٠٠٠ ٤٠٠ دولار على اقتناء مركبات جديدة. وتأخر دفع المرتبات لمدة ١٤ شهرا، (كان التأخر في شهرين منها ٠٠٠ ١٠٠ دولار) ناتجا عن كون موظفي المحاسبة ''نسوا أن يتسلموا الراتب الشهري'' لموظفي هيئة تنمية الغابات من وزارة المالية. وقد دُفعت لأعضاء المجلس رسوم بمبلغ ٥٠٠ ٤ دولار على الأقل دون مبرر. ورئيس المحاسبين ونائبه مسؤولان معا عن إنفاق أكثر من ٠٠٠ ٣٥ دولار دون مبرر. وإضافة إلى ذلك أُنفق مبلغ ٧٢٠,١٣ ١٧٥ دولارا على ''الترميم والأثاث'' في مبنى مستأجر كانت الهيئة تستخدمه كمقر. (والدلائل قليلة على إجراء أية ترميمات ويبدو العقد زائفا حيث إن الأصل كان يحمل تاريخ عام ٢٠٠٥، ثم غُير التاريخ بخط اليد إلى عام ٢٠٠٣). ومدير الشؤون الإدارية السابق مسؤول عن أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ دولار من النفقات غير المبررة وإيصالات من وزارة المالية بشراء مركبات لم تُدفع عنها أية أموال.

٦٠ - ومن النتائج المباشرة لعملية مراجعة الحسابات أن مدير الشؤون الإدارية منع معظم موظفي إدارة المحاسبة من العودة إلى العمل. وإضافة إلى ذلك رفضت الهيئة الاستمرار في دفع مستحقات أعضاء المجلس السابقين أو فريق الإدارة التابع للحكومة الانتقالية الوطنية. وقد طلبت الهيئة من وزارة المالية مساعدتها على استعراض جميع الخصوم والنفقات. وينبغي للحكومة أن تفصل من الخدمة أولئك الموصوفين في تقرير مراجعة الحسابات بعدم الكفاءة أو الفساد أو كليهما، وأن تقدمهم للمحاكمة إذا اقتضى الأمر.

٦١ - وإضافة إلى هذا الاختلاس المباشر، نشط المدراء التابعون للحكومة الانتقالية الوطنية في طلب المنفعة الشخصية وسمحوا لقُطاع الأخشاب باستخدام المناشير الرأسية بصورة غير مشروعة. فعلى سبيل المقارنة، حصَّلت الهيئة في كل من عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، تحت إشراف الحكومة الانتقالية الوطنية أقل من ٠٠٠ ٨٠ دولار من الرسوم التي يدفعها

مستخدمو المناشير الرأسية، بينما حصلت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦ مبلغا يزيد على ٠٠٠ ٤٨٥ دولار.

٦٢ - كذلك سمحت الحكومة الانتقالية الوطنية لمنشآت نشر الأخشاب بمعالجة جذوع الأشجار المتروكة. وفي إحدى الحالات لم يودع في المصرف المركزي مبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار دفعه أحد مُشغلي منشآت نشر الأخشاب للهيئة. ويستمر المدراء السابقون في ممارسة الغش. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وجه النائب السابق لمدير الشؤون الإدارية خطابا إلى أحد قُطاع الأخشاب باستخدام ورق يحمل ترويسة الهيئة، مؤكدا له فيه أن شركته ستستعيد امتياز الاستغلال الذي كان ممنوحا لها. ويبدو أن الشركة كانت تستخدم الخطاب المزور لاجتذاب المستثمرين.

الآفاق المستقبلية

٦٣ - ينبغي للهيئة أن تضمن أن يكون استئناف قطع الأخشاب للأغراض الصناعية متفقا مع متطلبات قانون الحراجة الجديد. ولا يجوز منح أي امتياز قبل إكمال إجراءات تخطيط استخدام الأراضي على الوجه الملائم، واحترام حقوق المجتمعات المحلية. (وتحقيقا لذلك الغرض يجب أن يسن البرلمان قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قانونا جديدا يحكم حقوق المجتمعات المحلية فيما يتعلق بأراضي الغابات، من خلال عملية تشاورية قائمة على المشاركة). وبنفس الطريقة ينبغي منح امتيازات الاستغلال على أساس العروض التنافسية، ولا يجوز البدء في قطع الأخشاب إلا بعد أن تكتمل خطة الإدارة والتقييم البيئي. ولذلك فمن غير المرجح أن يبدأ العمل بأية امتيازات استغلال صناعي قبل موسم الجفاف لعام ٢٠٠٧. وحتى بعد ذلك فإن منح جميع امتيازات الاستغلال سيتطلب وقتا قد يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وفضلا عن ذلك إذا أريد أن للعمل في هذا القطاع أن يستند إلى أساس مستدام فإن معدلات الحصاد ينبغي أن تقل بكثير عما كانت عليه في الماضي عندما لم تكن خاضعة للتنظيم. ويُتوقع واقعيا أن يستخدم قِطاع الأخشاب أقل من ٠٠٠ ١٠ عامل، وأن يدر للحكومة دخلا سنويا يقل عن ٢٠ مليون دولار.

٦٤ - وإلى أن يقوم القطاع الصناعي على ساقيه فإن قطع الأخشاب بالمناشير الرأسية سيظل مصدر سد احتياجات السوق المحلي. ومن أهم الشواغل ما يتعلق بالأفراد العاملين في القِطاع. وتوحي الزيادة الكبيرة في الدخل منذ كانون الثاني/يناير بأن المدراء السابقين التابعين للحكومة الانتقالية الوطنية، المنتمية إلى المجموعة المتمردة المسماة بحركة الديمقراطية في ليبريا، كانوا يُدرون أرباحا من قطع الأخشاب. وعلى نفس المنوال فإن ثمة أدلة على أن قطع الأخشاب يتم بتوجيه من المحاربين السابقين مثل الجنرال كوفي في مقاطعة ريفر سيس

(River Cess). والهيئة بصدد وضع استراتيجية للتصدي لهذا القطاع غير الرسمي، وجعله مقصورا على الأراضي الخاصة. وينبغي للهيئة أن تقبل عرض بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تنظيم دوريات مشتركة باستخدام مراقبين عسكريين، لمحاولة السيطرة على قطع الأخشاب بالمناشير الرأسية.

التقدم المحرز

٦٥ - أنتجت الحكومة الانتقالية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خريطة طريق للإصلاحات التي ستنفذها من أجل رفع العقوبات. ويبين الجدول ١ التقدم المحرزنحو تحقيق هذه الغاية.

الجدول ١

برامج الإصلاح الرامية إلى رفع العقوبات في مجال الأخشاب، بصيغتها التي أعدتها لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على الاتجار بجذوع الأشجار والأخشاب التابعة للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا

برامج الإصلاح	البيان	اكتمل حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
بناء قدرات هيئة تنمية الغابات	تعيين مجلس إدارة هيئة تنمية الغابات	نعم
	إقامة هياكل للإدارة ومنح الموظفين مرتبات مناسبة، وتوفير الخدمات اللوجستية	تجري إعادة هيكلة الموظفين- ومن المقرر اكتمالها في بداية عام ٢٠٠٧
	تدريب الفنيين الميدانيين وتدريب الموظفين من الرتب المتوسطة في موعد لاحق	تُقدِّم مبادرة غابات ليبريا مساعدة
	إعداد اختصاصات للجنة إشراف مستقلة وتكليف تلك اللجنة بتوعية المجتمع المحلي والإشراف على المنظمات غير الحكومية واستعراض أعمالها، والتشجيع على الإدارة المستدامة للغابات	نعم- لجنة رصد إصلاح الغابات
	طلب المساعدة الفنية فيما يتعلق بالغابات والإدارة المالية	نعم - مبادرة غابات ليبريا لديها مدير فني متفرغ في منروفيا
تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع	التكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة تنمية الغابات	اكتمل- بتمويل من الجماعة الأوروبية
	وضع نظام لإيداع جميع إيرادات الحراجة في حسابات تديرها وزارة المالية في المصرف المركزي الليبري	نعم - تم تعيين المراقب المالي التابع لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد
	وضع نظام لتمويل حسابات هيئة تنمية الغابات لدى المصرف المركزي الليبري اعتمادا على مخصصات الميزانية المتصلة بتحويل أموال من حسابات حكومة ليبريا كل ثلاثة شهور بناء على تعليمات دائمة	نعم - تم تعيين المراقب المالي التابع لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

برامج الإصلاح	البيان	اكتمل حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
	تصميم نظام منفصل لتلقي رسوم إعادة زراعة الغابات وحفظها وصرف هذه الرسوم	يجري إعداده
	وضع نظام للإبلاغ ولإتاحة المعلومات للجمهور	لا
	تشكيل لجنة رقابة مستقلة	نعم – لجنة رصد إصلاح الغابات
استعراض الامتيازات	إلغاء جميع اتفاقات الامتياز القائمة ومراجعتها	اكتمل – أظهر عدمَ الامتثال على نطاق واسع، ومنحَ عدة عقود امتياز لنفس المنطقة، ولم يف أي عقد بجميع الشروط القانونية المطلوبة للعمل.
	فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك العقوبات	يجري قطع الأخشاب بصورة غير قانونية
	إعداد إضافة تلحق باتفاقات الامتياز تبين سياسات حفظ الغابات والسياسات البيئية	يجري إعدادها بمساعدة تقنية من مبادرة غابات ليبريا
عمل جرد للغابات	إجراء مسوحات ميدانية تعتمد على عمليات التحقق من الأراضي وإعداد خرائط استنادا إلى نظام المعلومات الجغرافية	أجريت عملية جرد أساسية
	تحديد القيمة الممكنة لموارد الغابات (منتجات الغابات من الأخشاب وغيرها)	أجريت عملية جرد أساسية
	توفير المعلومات اللازمة للرصد وفرض الضرائب والإنفاذ	يجري إعدادها بمساعدة تقنية من مبادرة غابات ليبريا
حماية المناطق الخضراء وتنميتها	إعادة بناء الهياكل الأساسية لمنطقة سابو (Sapo) الخضراء	نعم؛ عاد عدد قليل من مستغلي المناجم غير القانونيين إلى منطقة سابو الخضراء
	توفير المعدات والمواد اللازمة لإدارة المناطق الخضراء	نعم
	تدريب موظفي المناطق الخضراء ونشرهم للعمل فيها	نعم
حشد المساعدة الفنية والمالية	المشاركة في اجتماع الجهات المانحة والأنشطة الترويجية الأخرى	نعم
	مناقشة الترتيبات الثنائية	نعم

الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - كانت العقوبات فعالة بصفة عامة، وإن كانت الصناعة المحلية مستمرة في قطع الأخشاب غير القانوني باستخدام المناشير الرأسية. وينبغي ألا تخضع هيئة تنمية الغابات لضغوط سياسية غير ضرورية تدفعها إلى تجاهل أحكام القانون الوطني للإصلاح الحرجي. ويجب أن يشمل التنفيذ سن قانون جديد ينظم حقوق المجتمعات المحلية، ويتعين على الحكومة إنشاء لجنة للنظر في مسائل الملكية واستخدام الأراضي.

٦٧ - ولإفهام الجميع أن عهد الإفلات من العقاب قد ولى، يتعين على الحكومة مساءلة مرتكبي الجرائم، بما فيها الغش واختلاس عائدات الحراجة. وأقل ما يمكن للحكومة القيام به هو أن تفصل عن العمل أولئك الذين كشفت عنهم مراجعة الحسابات التي نفذتها الجماعة الأوروبية، دون أية تعويضات، إلا إذا أثبتوا بوضوح أنهم أُجبروا على ممارسة الغش.

٦٨ - وعلى نفس المنوال ينبغي وفقا للبيان الذي أدلت به الرئيسة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ألا يحصل أي شخص أو شركة على أية عقود أو امتيازات جديدة إذا كانت عليهم متأخرات مستحقة للحكومة. وبالتالي ينبغي ألا يحصل أي قُطاع أخشاب على امتيازات جديدة حتى يدفعوا جميع الضرائب والرسوم المتأخرة، بالإضافة إلى غرامة.

٦٩ - وعلى المشترين الدوليين تحمل مسؤولياتهم أيضا. وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي أن توقع الجماعة الأوروبية اتفاق شراكة طوعية مع ليبريا لكفالة عدم تصدير أية أخشاب غير قانونية وألا تُستخدم التجارة لتمويل الصراعات. وينبغي للمشترين الآخرين، ولاسيما كبار المستوردين، مثل الصين، أن يصبحوا شركاء في الاتفاق.

رابعا - الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للعقوبات

لمحة عامة عن الحالة الإنسانية

٧٠ - إن الاحتياجات الإنسانية في ليبريا بعد الحرب هائلة. فقبل فرض العقوبات المتعلقة بالأخشاب في تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان ما يزيد على ٠٠٠ ٤٥٠ ليبري مشردين كلاجئين في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار المجاورة وما وراءها، حسب إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين، بينما بلغ عدد المشردين داخليا ٠٠٠ ٣٥٠ شخص، وقُدر بأن ٠٠٠ ١٠١ ليبري انخرطوا في صفوف مختلف الفصائل المتناحرة. ودُمر قطاعا الصحة والتعليم حيث قُوضت المرافق وقُتل الموظفون أو تشردوا. وقُدر بأن معدلي وفيات الرضع والأمهات كانا من ضمن أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغا ١٥٧ رضيعا لكل ٠٠٠ ١ و ٥٨٠ والدة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، وفقا لإحصاءات اليونيسيف، بينما قُدرت نسبة القادرين على القراءة والكتابة في البلاد بحوالي ٣٠ في المائة.

٧١ - ولا يزال سوء إدارة المناطق الغنية بالموارد، الذي يرجع جزئيا إلى غموض القوانين وشهادات الملكية وتناقضها، يتيح الفرصة لاستغلال الموارد بصورة غير قانونية (تعدين الماس بصورة غير قانونية واستخدام المناشير المجترة في قطع الأخشاب)، مما يشكل استمرارا لممارسات زمن الحرب ويعيق نشوء أساليب الحكم الرشيد والإدارة البيئية المستدامة.

٧٢ - وفضلا عن ذلك فإن البطالة المتفشية في المنطقة، لاسيما بين أوساط الشباب، وتوافر الأسلحة الصغيرة، إضافة إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وانهيار نظم الصحة والتعليم، تشكل جميعا أخطارا محددة تحيق بعملية السلام في ليبريا.

٧٣ - وقد ظهرت بالفعل مخاوف بين فئات المجتمع المدني، ولا سيما تحالف المنظمات البيئية الوطنية والمجتمعية، بشأن عيوب قانون الحراجة الجديد، وترى هذه الجهات أن واضعي مشروع القانون لم يسترشدوا بمناقشة في مجال السياسات العامة تتعلق بالآفاق المستقبلية لغابات ليبريا، وأن القانون يولي أهمية أكبر من اللازم للاستغلال الصناعي للأخشاب استنادا إلى امتيازات، وليست هذه أنسب الصيغ لإدارة الغابات على نحو يحمي حقوق المجتمعات المحلية. ويقول التحالف إنه لا توجد أمثلة واضحة لبلدان غنية بالغابات في أفريقيا أسهمت فيها الحراجة ذات النطاق الصناعي والقائمة على الامتيازات إسهاما ملحوظا في التخفيف من وطأة الفقر. وبالمقابل أسهمت الحراجة الصناعية لغرض التصدير في غانا والكاميرون في نشوء صراعات اجتماعية وفي تدمير البيئة، بينما لم توفر فوائد اقتصادية واجتماعية واضحة للبلاد وشعبها.

٧٤ - ولجنة رصد إصلاح الغابات، التي وضعت مسودة القانون الجديد، على وعي بالعيوب الحالية التي ينطوي عليها أسلوب معالجة ملكية الأراضي في ليبريا. (فمثلا تتلقى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة كل شهر مئات الطلبات لحل ادعاءات متضاربة بملكية الأراضي). وقد ورد ما يلي في خطاب وجهته لجنة رصد إصلاح الغابات إلى الرئيسة:

> ”إن الحلول اللازمة لتخفيف حدة المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي تتجاوز إلى حد بعيد نطاق هذه اللجنة، وبالتالي فإننا نوصي بأن تُنشئ السلطات التنفيذية لجنة وطنية معنية بملكية الأراضي“.

وكذلك فإن لجنة رصد إصلاح الغابات على وعي بخطورة فتح الغابات لنشاط قطع الأخشاب قبل حل المسائل المتعلقة بالملكية. وبالتالي أوصت اللجنة باستعراض كافة إجراءات ملكية الأراضي لتحديد ما إذا كانت تعكس عملية منصفة وعادلة تسمح للمجتمعات المحلية بالاحتفاظ بملكيتها القانونية لمواردها، وإعلان وقف إصدار أية وثائق ملكية إضافية أو عقود كبيرة أو إجراءات أخرى تتعلق باستخدام الأراضي إلى حين معالجة مسائل ملكية الأراضي.

٧٥ - وقد أظهر تحليل اجتماعي - اقتصادي حديث نُشر في التقرير عن الدراسة الاستقصائية الشاملة حول الأمن الغذائي والتغذية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، نشرته حكومة ليبريا وشركاؤها الدوليون أن ٨٦ في المائة من الأسر المعيشية في البلاد تشردت مرة واحدة على الأقل منذ عام ١٩٨٩ وأن الغالبية عادت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

ووجدت الدراسة أن ٦٨ في المائة من الأسر المعيشية لا تستفيد من مصادر الماء المحسنة، وأن ٧٦ في المائة لا تتوافر لديها مرافق للنظافة الصحية.

٧٦ - وبين السكان المقيمين خارج المدن تعتمد معظم الأسر المعيشية على مصدر دخل واحد: ويعتمد ١٥ في المائة على إنتاج المحاصيل الغذائية، ثم إنتاج زيت النخيل (١٤ في المائة)، والتجارة الصغيرة (١٢ في المائة)، والعمل عند الطلب (١٠ في المائة)، واستخلاص صمغ المطاط (٧ في المائة)، وإنتاج الفحم (٧ في المائة)، والصيد البري (٥ في المائة)، وصيد السمك (٤ في المائة)، والعمل الماهر (٣ في المائة)، وغير ذلك (٣ في المائة). و ٥ في المائة فقط يشغلون وظائف رسمية. و ٨ في المائة من الأسر المعيشية تجمع بين إنتاج زيت النخيل وإنتاج المحاصيل الغذائية، ويجمع ٦ في المائة بين الإنتاج الغذائي وغيره من الأنشطة المدرة للنقد. ومن حيث توافر النقدية وُجد أن الأسر المعيشية التي تعتمد على التجارة الصغيرة والمرتبات المنتظمة والعمل عند الطلب هي في حالة أفضل من الفئات الأخرى، وأن الأُسر المعيشية التي تعتمد على إنتاج زيت النخيل والصيد البري هي في أسوأ الحالات.

٧٧ - وبينما أعلن ٦٦ في المائة من الأُسر المعيشية أن بوسعها استغلال أراض زراعية، إلا أن ٧٣ في المائة من هذه الأسر كانت تزرع محاصيل في عام ٢٠٠٥. وأشارت أسر كثيرة إلى آفات الحيوان ونقص البذور والأدوات ورأس المال، والأشغال البيتية، باعتبارها العوائق الرئيسية. وتُعتبر نسبة ١١ في المائة من الأُسر المعيشية في حالة انعدام الأمن الغذائي، ووُجد أن نسبة ٤٠ في المائة إضافية من السكان معرضة بشدة لخطر انعدام الأمن الغذائي. ومن الاستنتاجات الأخرى المثيرة للقلق، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، أن ما يُقدر بنسبة ٣٩ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة مصابون ''بوقف النمو'' (وهو دليل على سوء التغذية المزمن)، بينما زادت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحرج على ٤٠ في المائة في تسع من المقاطعات الخمس عشرة.

٧٨ - وبلغت نسبة من لم يدخلوا المدرسة قط بين البالغين ٣١ في المائة من الرجال و ٦٢ في المائة من النساء. وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة التسجيل في المدارس ٦٩ في المائة بين الأطفال في سن المدرسة، أي من ٦ سنوات إلى ١٨ سنة. ومعدلات ترك الفتيات للمدرسة أعلى بكثير اعتبارا من سن الثالثة عشرة. وكثير من الأطفال ينتسبون إلى فصول تحت مستوى فئتهم العمرية الفعلية، حيث ما زالوا يستدركون ما فاتهم بسبب السنوات المفقودة خلال الحرب.

٧٩ - ويفيد تقرير التنمية البشرية عن ليبريا لعام ٢٠٠٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن اقتصاد البلاد يعمل حاليا بحوالي ثلث مستواه قبل الحرب، حيث يقل الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٠٠ مليون دولار، بالمقارنة إلى بليون دولار في عام ١٩٨٨. وأداء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى سيء، وكلها آخذة في الانخفاض. ويظل القطاع الزراعي، الذي يُعتبر حجر الأساس في التعافي الاقتصادي والاجتماعي لليبريا، في حالة تدهور شامل، حيث لا يزال معظم المناطق الزراعية متضررا من الآثار الطويلة الأمد للنزاع، ولا سيما تشرد أسر المزارعين، التي لم تبدأ في العودة إلا مؤخرا، ويتعين عليها أن تواجه حالة الطرق المزرية وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية، وقلة المأوى وعدم توافر مصادر الدخل المنتظم.

٨٠ - وقد هوى قطاع التعدين من نصيب قدره ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٨ إلى ٠,٠٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. وخلال نفس الفترة انخفض نصيب القطاع الثالث، وهو قطاع الخدمات، من ٥٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧,٤ في المائة. وانهار التصنيع وانخفضت الصادرات إلى ٢٥ مليون دولار، وهو انخفاض حاد إذا قورن بمستواها البالغ ٤٦٠ مليون دولار قبل الحرب. ويظل معدل البطالة عاليا حيث يبلغ ٨٥ في المائة، والأدلة المنظورة على تدهور الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيريين ومستوى حياتهم هي من دواعي القنوط.

٨١ - وعبء ديون ليبريا بالقياس إلى ناتجها المحلي الإجمالي هو عبء يقصم الظهر. فقد بلغ الدين الوطني ٣,٧ بلايين دولار في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حوالي ٩٠ في المائة منها من دائنين خارجيين. وتزيد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية على ٧٠٠ في المائة. وضغط التضخم آخذ في الازدياد على الرغم من الأجور المنخفضة جدا والراكدة. وقد تراوح معدل التضخم السنوي بين ٤ و ٧ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وبحلول عام ٢٠٠٣ كان هذا المعدل قد زاد بأكثر من الضعف إلى ١٥ في المائة. وتشير جميع المؤشرات إلى أن التضخم سوف يستمر في الزيادة بسبب ارتفاع أسعار النفط والحاجة إلى استيراد جميع السلع الأساسية تقريبا، بما في ذلك مواد البناء والأرز، وهو الغذاء الرئيسي.

استنتاجات تقييمات الأثر

٨٢ - أجرى الفريق زيارات للرصد إلى المناطق المنتجة للخشب والمراكز الاقتصادية القريبة منها، في غران باسا وريفر سيس ومقاطعات سينوي ومراكز اللاجئين في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وأجرى الفريق أيضاً مقابلات مع عدد من العاملين في الإغاثة الإنسانية من

المغتربين والمحليين ومع الموظفين الحكوميين واللاجئين وفئات أخرى من المجتمع المدني في مختلف أنحاء ليبريا، واستعرض بيانات المقاطعات التي أعدها قسم الشؤون المدنية بالبعثة. والبيانات والإحصاءات محدودة للغاية، مما يجعل من المستحيل الخروج بتقييم دقيق للبرامج، ومن ثم وجب الاعتماد على التقديرات والافتراضات العامة.

٨٣ - وفحصت زيارات الرصد والمقابلات ما يلي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجزاءات؛ ومستويات النشاط الاقتصادي؛ والأمن والإدارة المدنية؛ ومدى تيسر الإغاثة الإنسانية؛ وحالة إعادة تأهيل الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية؛ والعملية الجارية لإعادة المشردين إلى ديارهم وإعادة توطين العائدين؛ ونطاق برامج التدريب على المهارات وتوليد الدخل للمقاتلين السابقين ومجموعات العائدين التي تشمل أعدادا كبيرة من الموظفين السابقين في صناعة قطع الأشجار. وقد جرى استخدام نتائج التقييمات السابقة باعتبارها خط الأساس.

٨٤ - وفيما عدا الابتهاج والتوقعات العالية لانتعاش الاقتصادات المحلية في المناطق المنتجة للخشب نتيجة رفع الحظر على تصدير الخشب، لم يكن هناك سوى تغير طفيف في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق. ولا تزال سائدة ظروف الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، الموصوفة في جزء سابق من هذا التقرير.

٨٥ - وعند مناقشة آثار الجزاءات، من المهم ألا يغيب عن الذهن أن العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهيار اقتصاد ليبريا هي حالات سوء الاستعمال الجسيمة لرأس المال الاجتماعي للبلد، وسوء الإدارة، وسوء استعمال الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل غير قانوني طيلة عقود بأكملها. وعلاوة على ذلك، أضعف سوء الإدارة الذي يشمل عدداً كبيرا من مؤسسات الدولة قدرة الحكومات المتعاقبة على توفير حضور إداري فعال في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى ضعف إنفاذ سيادة القانون وسوء نوعية التعليم وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية المقدمة. وبدأت هجرة أذكى العقول وأمهر العمال وأصدق المستثمرين في ليبريا قبل فرض الحظر على الألماس والخشب بوقت طويل.

٨٦ - وجدير بالذكر أيضاً أنه خلال فترة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على إثر فرض الجزاءات المتعلقة بالأخشاب، كانت هناك توقعات عالية بأن بذل جهود دؤوبة لقيادة عملية انتعاش ليبريا في مرحلة ما بعد الحرب بشراكة وثيقة مع المجتمع الدولي ستسفر عن نتائج إيجابية وتدفع إلى رفع الجزاءات في وقت مبكر. غير أنه لم يمر وقت طويل حتى أدرك عامة الناس في ليبريا والجهات المانحة أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا محكومة بسياسات الطوائف ومؤلفة في معظمها من أفراد انتهازيين أخفقوا في إعطاء الأولوية للمصلحة العامة، وركزوا بدلاً من ذلك بشكل حصري على المكاسب الشخصية، كما تدل على ذلك

الصفقات المشبوهة، مثل بيع مخزون ركاز الحديد، وشركة غرب أفريقيا للتعدين المتصدعة، وعقود ميتال للصلب، وتحقيق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ممارسات الحكومة (انظر الفقرات من ١٣٩ إلى ١٤٣ أدناه).

٨٧ - عقدت مناقشات للتركيز على الموضوعات، شارك فيها أعضاء المجتمع المحلي في المناطق المنتجة للخشب ومراكز اللاجئين في سيراليون وغينيا وكوت ديفوار للسعي إلى معرفة الطرق التي ينظر بها شعب ليبريا إلى الآثار الإيجابية والسلبية للجزاءات. وشهد هذه الاجتماعات السلطات المحلية والموظفون السابقون في شركات قطع الأشجار وزعماء الرأي العام. ويرد فيما يلي موجز نتائج مناقشات التركيز والمقابلات.

٨٨ - كان للجزاءات دور حاسم في إنهاء الحرب بالحيلولة دون الوصول إلى الموارد التي كانت تؤجج الصراع، مما أرغم الأطراف المختلفة على إيجاد تسوية قائمة على التفاوض ووضع الأسس اللازمة لإصلاحات شاملة في قطاعي الماس والخشب وقطاعات أخرى.

٨٩ - وساعد ذلك على تحقيق انخفاض حاد في انتهاكات حقوق الإنسان التي ميزت فترة الصراع بأكملها، مما فتح أمام باقي البلد إمكانيات حقيقية لبناء سلام دائم، كما أثبتت ذلك الانتخابات الديمقراطية الناجحة والجهود الجارية لإعادة سيادة القانون.

٩٠ - وقد أتاحت الجزاءات الفرصة لأفرقة خبراء متتالية لأن تجري تحقيقات وتقدم تقارير بشأن مختلف الأفراد والمؤسسات والكيانات الخاصة التي ساهمت أنشطتها بشتى الطرق في عدم الاستقرار في البلد والمنطقة دون الإقليمية والمأزق الذي يوجد فيه البلد. وقد ساعد هذا الاكتشاف على تعزيز جهود حكومة ليبريا والمجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من وقوع هذه الحالات أو منعها في المستقبل.

٩١ - وأجبرت الجزاءات وكالات الإغاثة الإنسانية على توسيع أنشطتها إلى المناطق المنتجة للخشب التي كانت تعتبر قبل ذلك خارج محور عملياتها لأنها كانت تعتقد أن شركات قطع الأشجار تقدم (جزءاً) من هذه الخدمات. وحتى قبل الحرب، كان ما يزيد على ٩٠ في المائة من الخدمات الاجتماعية يقدم أو يدفع من جانب وكالات الإغاثة والتنمية. وفي الحالات القليلة حيث كانت شركات قطع الأشجار تقدم فعلاً بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل المستشفى التابع للشركة الشرقية للأخشاب في بوكانن، ترك رحيل هذه الشركات ثغرة سدتها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الثنائية، من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتفيد الوثائق المتأتية من استعراض امتياز الخشب الذي أمر به مجلس الأمن، أن معظم شركات الأخشاب لم تكن تقدم مستويات كافية من هذه الخدمات، وبالتأكيد ليس بالمدى الذي كان يدعيه الكثيرون.

٩٢ - وساهمت الجزاءات الجارية في فقدان الإيرادات التي كانت تصل إلى الحكومة من الضرائب والرسوم. ولو استمر القطاع بمعدلات عام ٢٠٠٢ لبلغت هذه الإيرادات ما يعادل ٢٠ مليون دولار في العام. غير أن الحرب أوقفت كل أنشطة قطع الأشجار لأغراض صناعية. وعلاوة على ذلك، كان قطع الأشجار قبل الحرب، لا يخضع تقريباً لأي تنظيم، وأخفقت حكومة ليبريا في تحصيل معظم الضرائب والرسوم المستحقة على الشركات. واتضح من استعراض الامتياز أن جهات قطع الأشجار كانت عليها ديون مستحقة تصل إلى ٦٤ مليون دولار.

٩٣ - وساهمت الجزاءات في فقدان عمل ما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٨ موظف في قطاع الأخشاب، ويقدر عدد المعالين الذين تأثروا من ذلك مباشرة أو بشكل غير مباشر بما يتراوح بين ١٠ و ١٥ معالا لكل موظف. غير أن العمل في معظمه كان فصلياً، وكانت الوظائف الأفضل أجراً ومهارة من نصيب عمال أجانب.

٩٤ - وأدت الجزاءات أيضاً إلى تدهور حالة الطرق التي كانت تقوم بصيانتها شركات قطع الأشجار، مما تسبب في زيادة حادة في تكلفة صيانة الطرق التي تكبدتها وكالات الإغاثة الإنسانية، خاصة وكالات الأمم المتحدة، في جهودها المبذولة لإنشاء ظروف تمكينية لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً بسلام وتقديم المساعدة إلى السكان في الأرياف. فعلى سبيل المثال، خصصت مفوضية شؤون اللاجئين ٢٥ في المائة من ميزانيتها السنوية البالغة ٣٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٥ للنقل واللوجيستيات فقط.

٩٥ - وقد تكون وصمة الجزاءات قد ردعت الاستثمار الأجنبي بعد الصراع. ومما لا شك فيه أن شركات قطع الأشجار لم تقدم على الاستثمار من جديد. غير أنه، قبل أن تفرض الجزاءات بوقت طويل، كانت معظم الاستثمارات الأجنبية المشروعة في ليبريا قد كفت وانهارت الصناعات بسبب تصاعد حدة الصراع.

٩٦ - وملأ الفراغ الذي تركته مغادرة شركات قطع الأشجار عدد من عمليات النشر الرأسي غير القانونية المتكاثرة التي تعمل على نطاق صغير، والتي رغم أنها توفر العمل الحر والدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لما يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف ليبيري، فإنها تحرم الحكومة من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها وتساهم في إزالة الغابات.

ملاحظات وتوصيات

٩٧ - تلقى الفريق، من خلال مقابلاته العديدة، بعض ردود الفعل الإيجابية بشأن فعالية برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، في زيادة الإيرادات من المؤسسات

المملوكة للدولة خلال الأشهر الستة الماضية، بالمقارنة مع نفس الفترة في ٢٠٠٥. غير أن هناك من الآن مخاوف كثيرة بشأن السبل المتعددة التي ينتهجها المسؤولون للإفلات من العقاب. ومن المحتمل أي يتسبب ذلك، بالإضافة إلى وتيرة إصلاحات الخدمة المدنية البطيئة التي تعيقها قيود صارمة من الناحية المالية ومن ناحية الموارد البشرية، في تقويض برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد وفي وقت لاحق قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية.

٩٨ - ويوصي الفريق بأن تتخذ حكومة ليبريا وشركاؤها كل التدابير الممكنة لتعجيل البناء وإعادة تأهيل شبكات الطرق والهياكل الأساسية العامة الأخرى. وسيوفر ذلك فرص العمل للآلاف التي هناك حاجة ماسة إليها، مع تهيئة الظروف التمكينية لإيصال المساعدة الإنمائية وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى المناطق الريفية في ليبريا. وسيتسبب تحسين الطرق أيضاً في زيادة وصول المزارعين في الأرياف إلى الأسواق، مما يوفر الحوافز التي توجد حاجة ماسة إليها لرفع الإنتاجية الزراعية وزيادة تنشيط الاستثمار في هذا القطاع. ومن شأن قطاع زراعي نشيط أن يخفف كثيرا الضغط على صناعة قطع الأشجار، التي يرى الكثير من سكان ليبريا أنها الحل لمعدل البطالة المرتفع في البلد.

خامسا - الشؤون المالية

٩٩ - كان سوء تخصيص الإيرادات واستعمالها في تمويل الصراع سبباً رئيسياً لفرض الجزاءات على الماس والخشب. ويشدد مجلس الأمن على أن إيرادات الحكومة ''تستخدم في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري، بما في ذلك التنمية'' (الفقرة ١١، القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). ومن ثم فإن الحكم الرشيد واستقرار الشؤون المالية للحكومة أمران حاسمان لرفع الجزاءات.

١٠٠ - وقد شهد الوضع المالي لحكومة ليبريا تحسناً بطيئاً ولكنه مستمر منذ توليها مقاليد الحكم في كانون الثاني/حزيران ٢٠٠٦. وزاد من تعزيز مصداقية الحكومة تنفيذ ''خطة العمل الوطنية التي تدوم ١٥٠ يوماً''، التي أدت إلى إصلاح المصابيح في الشوارع وإمداد مناطق مختارة من العاصمة على الأقل بالمياه، وبشكل أقل وضوحاً، تحسين إدارة الضرائب وجوانب تقدم أخرى تناقش أدناه. وأدى توظيف مراقبين ماليين مستقلين في إطار برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد في وزارة المالية والمؤسسات الرئيسية المملوكة للدولة أيضاً إلى حصر المصادر الرئيسية لإيرادات حكومة ليبريا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج القومي الإجمالي الفعلي بحوالي ٨ في المائة في سنة ٢٠٠٦، وهي قفزة كبيرة من ٥,٣ في المائة عام ٢٠٠٥. غير أن هناك عدة مواطن ضعف في نظام الحكم، مثل وجود علاقة صعبة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية،

وعدم وجود رقابة مالية تشريعية فعالة، وضعف نظم المراقبة الداخلية مما أدى إلى حالة تبين فيها أن معظم النفقات للسنة المالية ٢٠٠٥ حدثت في الشهر الأخير من السنة، وعدم فعالية عمل مكتب المراجع العام للحسابات، مما أدى إلى انعدام المساءلة، وقلة أو انعدام الإجراءات المتخذة في حق الوزراء/المسؤولين السابقين المعروفين بالفساد، ونظام قضائي هش.

إعادة صياغة الميزانية

١٠١ - أعادت حكومة ليبريا الجديدة بعد توليها السلطة مباشرة، صياغة الميزانية للفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مستهلة بذلك سلسلة من الإجراءات لتعزيز الإدارة المالية. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الإيرادات. ففي مقابل تقدير بلغ ٣٨,٨٥ مليون دولار، جمعت حكومة ليبريا ٤٤,٢٦ مليون دولار[أ]. ويمثل ذلك زيادة ١٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠٠٥. وكانت المصادر الرئيسية للإيرادات هي الرسوم الجمركية وتحصيل الرسوم البحرية والضريبة على الدخل وضريبة أرباح الشركات (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

مصادر الإيرادات الرئيسية خلال فترة إعادة صياغة الميزانية (شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مصادر الإيرادات	شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٥	تقديرات الميزانية (شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٦)	التحصيل الفعلي (شباط/فبراير - حزيران/ يونيه ٢٠٠٦)	الفرق (بالنسبة المئوية)
الرسوم الجمركية	١٤,٣٢	١٦,٧١	١٩,٥٩	١٧
الإيرادات البحرية	٢,٧٨	٤,٥٠	٤,٥٠	-
ضرائب أرباح الشركات	١١,٤٩	٥,٥٤	٤,٤٩	(-) ١٩
الضريبة على الدخل	٣,٧٣	٦,٥٧	٧,٧٣	١٧
المنح	-	-	١,٠٠	
غير ذلك	٦,٦٧	٤,٥٣	٦,٩٥	٥٣
المجموع	**٣٨,٩٩**	**٣٨,٨٥**	**٤٤,٢٦**	**١٣**

(أ) لا يدخل في ذلك مبلغ ١,٨٦٣ مليون دولار دفع مرة واحدة في شباط/فبراير من الإيرادات البحرية التي جرى تحصيلها في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، طلبت الرئيسة المنتخبة جونسون سيرليف إلى السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية أن تحتفظ بهذا المبلغ إلى ما بعد مغادرة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا.

١٠٢ - غير أن الحكومة الجديدة واجهت مشاكل في الإنفاق، مما ترك ما يزيد على ٥٠ في المائة من الميزانية لينفق في الشهر الأخير، حزيران/يونيه، من فترة الميزانية المعاد صياغتها. فلجنة إدارة النقدية، التي تشرف على النفقات، وتتألف من حكومة ليبريا والمجتمع الدولي، أبقت على اقتراحات المقاصة حتى اليوم الأخير من فترة الميزانية، مما أدى إلى تخليص عدد كبير من الشيكات في السنة المالية التالية، أي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ (٨٨٥ ٤١٢ ١٣ دولار أو ٣٠ في المائة من الميزانية المعاد صياغتها). وقدر صندوق النقد الدولي أنه، على أساس النقدية، لم يُنفق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ سوى ٣١,٧ مليون دولار، مما ترك حساب حكومة ليبريا في المصرف المركزي لليبريا برصيد نقدي فعلي يبلغ ١٩,٥ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٠٣ - وقدمت حكومة ليبريا تقريراً أولياً عن أداء الميزانية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ولم يستطع التقرير تأكيد النفقات الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٥ لأنه أشار إلى أن الحالة لا تزال مائعة ولم يتم بعد صرف كل الشيكات المسحوبة حتى ٣٠ حزيران/يونيه.

١٠٤ - وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن تقرير أداء الميزانية المقدم إلى الجمعية التشريعية الوطنية لم تجر مراجعته من قبل أي مراجع حسابات مستقل أو مراجع الحسابات العام، فقد شابه العديد من أوجه القصور:

(أ) فلم يشمل التقرير تلقي منحتين بقيمة ٤ ملايين دولار من جنوب أفريقيا، ومليون دولار من الصين؛

(ب) ولم يأخذ في الاعتبار الرصيد الافتتاحي البالغ ١,٩٧ مليون دولار، والذي كان متاحا للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛

(ج) وكانت هناك تباينات في التقارير الواردة من الوكالات المختلفة في حكومة ليبريا. فعلى سبيل المثال، بينما ذكرت وزارة المالية أنها منحت هيئة تنمية الغابات مبلغا قدره ٣٦٥ ٣٩٠ دولارا، ذكرت الهيئة في حساباتها أنها تلقت ٠٠٨ ٤٣٨ دولارات خلال نفس الفترة؛

(د) وبالنظر إلى أوجه القصور الواردة أعلاه، فإنه من غير المرجح أن يكون الفائض المقدر بقيمة ٢,٥٩ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ صحيحا.

١٠٥ - وبالمثل، ونظرا لأن الحسابات السنوية لفرادى الوزارات/الوكالات لم يجر إعدادها ومراجعتها من قبل مراجع الحسابات العام، فإنه من غير الواضح كيف ستقتنع الجمعية التشريعية بأن الحكومة تدير الميزانية على النحو الذي أقرته الجمعية. والواقع أن عمليات

إعادة تخصيص الأموال دون موافقة مسبقة من الجمعية التشريعية متواصلة على نطاق واسع (الجدول ٣). وتنظر الجمعية التشريعية في مشروع قانون يكفل أن تطلب الهيئة التنفيذية موافقة الجمعية قبل زيادة مخصصات الميزانية لأية وزارة/وكالة بما يتجاوز ١٠ في المائة بعد إقرار الميزانية.

الجدول ٣

النفقات أثناء فترة الميزانية المعادة صياغتها (شباط/فبراير – حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الوزارة/الوكالة	تقديرات الميزانية	النفقات الفعلية	نسبة الزيادة/النقصان (–)
متأخرات المرتبات	٨,٤٦٤	٥,٣٥١	(–) ٦٣
التعليم	٣,٣٨٩	٤,٩٣٢	٤٥,٥
الجمعية التشريعية	٣,٢٢٦	٤,٠٣٨	٢٥,٢
الدفاع	١,٣٧٣	٢,٩٩٥	١١٨,١
العدل	٤,٣٨٣	٢,٣٩٧	(–) ٤٥,٣
الشؤون الرئاسية	١,٨٢٧	٢,٣٠٣	٢٦
القضاء	١,٦٤٢	١,٩٨١	٢٠,٧
شركة كهرباء ليبريا	٠,٥	١,٤٩٨	١٩٩,٦
المالية	١,١٥٩	١,٣٤٦	١٦,٢
الصحة	١,٧٨٤	١,٢٥١	(–) ٢٩,٩
الأشغال العامة	١,١٢٨	٠,٩٥٦	(–) ١٥,٣
شركة ليبريا لإمدادات المياه	٠,٠٧٥	٠,٥٥٣	٦٣٧
الزراعة	٠,٤١٧	٠,٣٥٠	(–) ١٦
الأراضي والمناجم والطاقة	٠,٤٢٢	٠,٢٤١	(–) ٤٢,٨

١٠٦ – وفي الوقت الحالي، يجري التركيز على الإفراج عن الأموال بقدر أكبر من التركيز على الأداء والجدوى. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من إنفاق حكومة ليبريا ما يقرب من خمسة ملايين دولار على التعليم خلال الميزانية المعادة صياغتها، فمن غير المعروف عدد المدارس الجديدة التي تم افتتاحها، ولا عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بالدراسة، ولا عدد المدرسين الجدد الذين تم تعيينهم. وكذلك الحال في مجال الصحة، حيث لا توجد مستشفيات في واقع الأمر ولا سيما في المقاطعات الريفية. ولم تنفق وزارة الأراضي والمناجم والطاقة إلا نصف مخصصاتها بالكاد، على الرغم من ذكرها قيود التمويل من بين الأسباب الرئيسية لعدم قدرها على الامتثال لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٠٧ - قدمت حكومة ليبريا ميزانية متوازنة قائمة على أساس نقدي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الجمعية التشريعية الوطنية في ٢٩ حزيران/يونيه. و أقرت الجمعية الميزانية في ٢٢ آب/أغسطس، أي بعد سبعة أسابيع من بدء السنة المالية. وشجعت الزيادة الكبيرة في الإيرادات خلال فترة الميزانية المعادة صياغتها الحكومة على السعي لتحقيق نمو في الإيرادات نسبته ٤٣ في المائة لتبلغ ١٢٠,٩ مليون دولار في ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتغطي الميزانية الجديدة زيادة في مرتبات أقل الموظفين المدنيين أجورا لتصل إلى ٣٠ دولارا شهريا. كما تغطي زيادات كبيرة في مخصصات الجمعية التشريعية الوطنية (لتبلغ ٩ ملايين دولار)، ووزارة العدل (٧,٨ ملايين دولار)، والتعليم (١٠ ملايين دولار)، والصحة (٧,٥ ملايين دولار). وزادت مخصصات وزارة الأشغال العامة بثلاثة أضعاف لتبلغ ٥,٥ ملايين دولار. وبلغت الزيادة في ميزانية وزارة الزراعة عشرة أضعاف لتصل إلى ثلاثة ملايين دولار.

١٠٨ - إلا أنه من دون تخطيط، ونظرا لمرور شهرين في إقرار الميزانية، فمن غير المؤكد أن المخصصات المقترحة سيتم إنفاقها خلال فترة الميزانية.

المصادر الرئيسية للإيرادات

الجدول ٤

المصادر الرئيسية لتحصيل الإيرادات خلال السنوات التقويمية ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مصادر الإيرادات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ (كانون الثاني/يناير - ٣٠ أيلول/سبتمبر)
الرسوم الجمركية	٢٥,٤٠٣	٢٧,٩٧٣	٣٢,٧٤٠
الإيرادات البحرية[أ]	١٢,٧٦٥	١٠,٦٥٧	٧,٩٨٩
ضرائب الشركات/ضرائب الدخل	٢٦,١٠٥	٣٦,٨٥٨	٣٣,٨٨٠
رسوم النفط/ضرائب المبيعات	٤,١٣٤	٣,٢٨١	٥,٣١٢
المنح/القروض	١,٠٠٠	٤,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	**٦٩,٤٠٧**	**٨٢,٧٩٩**	**٨٠,٩٢١**

(أ) تشمل أرقام ٢٠٠٥ (ولكنها لا تدخل في أرقام ٢٠٠٦) الإيرادات البحرية البالغة ١,٨٦٣ مليون دولار المحولة من السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، والتي تم تحصيلها في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الإيرادات الجمركية

١٠٩ - كانت الإيرادات الجمركية تمثل ما يقرب من ٤٤ في المائة من مجموع إيرادات حكومة ليبريا لفترة الميزانية العادة صياغتها مما يعكس ارتفاعا متوسطا خلال العامين الأخيرين، وذلك على الرغم من أعداد كبيرة (الكثير منها غير قانوني) من الاستثناءات والإعفاءات وإمدادات النفط المعفاة من الرسوم. وتحصل حاليا جميع الرسوم تقريبا في الميناء الحر التابع للهيئة الوطنية للموانئ في مونروفيا، وفي مطار روبرتسفيلد الدولي. ويحصل مقدار ضئيل من الرسوم الجمركية من ثلاثة موانئ أخرى في بوكنان وغرينفيل وهاربر.

رد رسوم التفتيش قبل الشحن المختلسة

١١٠ - قام الفريق في وقت سابق (S/2005/745، الفقرة ٩٥) بتوثيق سحب شركة بيفاك الدولية (BIVAC) كل رسوم التفتيش قبل الشحن التي تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٢٧٨ دولار، من حساباتها في مصرف ترادفكو (TRADEVCO) عند تصفيته عام ٢٠٠٤. وفي التقرير الأخير للفريق (S/2006/379، الفقرة ١٠٥)، ذكر أن بيفاك وافقت على رد حصة حكومة ليبريا في هذه الرسوم. (ووفقا لعقد بيفاك الساري عام ٢٠٠٣، يحق لحكومة ليبريا الحصول على ٢٠ في المائة تقريبا من رسوم التفتيش قبل الشحن). وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ردت بيفاك ٨,٣٤٣ دولارا. وبعد تعرضها مرة أخرى لضغط من الفريق في تشرين الأول/أكتوبر، وافقت بيفاك على رد ٠٠٠ ٥٦ دولار. إلا أن بيفاك لم تقدم أية حسابات لعام ٢٠٠٣ لإثبات أن ذلك هو المبلغ الصحيح المستحق لحكومة ليبريا. ومن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة ستقرر فرض عقوبات أو فوائد على الشركة.

التفتيش قبل شحن واردات الأرز والنفط

١١١ - بدأ التفتيش قبل شحن النفط والأرز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. إلا أن المنهجية الخاصة بالنفط لا يزال يجري تحديدها من أجل تنفيذ أعمال التفتيش الملائمة. وتسمح وزارة المالية بالفعل للجمارك بالإفراج عن شحنات النفط من دون شهادات بيفاك أو سداد رسوم الاستيراد (انظر الفقرتين ١١٧ و ١١٨ أدناه).

مشاكل تتعلق بواردات الأرز

١١٢ - في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، عندما طلب المستوردون إذنا من وزير التجارة باستيراد الأرز بأسعار مبالغ فيها (٢٢-٢٥ دولارا للجوال) تدخلت الحكومة ونظمت جميع الواردات من خلال شركة ليبرية جديدة، أي أنها أنشأت في الواقع شركة محتكرة. ولم يتغير الوضع حتى بعد أن طلبت الجمعية التشريعية السماح لجميع المستوردين باستيراد الأرز.

ووافقت وزارة التجارة منذ ذلك الحين على إعادة فتح السوق في شباط/فبراير ٢٠٠٧. إلا أن المستوردين زعموا أن الوزارة لم تعلن عن السياسة العامة قبل اتخاذ هذا الإجراء بالغ الأثر. ومن المأمول أن تعتمد الحكومة سياسة تحررية لاستيراد الأرز، يُسمح فيها لجميع المستوردين بالتنافس في سوق مفتوحة.

شركة تكرير النفط الليبرية

١١٣ - في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦، حققت شركة تكرير النفط الليبرية أرباحا بلغت ٣,٤ ملايين دولار من إيرادات بلغت ٩,٤ ملايين دولار، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى خفض في القوى العاملة، وزيادة كبيرة في استيراد المنتجات النفطية بلغت نسبتها ١٧ في المائة.

عقد إمداد النفط الخام

١١٤ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبرمت شركة تكرير النفط الليبرية عقدا لعام واحد مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لشراء ١٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام يوميا. ورغم اسمها، فإن شركة تكرير النفط الليبرية ليس بمقدورها تكرير النفط الخام. ومن ثم، باعت شركة تكرير النفط الليبرية في آب/أغسطس ٢٠٠٦ العقد لشركة أداكس المحدودة، وهي أكبر منتج مستقل للنفط في نيجيريا، بسعر ١٤ سنتا للبرميل. ومُنح العقد البالغة قيمته نصف مليون دولار دون اتباع أي عطاء تنافسي. وعندما طلب الفريق توضيحا بشأن كيفية تحديد الشركة والسعر في غياب عطاء تنافسي، قال المدير العام لشركة تكرير النفط الليبرية إنه لم يكن من الممكن الدعوة إلى عطاءات في ظل هذه الظروف نظرا لضيق الوقت. وأشار إلى أنه تولى العملية بنفسه مع أحد سفراء ليبريا المتجولين، وأن الأمر صدر بعد موافقة مجلس إدارة شركة تكرير النفط الليبرية على عملية البيع. إلا أن محاضر اجتماعات المجلس المؤرخة ١ و ٤ آب/أغسطس تشير إلى إبلاغ المجلس باختيار الشركة والسعر بعد أن تم تحديدهما بالفعل.

انخفاض العائدات من رسوم الاستيراد التي يدفعها مستوردو النفط

١١٥ - في التقريرين السابقين (S/2005/360، الفقرة ١٥٤، وS/2006/379، الفقرة ٩٧)، وثّق الفريق وجود نقص كبير في الإيرادات من رسوم الاستيراد وضرائب المبيعات المستحقة على مستوردي النفط عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة قد شهدت ارتفاعا في مدفوعات المستوردين من ٣,٤٥ ملايين دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٣١ ملايين دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦، فلا تزال العائدات تبدو أقل بكثير من المتوقع.

١١٦ - وباستثناء واردات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المعفاة من الضرائب، تشير الواردات المسجلة لشركة تكرير النفط الليبرية، ما بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أن الواردات كان يفترض أن تحقق ما قيمته ١٥,٣٩٣ مليون دولار لحكومة ليبريا، وفق الرسوم وضرائب المبيعات السارية (الجدول ٥). لكن الحكومة حصّلت ٥,٣١ ملايين دولار خلال تلك الفترة. وحتى إذا كانت نسبة ٢٠ في المائة من واردات النفط هذه تمثل إمدادات معفاة من الضرائب للسفارات، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، إلى غير ذلك، فيبدو أن هناك عجزا يبلغ ٧ ملايين دولار في الرسوم والضرائب المحصلة.

الجدول ٥

واردات النفط في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

	الحجم (غالونات)				رسوم الاستيراد /ضرائب المبيعات المستحقة الدفع
المستوردون	بنزين	ديزل	كيروسين	وقود المحركات النفاثة	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
وست أويل[أ]	٣ ٥٧٨ ٩٦٣	٥ ٣٢٩ ٧١٨	٩٩ ٢٧٧	–	٣,٧٨٢
شركة مونروفيا لنقل النفط	٣ ٦٦٣ ١٧٣	٥ ١٢٨ ١٣٣	٤١٤ ٤٩٣	–	٣,٨٦٥
سريمكس	٣ ١٩١ ٢٩٢	١ ٦٥٩ ٣٢٠	–	–	٢,١٠٠
أميناتا	٢ ٧٢٥ ٨٨٥	٢ ٢٧٦ ٠٥٢	–	–	٢,١٣٧
أوريجين أويل	٢ ٢٩٤ ١٥١	١ ٢٩٩ ٠٤٥	–	–	١,٥٥٢
المجموع[أ]	٦٨٦ ٥٨٦	٥٧٣ ٤٥٧	١٨٢ ٩٠٨	١ ٠٠٠ ٨٥٧	١,٠١٢
جالف تريدنج	٩١٢ ٣٨٠	١ ٣٣٥ ٨١٣	–	–	٠,٩٤٥
المجموع	**١٧ ٠٥٢ ٤٣٠**	**١٧ ٦٠١ ٥٣٨**	**٦٩٦ ٦٧٨**	**١ ٠٠٠ ٨٥٧**	**١٥,٣٩٣**

(أ) باستثناء الإمدادات المعفاة من الضرائب لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

١١٧ - وعندما فُحصت التفاصيل المتعلقة بفرادى المستوردين، تبين أن بعضهم تمكن من سحب منتجاته النفطية من شركة تكرير النفط الليبيرية دون سداد ما عليه من متأخرات. فعلى سبيل المثال، قام السيد موسى أ. بيلييتي، رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للموانئ ومالك شركتين لاستيراد النفط، سريمكس إنتربرايزز وغلف تريدنج، باستيراد ما يزيد على ٧ ملايين غالون من النفط عن طريق هذين الكيانين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦، وذلك على الرغم من سداده ٠٠٠ ١٢٥ دولار فقط من المبلغ المستحق

عن هذه الفترة والبالغ ٣ ملايين دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تعهد السيد موسى بيليتي بسداد متأخراته خلال أسبوعين. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد سدد ٠,٧٥ مليون دولار.

١١٨ - وقال المدير العام لشركة تكرير النفط الليبرية إن شركته لم تتلق تعليمات من الحكومة بضمان سداد المتأخرات قبل الإفراج عن أي منتَج للمستوردين. إلا أن نظام بيفاك للتفتيش قبل الشحن يتطلب الإفراج عن الواردات فقط عند تقديم المستوردين إيصالات الضرائب وتقرير نتائج سليم من بيفاك.

رسوم التخزين المفقودة بشركة تكرير النفط الليبرية

١١٩ - في تقريرنا السابق (S/2006/379، الفقرتان ٩٥-٩٦)، وثّق الفريق أن شركة تكرير النفط الليبرية منحت مزايا غير مشروعة لأحد المستوردين، شركة وست أويل، بأن تقاضت منها رسوم تخزين أقل مما يجب عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأكدت شركة تكرير النفط الليبرية في تشرين الثاني/نوفمبر أنها ستحاول استعادة مبلغ قدره ٦٣٠ ٧٢١ دولارا من وست أويل، يمثل المتبقي من الفاتورة.

اختلاس عائدات باعتبارها أرباحا موزعة/مساهمات للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية

١٢٠ - في تقريرينا السابقين (S/2005/360، الفقرة ١٥٣، وS/2006/379، الفقرة ١٠٠) أشار الفريق إلى العديد من الحالات إبان الحكومة الانتقالية الوطنية، صدرت فيها تعليمات لشركة تكرير النفط الليبرية بالإفراج عن أموال لهيئات بعينها من دون تمرير الأموال وفق الاعتمادات الواردة بالميزانية أو من خلال وزارة المالية. وفي رسالة موجهة إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة للجزاءات في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، زعم تشارلز جيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية أنه لم يتلق أيا من هذه المدفوعات (انظر الجدول ٦)، التي تجاوز مجموعها ٠٠٠ ٤٠٠ دولار.

الجدول ٦

المبالغ النقدية المسحوبة من الحساب المصرفي لشركة تكرير النفط الليبرية لما يزعم أنه سفر رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية

التواريخ	أغراض سحب النقدية	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	جولة للرئيس بريانت في أنحاء البلد	١٤ ٠٠٠
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥	جولة للرئيس بريانت في المنطقة الجنوبية الشرقية لليبريا	١٠٠ ٠٠٠
٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	جولة للرئيس بريانت ورئيس البرلمان إبان الحكومة الانتقالية الوطنية في المنطقة الجنوبية الشرقية لليبريا	٤٩ ٨٠٠
٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	جولة للرئيس بريانت في المنطقة الشمالية لليبريا	٧٥ ٠٠٠
٩ أيار/مايو ٢٠٠٥-	جولة للرئيس بريانت في الولايات المتحدة الأمريكية	٦٥ ٠٠٠
١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥-	جولة للرئيس بريانت في الولايات المتحدة الأمريكية (دفعة إضافية)	٦٠ ٠٠٠
١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	لتيسير رحلة الرئيس بريانت إلى النيجر	١٠٠ ٠٠٠

١٢١ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التقى الفريق بالرئيس بريانت وأطلعه على القسائم وعلى موافقة المدير العام لشركة تكرير النفط الليبرية آنذاك، السيد إدوين سنو، على سحب الأموال. ونفى الرئيس بريانت نفيا باتا تلقيه الأموال في جميع هذه الحالات.

١٢٢ - وبالإضافة إلى هذه المدفوعات، اكتشف الفريق أربع حالات كبيرة أخرى لسحب النقدية (الجدول ٧)، يبلغ مجموعها ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ دولار، لتدفع لأعضاء جماعات الضغط من أجل المساعدة على منع الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية من إقرار تشريع بسحب السلطة الحصرية من شركة تكرير النفط الليبرية لاستيراد المنتجات النفطية.

الجدول ٧

المدفوعات المزعومة من شركة تكرير النفط الليبرية لأعضاء جماعات الضغط

التاريخ	المبالغ المدفوعة (بدولارات الولايات المتحدة)
٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤	٥٠ ٠٠٠
٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤	١٩ ٥٠٠
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	١٠ ٠٠٠
١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٥٠ ٠٠٠

١٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أُفيد بسداد دفعتين إضافيتين من الأرباح الموزعة للحكومة الانتقالية الوطنية (٠٠٠ ١١٠ دولار، و٠٠٠ ٦٥ دولار في ١٧ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على التوالي). إلا أن المصرف المركزي الليبري يفيد بإيداع ٠٠٠ ١٠٠ دولار فقط في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٢٤ - وأكد المدير العام الحالي لشركة تكرير النفط الليبرية أن جميع الأموال المذكورة أعلاه سُحبت من المصرف، وأن أمين الصندوق سلّم أموالا للمدير العام السابق أو مرشحيه. (وترد أمثلة للقسائم في المرفق الرابع).

١٢٥ - ونظرا لحصول جميع السحوبات النقدية على موافقة المدير العام السابق، التقى الفريق السيد سنو ليتيح له حق الرد. وقال سنو إن المدفوعات تمت نقدا أو عينا، مثل السيارات، حسب تعليمات الرئيس بريانت. كما صرح بشكل قاطع بأن جميع القسائم أصلية وأن الأموال سُحبت في كل حالة وسُلمت للرئيس بريانت. وعندما سأل الفريق عن تلقيه إيصالات من الرئيس، أفاد بأنه في ظل تلك الظروف، كان المرء ليفقد وظيفته لو طلب إيصالات.

١٢٦ - ونظرا لتناقض التصريحات التي أدلى بها السيد سنو والسيد بريانت، يوصي الفريق بأن تأمر رئيسة ليبريا بإجراء تحقيق فوري وباتخاذ جميع الإجراءات القانونية الملائمة. كما يوصي الفريق بالتحقيق في جميع التبرعات/المساهمات من كل المؤسسات المملوكة للدولة إلى موظفي الحكومة الانتقالية الوطنية، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت المركبات وأية معدات أخرى قد أعيدت إلى حكومة ليبريا كما ينبغي.

الإيرادات البحرية وإيرادات الشركات

١٢٧ - ما برح مكتب الشؤون البحرية يشكل مصدرا هاما لإيرادات حكومة ليبريا، وأبلغت وزارة المالية أن السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية (وهو الوكيل الذي يدير السجل الليبري للشحن والشركات) حول مبلغا قدره ٩,٨٥ مليون دولار أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وهذا المبلغ يقارن إيجابيا بالمبلغ الذي حول في عام ٢٠٠٥ بكامله وهو ٨,٨٠ مليون دولار. إلا أن هناك مبلغا قدره ١,٨٦ مليون دولار من المبلغ المتحقق في ٢٠٠٦ (٩,٨٥ مليون دولار) تم تحصيله في الواقع في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كان قد حجزه الوكيل، بناء على تعليمات الرئيسة المنتخبة على أن يسلم لدى انتهاء فترة ولاية حكومة ليبريا الانتقالية.

١٢٨ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ١٤٠٨ (٢٠٠٢) مراجعة حسابات سجل ليبريا للنقل البحري. وفي عام ٢٠٠٦، أجرى مور ستيفنس مراجعة للحسابات للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، أثبتت بالوثائق أن التحويلات النقدية لحكومة ليبريا ظلت تتناقص باطراد على مدى فترة السنوات الخمس (انظر الجدول ٨) رغم ما يشتهر به السجل من أنه يدار على نحو تتوخى فيه الكفاءة المهنية. وادعى الوكيل أن هيكل معدلات الضرائب البحرية خفض من عام بموافقة حكومة ليبريا لكي يكون السجل أكثر قدرة على المنافسة مع سجلات النقل البحري الأخرى. ومن المحتمل أن يكون ذلك السبب علاوة على الدعاية السلبية المحيطة بالصراع في ليبريا قد أسهما في انخفاض الإيرادات.

الجدول ٨

الإيرادات المحصلة من السجل البحري والشركات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	مصادر الإيرادات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١	إجمالي إيرادات السجل (٢+٣)	٢٩,٩	٣٠,٣	٢٨,٠٠	٣٠,٥	٣٠,٧
٢	الإيرادات البحرية للسجل	٢٤,٧	٢٥,٨	٢٤,١	٢٦,٧	٢٦,٩
٣	إيرادات السجل من الشركات	٥,٢	٤,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٨
٤	التحويلات النقدية لحكومة ليبريا	١٢,٤	١٢,١	١١,٩	١١,١	١٠,٥
٥	الإيرادات التي يحصلها الوكيل من البرنامج البحري	٢,١	١,٩	١,٨	١,٩	١,٨
٦	الإيرادات التي يحصلها الوكيل من برنامج الشركات مباشرة	١١,٢	٩,١	٨,٥	٨,٥	٨,٧

١٢٩ - أصبحت الشركة الاستئمانية الليبيرية (LTC) وهي شركة فرعية مملوكة للسجل الليبيري للسفن والشركات الدولية مسجلة في ليبريا، تعمل بوصفها الوكيل المسجل حصريا للشركات المسجلة في ليبريا ولكنها لا تقيم فيها. ولا تسجل شركة ليبريا الاستئمانية الرسوم التي تحصلها كوكيل مسجل في سجلاتها وبناء عليه فإنها لا تدفع ضرائب عنها في ليبريا. ويدعي السجل أن الشركة لا تدفع الضرائب في ليبريا بل في الولايات المتحدة، نظرا لأنها تدير السجل من هناك. بيد أن الشركة لم تذكر في بياناتها المالية عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ أنها تدفع ضرائب الولايات المتحدة. وينبغي للحكومة أن تنظر في ما إذا كان يحق للشركة اتباع هذا الأسلوب.

تخصيص تكاليف التشغيل

١٣٠ - يتشارك السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية والشركة الاستثمانية الليبيرية التي تعمل كوكيل له في نفقات معينة دعما لمهامهما المشتركة. وكانت المبالغ التي دفعها السجل عن مخصصات تكاليفه التشغيلية متقلبة على مدى السنوات الخمس الماضية (انظر الجدول ٩).

الجدول ٩

مخصصات التكاليف التشغيلية التي دفعها السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية (٢٠٠١-٢٠٠٥)

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	مخصصات التكاليف التشغيلية
٢٠٠١	١ ٤٣٨ ٦٨٠
٢٠٠٢	١ ٤٨٦ ٠٠٠
٢٠٠٣	٨٠٠ ٠٠٠
٢٠٠٤	٤٩١ ٠٠٠
٢٠٠٥	٧٠٠ ٠٠٠

١٣١ - وافتتح الوكيل مكتبا مستقلا في نفس المبنى الذي يحتله باقي عمليات السجل، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فنقل بعض الموظفين التنفيذيين، وموظفي الدعم، وموظفي سجل الشركات. ويرد وصف لذلك الإجراء في ملاحظة وردت في بيان المراجعة المالية لعام ٢٠٠٤، أدرجت لتبرير الانخفاض في التكاليف العامة المخصصة للوكيل بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

١٣٢ - وأثناء استعراض البيانات المالية المراجعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اكتشف الفريق أن نفس الملاحظة وردت في تقرير عام ٢٠٠٣ أيضا، لتبرير انخفاض التكاليف العامة من ١ ٤٨٦ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٣. وعندما وجه انتباه الوكيل في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر إلى التناقض بين تاريخ انتقال المكتب وانخفاض التكاليف في عام ٢٠٠٣ جعل السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية المراجعين يعدلون البيانات المالية بحذف الفقرة من التقرير التي كشفت عن هذا التباين ويعيدوا إصدار التقرير.

١٣٣ - ويقول الوكيل إنه خفض نصيبه المحتسب في نفقات التشغيل في عام ٢٠٠٣ لأنه أزيد من حصته العادلة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ أثناء نظام تايلور. ويشير

غموض بيانات عملية الدفع إلى أنه يتعين على حكومة ليبريا أن تراجع الاتفاق وأن تحدد مخصصات عادلة وعملية لجميع الأطراف.

المصاريف الانتقالية

١٣٤ - في عام ١٩٩٩ قام مكتب الشؤون البحرية بتغيير الوكيل الذي يدير سجل الشحن، وكجزء من عملية التغيير، وافق المكتب على دفع جميع المصاريف الانتقالية المعقولة التي أقرها المفوض، المحددة في الاتفاق المعقود بين الوكيل والحكومة وأقر المفوض ميزانية قدرها ٢,٧٥ مليون دولار في أيار/مايو ١٩٩٩ للمصاريف الانتقالية. ولكن حكومة ليبريا ترددت في عام ٢٠٠١ في دفع أي من هذه المصاريف. وابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، شطب السجل الليبيري للسفن والشركات الدولية مبلغ الـ ٢,٧٥ مليون دولار بكامله، ووافق مراجعو الحسابات في ذلك الوقت على أنه من غير المحتمل تسديد المبلغ.

١٣٥ - إلا أنه منذ ذلك الحين، خصم السجل ١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٥ حجز السجل مبلغا قدره ٦٩٤ ٧٦٢ دولارا كمصروفات انتقالية بموافقة نائب مفوض الشؤون المالية والمراقب المالي للشؤون البحرية، كاريسون ف. توغبا. واستمر احتجاز المبلغ في ''ميزانية تشغيل السجل لعام ٢٠٠٦'' على النحو الذي قدمت به إلى مكتب الشؤون البحرية من خلال مراقب الحسابات البحرية التابع له. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لم تبق هناك التزامات مستحقة سوى مبلغ وقدره ٢٤٠ ١٦ دولارا.

١٣٦ - ورأى السجل أنه ليس من الضروري الحصول على موافقة إضافية من المفوض نظرا لأن الاتفاق الذي أبرم عام ٢٠٠٠ مع مكتب الشؤون البحرية ما زال ساريا.

١٣٧ - ويبقى الاتفاق على مراقبة مشتركة من جانب حكومة ليبريا والوكيل على أموال الأعمال البحرية في الحسابات الخاصة، ولكن هذا النظام جرى تخفيفه أثناء فترة حكومة ليبريا الانتقالية. ويوصي الفريق باتباع أحكام الرقابة بدقة وأن تتخذ القرارات الأساسية بموافقة مسبقة من حكومة ليبريا وحدها.

١٣٨ - ويتعين على حكومة ليبريا أن تراجع العقد المتعلق بسجل الملاحة البحرية والشركات المبرم مع العميل لإدراج كافة الإيرادات في حساب موحد، والذي ينبغي أن تتشارك فيه حكومة ليبريا والعميل بنسب معينة يقومان بتحديدها، وذلك بعد خصم جميع النفقات.

عملية مراجعة الحسابات التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)

١٣٩ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦ صدر أخيرا التقرير النهائي الذي يتضمن التحقيق الذي أجراه الاتحاد بشأن فساد حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية، على الرغم من أن الاتحاد قدمه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويشكل التقرير وثيقة اتهام للإدارة المالية لحكومة ليبريا الانتقالية الوطنية ''حيث إنها لا تشير من قريب أو بعيد للصفقات التي أجرتها الحكومة والتي تضحي بالسلامة المالية على مذبح التهدئة مع الفصائل المتحاربة والمقاتلين السابقين الذين توقفوا عن العمل.

١٤٠ - وبعبارة أوضح، فقد اكتشف المحققون أن وزير التجارة السابق صمويل وليو يجب أن يتحمل المسؤولية عن ضياع مبلغ وقدره ٤٥٠ ١٠٩ دولارا نتج عن بيع نماذج تتعلق بالاستيراد والتصدير وعن استخدام مبلغ قدره ١٠٣ ٤٤٥ دولارات كان يجب أن تودع في المصرف المركزي الليبيري، بما في ذلك: (أ) شراء أربع مركبات قيمتها ٠٠٠ ٢٤٤ دولار دفعت عن طريق استخدام رسوم مستحقة لوزارة التجارة من شركة بيفاك، التي يجب أن تعتبر مشتركة في المسؤولية عن التواطؤ (ومن الملاحظ أن اثنتين من السيارات الجيب لم يعثر على ذكر لهما في سجلات حكومة ليبريا الرسمية)؛ و (ب) منح إعفاء ضريبي غير قانوني من التفتيش قبل الشحن لشركة بريدجواي قيمته ٠٥٣ ٧٩ دولارا، ويجب أن تعتبر الشركة مشاركة في المسؤولية عن التواطؤ (استخدم مبلغ ٩٠٠ ٧٦ دولار من أموال شركة بريدجواي لشراء أرز لموظفي وزارة التجارة ولبعض الأشخاص من عامة الجمهور).

١٤١ - وأجرى فريق الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا تحقيقا بشأن إساءة استخدام التعليمات الصادرة في أوامر الدفع التي أصدرتها وزارة المالية للمصرف المركزي الليبيري للدفع لأفراد. والحق أن جميع خطابات الدفع الـ ١٣٤ التي فحصها الفريق، وتبلغ قيمتها ٥ مليون دولار، موقعة من وزير المالية أو نائب الوزير لشؤون الإنفاق. وقال الوزير إن جميع الخطابات صدرت بتعليمات مكتوبة أو شفوية من الرئيس بريانت على الرغم من عدم تذييل الخطابات بأي تعليمات. واعترف الرئيس بريانت بتلقي معظم الأموال (٨٥٤ ٦٥٥ ٢ دولارا)، على الرغم من أنه ''ألمح عند تضييق الخناق عليه، إلى أنه ليس ملزما بإشراك الفريق في المعلومات المتعلقة بكيفية إنفاق هذه الأموال، ولا حتى بتقديم المستندات الدالة على استخدامها''. وكان مقررا تحديد مبلغ قدره ٠٠٠ ٠٤٢ ١ دولار من مجموع هذه الأموال من أجل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج.

١٤٢- وخلص الفريق إلى أن وزير المالية لوسيني كامارا ينبغي أن يرد مبلغا قدره ٧٠٠ ٣٦ دولار من النفقات غير المبررة، وأن يرد نائب الوزير توغبه دو مبلغا إضافيا

قدره ٠٠٠ ١١٠ دولار وأن يردا معا مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار. وحصل مساعد لنائب الوزير دو على ٠٠٠ ١٧ دولار وعجز عن رد الأموال التي كانت مخصصة من أجل المقاتلين السابقين. وحصل نائب رئيس الحكومة ويسيلي جونسون (الذي عين حديثا سفيرا لليبريا في المملكة المتحدة) على مبلغ قدره ٠٥٠ ٣٤ دولارا للإنفاق على ''حضور حفل تخرج ابنته'' من جامعة في الولايات المتحدة، وهي مصروفات شخصية بحتة ينبغي أن تستعاد. وخلص محققو الإيكواس إلى أن الرئيس بريانت والسيد دو ينبغي أن يتحملا المسؤولية، مجتمعين ومنفردين عن اختلاس ٠٠٠ ٣٧٥ دولار كان من المفترض أن تخصص لغرض شراء سلع للمقاتلين السابقين، وأن يعتبر الرئيس بريانت نفسه مسؤولا عن اختلاس مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٦٧ دولار كان من المفترض أن يخصص للإنفاق على أنشطة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وعندما التقى الفريق مع الرئيس بريانت، أعلن أنه ليس مضطرا للكشف عن الأغراض التي استخدمت فيها الأموال وتحدى حكومة ليبريا أن تقدمه للمحاكمة.

١٤٣- ولم يتخذ أي إجراء لمحاكمة أولئك المسؤولين في الحكومة الليبيرية الوطنية المؤقتة، حتى وقت كتابة هذا التقرير. وأخبرت وزيرة العدل الحالية الفريق بأن حكومة ليبريا ستوجه الاتهام لبعض الأشخاص في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تبدأ المحاكم في دورتها الشتوية.

مكتب مراجع الحسابات العام

١٤٤- إن دور الرقابة الحكومية يعززه تقليديا مكتب مراجع الحسابات العام الذي يتسم بالقوة المهنية بقيادة مراجع عام مستقل للحسابات يعين لفترة ولاية محددة. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة وعدت بتنظيم مراجعة حسابات لجميع الوزارات، والإدارات، والوكالات على وجه السرعة، وريثما تظهر نتائج تلك المراجعات، فمن المفترض ألا يغادر المسؤولون في حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية البلد، فلم يبذل أي جهد من هذا القبيل أثناء الأحد عشر شهرا التي انقضت منذ تنصيب الحكومة. ولم تكتمل سوى مراجعة حسابات هيئة تنمية الغابات برعاية الاتحاد الأوروبي، ومراجعة حسابات شركة تكرير البترول الليبيرية التي بدأتها حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية.

١٤٥- ولم تعين الحكومة الجديدة مراجعا عاما للحسابات حتى تشرين الثاني/نوفمبر. ويعمل المراجع العام السابق بصفة مؤقتة. وعلاوة على ذلك، فإن الميزانية المعادة صياغتها خفضت ميزانية مكتب المحاسب العام إلى الثلث، الأمر الذي كانت له آثار سيئة على عمل مكتب المحاسب العام. ويتسم تقرير مكتب المحاسب العام بوصفه أداة للمساءلة بالأهمية القصوى.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٦- تتحسن صورة ليبريا من الناحية المالية منذ وصول الحكومة الجديدة إلى الحكم. فقد بدأت الحكومة في معالجة بعض من أوجه القصور السابقة المتعلقة بالإيرادات والتزوير في النفقات، ولكن هناك ضرورة لاستمرار المراقبة لتحسين الشفافية في جميع الأنشطة المالية بما يضمن أن رفع الجزاءات سيوفر إيرادات مباشرة لحكومة ليبريا تستخدمها لما فيه صالح شعب ليبريا وليس لدعم الصراع.

١٤٧- وفيما يلي الإجراءات الموصى بها:

- ينبغي مراجعة حسابات جميع الوزارات، والإدارات والوكالات سنويا، بأثر رجعي بداية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسؤولين الفاسدين.

- ينبغي مراجعة حسابات مدفوعات رسوم الاستيراد والضرائب التي دفعها مستوردو النفط والأرز بصفة خاصة من جانب مكتب المحاسب العام، وأن يقدم تقرير عن ذلك في غضون ثلاثة أشهر. وينبغي أن يبدأ على الفور نظام فعال للتفتيش قبل الشحن بالنسبة للواردات النفطية.

- ينبغي أن تنشئ الحكومة إدارة للتحصيل لمتابعة المتأخرات الضخمة التي لم تحصل. ووفقا للعقد مع شركة بيفاك والسياسة التي أعلنتها الرئيسة في تموز/يوليه، لا يجب أن يسمح لأحد باستيراد أو تصدير السلع أو الحصول على عقود حكومية حتى يدفع ما عليه من متأخرات.

- ينبغي تعزيز مكتب المراجع العام للحسابات وأن يزود بهيكل مناسب، وقوة عاملة مؤهلة، حتى يمكنه الاضطلاع بمسؤولياته الشاقة. ويتعين على المكتب أن يراجع أيضا حسابات جميع الوزارات والإدارات الهامة، والإيرادات الرئيسية المدرة للدخل سنويا.

سادسا - تجميد الأصول

تنفيذ التشريع

١٤٨- مضى أكثر من عامين ونصف منذ قرر مجلس الأمن تجميد الأصول بموجب قراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤) ولم تقم حكومة ليبريا بتجميد أصول أي شخص حتى الآن. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أعربت وزيرة العدل الجديدة عن اعتقادها بأن ليبريا بحاجة إلى إصدار تشريع من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخاصة تجميد الأصول لأن حق التملك لليبيريين يحميه الدستور. ونظرا لأن عضوين في مجلس النواب والشيوخ مدرجان على قائمة تجميد

الأصول، فسيكون من الصعب على المجلس التشريعي، على حد اعتراف الوزيرة، الموافقة على هذا القانون. ومع ذلك فإن وزيرة العدل ستلتمس مساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في الإعداد لتنفيذ التشريع.

١٤٩- وفي آب/أغسطس، أقرت الوزيرة بأن الفرصة غير متاحة لأن يقر المجلس التشريعي قانونا لتجميد الأصول. إلا أنها وعدت بأن تقدم للرئيسة أمرا تنفيذيا بعد بدء إجازة المجلس التشريعي مباشرة التي تبدأ في أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر صرحت الوزيرة بأنه قد قيل لها إن الأمر التنفيذي لن يكون ملائما لأنه سيطبق لعام واحد فحسب.

١٥٠- ويعتقد وزير الخارجية أيضا أن القانون يكفل حق المواطنين الليبيريين في الملكية، ومن ثم لا يمكن تجميد أصولهم إلا بموافقة المحكمة. وعندما أوضح الفريق أن حكومة ليبريا، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، عليها التزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وافق على توجيه انتباه الرئيسة إلى هذا الأمر. ووافق على أن وزيرة العدل ينبغي على الأقل أن تقدم التشريع إلى المجلس التشريعي.

الإجراءات القانونية الواجبة

١٥١- صرح رئيس مجلس النواب ادوين سنوي، وهو نفسه مدرج على قائمة تجميد الأصول، بأنه يود أن يؤيد صدور تشريع من شأنه أن يوفر الإجراءات القانونية الواجبة للأفراد قبل إدراجهم على قائمة تجميد الأصول، ونظرا إلى أن الإجراءات الواجبة لم تتبع في هذه الحالة، فإنه شخصيا لن يساند هذا التشريع إذا عرض على المجلس التشريعي (وصرح أيضا أن رئيس المجلس لا يدلي بصوته إلا عندما تتعادل الأصوات) واقترح رئيس المجلس أن ينشئ مجلس الأمن آلية للأفراد لكي يحصلوا على إعفاء من العقوبة عند الاقتضاء، على غرار الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية. واستشهد بحالته الشخصية، قائلا إن الأمم المتحدة، قد سحبت منه حرياته الشخصية دون أن تعطيه أي فرصة للاستماع إليه وهو على استعداد لمواجهة أي محكمة في العالم. وأخبر الفريق السيد سنوي أنه مدرج على قائمة تجميد الأصول، وليس على قائمة التجريد من الأصول، وأنه يجانبه الصواب إذ يلمح إلى المصادرة.

شركة لونستار للاتصالات

١٥٢ - يوضح تقرير سابق لفريق الخبراء (S/2005/360، الفقرة ١٨٦) أن السيدين بينوني أوري وإيمانويل أل. شو يمثلان شركة PLC للاستثمار المحدودة في مجلس إدارة شركة لونستار للاتصالات. وقد جرى استبدالهما الآن. وقد حققت لونستار في عام ٢٠٠٥ أرباحا بلغت ٤,٤٨ ملايين دولار ودفعت أرباح أسهم بلغت ٣ ملايين دولار لمساهميها الاثنين،

حصلت منها شركة PLC على مبلغ ١,٢ مليون دولار. إضافة إلى ذلك فمن المفترض أن تكون شركة PLC قد حصلت على مبلغ ١,٠٨ مليون دولار، الذي يمثل حصتها (١٠ في المائة) من إيرادات لونستار. ولكن سجلات وزارة المالية لا تظهر أن شركة PLC كانت من بين 'كبار دافعي الضرائب' الذين يدفعون أكثر من ٠٠٠ ١ دولار سنويا كضريبة دخل. وقد قابل فريق الخبراء السيد أوري في مكتبه بمجمع لونستار العقاري في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وادعى بأن شركة PLC تقوم بدفع الضرائب، ودعما لادعائه هذا قدم إيصالات باقتطاع الضرائب التي أودعتها لونستار بالنيابة عن شركة PLC للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وحينما طلب منه الفريق البيانات المالية والتقارير السنوية المنشورة لشركة PLC، ذكر بأن ذلك لن يكون ممكنا.

الموظفون المنتخبون

١٥٣ - انتُخِب شخصان مدرجان على قائمة تجميد الأصول عضوين في المجلس التشريعي الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فقد انتخب إدوين ام. سنو رئيسا لمجلس النواب كما أن جويل هوارد تايلور هي أقدم أعضاء مجلس الشيوخ عن مقاطعة بونغ. وتدرج ميزانية حكومة ليبريا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مبلغ ٦٠٥ ٣٢٧ دولارات لمكتب رئيس المجلس عن الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويتقاضى السيد سنو نفسه بدلات شهرية تتجاوز ٠٠٠ ٥ دولار أمريكي إضافة إلى راتبه الأساسي الذي يعادل ٠٠٠ ٥ دولار ليبري تقريبا (١٠٠ دولار أمريكي) في الشهر مع استحقاقات أخرى. وهناك اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار أمريكي في الميزانية للسفر إلى الخارج على الرغم من أنه ممنوع من السفر. وباعتبارها عضوا في مجلس الشيوخ، فإن السيدة تايلور تتقاضى ٠٠٥ ١ دولا أمريكي كبدلات شهرية ، و ٩٠٠ دولار أمريكي بدل مواصلات و ١٥٠ جالونا من البنزين (٤٥٠ دولارا أمريكيا) إضافة إلى راتب أساسي قدره ٥٠٠ ٣ دولار ليبري (٧٠ دولارا أمريكيا).

خارج ليبريا

١٥٤ - وعقب إرسال تشارلس تايلور إلى المحكمة الخاصة في سيراليون، اتصل فريق الخبراء بنيجيريا للتحقق من مدى صحة التقارير التي تفيد بأن كمية كبيرة من النقد كانت بحوزته في وقت إلقاء القبض عليه، وما إذا كان قد تم تجميد تلك الأصول. وحتى الآن، لم ترد من نيجيريا مراسلات في هذا الصدد.

١٥٥ - وأثناء مدة وجود السيد تايلور في المنفى في كالابار كانت هناك ادعاءات بأنه قام بعمل استثمارات كبيرة في نيجيريا، مثل الاستثمار في العقارات، بما في ذلك ممتلكات في أوكوي أريكبو ، وفي المجموعة السكنية للولاية في كالابار ، ومزرعة أبودو في ولاية كروس ريفر (حيث يقيم الآن العديد من أفراد أسرته)، ومركبات تضم شاحنات تستخدمها شركة المقاولين العرب للإنشاءات. إضافة إلى ذلك، هناك ادعاء بأن تايلور استثمر بليون نيرة تقريبا (٧,٨ مليون دولار أمريكي) في مشروع تيانابا للمناطق الحرة والمنتجعات بمقاطعة كروس ريفر.

١٥٦ - واتصل فريق الخبراء كذلك بالإمارات العربية المتحدة وبلغاريا والجمهورية العربية السورية وسيراليون وغامبيا وغانا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة التقدم الذي أحرز في تجميد الأصول الخاصة بالأشخاص الذين حددهم مجلس الأمن في قراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤). ولم تقم بتجميد الأصول، منذ تقديم التقرير الأخير، سوي دولة الإمارات العربية المتحدة. وحتى الآن، قامت الدول الأعضاء بتجميد الأصول الخاصة بالأشخاص المحددين التالية أسماؤهم (الجدول ١٠):

الجدول ١٠

القائمة الكاملة بالأصول التي تم تجميدها امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٢

البلدان التي جمدت الأصول	الاسم	أنواع الأصول	القيمة
ألمانيا	ليونيد واي. مينين	حسابات مصرفية	٢ ٠٨٩ يورو
الإمارات العربية المتحدة	فاليري نايدو	حسابات مصرفية	٣٣٨ دولار
		معاملة مجمدة بمصرف ويسترن يونيون	١ ٩٤٨ دولار
	آير باص للنقل المحدودة	حسابات مصرفية	١٠ ٨٥٨ دولار
الجمهورية العربية السورية	عمار ممدوح الشيشكلي	حسابات مصرفية	غير متوفرة
غانا	جريس بي. ماينور	٣ حسابات مصرفية	١١٦ ٩٦٣ دولار
فرنسا	محمد سلامة	حسابات مصرفية	٧٨٤ ١٤٢ يورو
	موسى سيسي	حسابات مصرفية	١٦ ٨٨٣ يورو
	ام. أوغستينوس كوينهوفن	حسابات مصرفية	٣٢ ٧٢٥ يورو
لبنان	محمد سلامة	حسابان مصرفيان	٢,٥٤ مليون دولار
	علي رمضان قليلات الدلبي	عدة حسابات مصرفية	غير متوفرة
	شارلز آر. رايت	حسابات مصرفية	أقفلت الحسابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البلدان التي جمدت الأصول	الاسم	أنواع الأصول	القيمة
	إدوين م. سنو	حسابات مصرفية	١٤١ ٧٦٨- دولار (سحب تجاوز الأرصدة)
المملكة المتحدة	آقنيس ريفس تايلور	حسابات مصرفية	٢٢ ٤٠٠ جنيه استرليني
	سان أير	شركة تأمين	١٧٣ ٥٠٦ جنيه استرليني
	فيكتور أيه. باوت	حسابات مصرفية	١ ٢٢٧ يورو
	إيرينا شلايم، زوجة ليونيد مينين	حسابات مصرفية	٧٠ ٢٥٥ جنيه استرليني
الولايات المتحدة	بينوني أوري	عقارات	٦٩٥ ٠٠٠ دولار
	فيكتور ايه. باوت	استثمارات في شركات	مليونا دولار (تقريبا)

١٥٧ - أفادت حكومة لبنان عن حسابين لإدوين ام. سنو بالمصرف اللبناني الفرنسي: أحدهما بالليرة اللبنانية، وقد أقفل، والآخر حساب بدولار الولايات المتحدة. وبعد وضع اسم السيد إدوين سنو على قائمة تجميد الأصول في آب/أغسطس ٢٠٠٤، شهد الحساب المفتوح بدولار الولايات المتحدة عدة معاملات إيداع وسحب، أُجري بعضها بمئات الآلاف من الدولارات مع شركة لبنانية مسماة Creative Investment SAL (offshore). وبتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، سُحِبت أموال مرة أخرى، بمساعدة من شركة Creative Investment، وتُرِك الحساب مدينا بمبلغ ١٤١ ٧٦٨ دولارا. ويملك شركة Creative Investment. السيد جمال بسمة والسيد غسان بسمة ، وشخصان آخران.

١٥٨ - وفي أول زيارة للسيد سنو لبلد أجنبي منذ أن سمح له بالسفر، حيث مُنِح استثناء من الحظر من السفر من قبل لجنة الحظر، تناقلت التقارير على نطاق واسع في ليبريا أنه كان يصحبه في رحلته إلى قطر رجل أعمال لبناني كان يعمل سابقا في شركة جمال بسمه البترولية. وذكر السيد سنو لفريق الخبراء أنه كان يتوجب عليه السفر مع رجل الأعمال المذكور لأنه لا يعرف اللغة العربية، ومن الصعب اجتياز الإجراءات في مطار دبي من دون معرفة اللغة العربية.

التوصيات

١٥٩ - ينبغي لحكومة ليبريا وضع التدابير المناسبة، سواء كان ذلك بسن تشريع أو بأمر تنفيذي، لكي تتمكن من تنفيذ قرارات مجلس الأمن نصا وروحا دون أدنى تأخير.

سابعا – الأسلحة

القوات المسلحة

١٦٠ – بدأ تدريب القوات المسلحة الليبرية الجديدة عقب تسريح القوات المسلحة الليبرية السابقة مباشرة. وقد تقدم ٥٠٠ ٤ ليبري بطلباتهم في البداية، تم فحص سجلات ٣٠٠ منهم ويجري إكمال إجراءات ٤٠٠ ١ إضافيين. وبتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تخرجت أول دفعة مكونة من ١٠٦ من جنود القوات المسلحة الليبرية الجديدة الذين تم تدريبهم مؤخرا.

١٦١ – إن مقدرة ليبريا على مواجهة احتياجاتها الأمنية لن تعتمد فقط على تدريب القوات المسلحة الليبرية، ولكنها تعتمد أيضا على القدرة المالية على المحافظة على القوات. وفي الوقت الحالي فإن حكومة الولايات المتحدة تدعم تكاليف إعادة الهيكلة والتكاليف التشغيلية. ويقدر أن تكون التكلفة ١٣ مليون دولار سنويا لتوفير الموارد اللازمة لقوة مكونة من ٠٠٠ ٢ جندي. ويمثل ذلك ١٠ في المائة من الميزانية الحالية لليبريا. وفي عام ٢٠٠٩، عندما يكتمل التدريب، فسيكون على حكومة ليبريا أن تضطلع بالمسؤولية المالية. وفي ذلك الحين، فستوفر الولايات المتحدة الإمدادات الرئيسية للقوات المسلحة الليبرية وستقدم ٥٠ خبيرا عسكريا لبرنامج إرشادي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩-٢٠١٠).

١٦٢ – وقد حدثت مظاهرات متواصلة من قبل جنود القوات المسلحة الليبرية الذين تم تسريحهم بشأن أموال يعتقدون أنهم ما زالوا يستحقونها. وتدرك كل من حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا هذا الوضع، ولكن فريق الخبراء لا يعتقد أن تلك المظاهرات تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الداخلي.

الشرطة

١٦٣ – كانت هناك مشاكل تتعلق بالشرطة الوطنية الليبرية الجديدة. فالاتهامات بالفساد والمصاعب التي تتم مواجهتها في التغطية الفعالة بالدوريات لجميع أنحاء ليبريا تقود إلى أسئلة حول مقدرة الشرطة على القيام بمهامها. وخلقت التأخيرات في دفع رواتب الشرطة استياء داخل القوة، حيث لاحظت شرطة الأمم المتحدة أن نتيجة ذلك هو أن بعض أعضاء الشرطة الوطنية الليبرية يتقاعسون عن القيام بالدوريات مع شرطة الأمم المتحدة.

١٦٤ – هناك في الوقت الحالي ٢٤٠ ٢ من أفراد الشرطة المدربين الذين تم فحص سجلاتهم، إضافة إلى ٧٩٠ من أفراد الشرطة يتلقون تدريباتهم بأكاديمية الشرطة. وفي إطار الشرطة الوطنية الليبرية السابقة كان هناك ٧٤٣ ٣ من أفراد الشرطة المسجلين، إضافة إلى

قوة غير نظامية قوامها حوالي ٠٠٠ ٥ شخص. والراتب الحالي يعادل ٩٠ دولارا في الشهر. ولقد تم دفع المتأخرات المتراكمة من شهر حزيران/يونيه حتى شهر أيلول/سبتمبر ، ولكن لم يتم دفع متأخرات شهر تشرين الأول/أكتوبر . والجدير بالملاحظة أن أولئك الذين يعملون خارج نطاق مدينة منروفيا الكبرى مضطرون إلى السفر إلى داخل المدينة لاستلام رواتبهم، وهذا الأمر ربما يُعطِّل مهامهم.

١٦٥ - لقد اتُخِذتْ التدابير للتقليل من المضايقة التي يتم التعرض لها من نقاط التفتيش غير القانونية التي أنشأها ضباط الشرطة الوطنية الليبرية السابقة بغرض ابتزاز المال. وتشمل تلك التدابير نقاطا منظمة لحركة المرور بالطرق يعمل بها ضباط شرطة معينون، إضافة إلى وحدة تحقيقات داخلية تابعة للشرطة الوطنية الليبرية مهمتها التعامل مع هذا الأمر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ قامت الشرطة الوطنية الليبرية بفصل ١٠ ضباط من الخدمة بسبب الاحتيال المالي والفشل في القيام بواجباتهم.

الجريمة

١٦٦- رغم انخفاض حالات الإبلاغ عن الجرائم، فقد زادت حالات الإبلاغ عن الجرائم الخطيرة في العام الماضي (انظر الجدول ١١).

الجدول ١١

الإحصاءات المتعلقة بالجريمة في الربع الثالث من عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

الجرائم	تموز/يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥	تموز/يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦
الجرائم الخطيرة		
الاغتصاب	٤٢	١٢٧
النهب المسلح	١٩	٦١
النهب	٥٤	٦١
القتل/الاغتيال	١٣	٤١
عنف الغوغاء	-	٣٧
حيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة/إطلاق النار	٧	١٩
الاختطاف	١٦	١٠
الحرق عمدا	٥	٥
الشغب	١	٣
المجموع	**٢ ٤١٤**	**٢ ٣١٧**

المصدر: شرطة الأمم المتحدة.

١٦٧- وقد لا تعطي هذه الأرقام صورة دقيقة لأن الإبلاغ عن الجرائم ربما قد زاد مع تجدد الثقة بالدولة وقدرتها على التصدي للجريمة، فضلا عن تحسن القدرة على الاحتفاظ بالإحصاءات داخل الشرطة الوطنية الليبرية.

١٦٨- وتتركز معظم الجرائم في مونروفيا الكبرى حيث يعيش أكثر من ثلث السكان. وزاد عدد السجناء في السجن الرئيسي في مونروفيا من ٢٠٠ سجين في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٥٠٠ سجين في عام ٢٠٠٦.

١٦٩- وما زال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا سيما ضد الأطفال، من الشواغل الكبرى. ولاحظ الفريق الإبلاغ عن ١٢٧ حالة اغتصاب من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبدأ نفاذ قانون الاغتصاب المعدل في آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي يشمل أحكاما أكثر وضوحا تُجرم الاغتصاب وتفرض عقوبات شديدة. وفي اجتماع مع الفريق عقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ذكرت بياتريس مونا سيه، رئيسة الشرطة الوطنية الليبرية أن المزيد من النساء يبلغن عن الاغتصاب مع زيادة الثقة بقطاع الشرطة.

١٧٠- وشهدت مونروفيا موجة إجرام عرفت عموما باسم ''عصابة إيساكابا''. وقد بدأت حالات الإبلاغ الأولى عن عمليات النهب الليلية هذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكثيرا ما تأتي هذه الهجمات التي تقوم بها عصابات مسلحة على أثر توزيع نشرات تخويفية تتسبب في بث الرعب على نطاق واسع.

١٧١- وعلى سبيل الانتقام، شرعت الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة في عملية مشتركة أطلق عليها ''الموجة العاصفة'' في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وزيد قوام الشرطة من أجل القيام بالعملية بأكثر من ٢٠٠ فرد، معززين بالدعم الذي تقدمه وكالة الأمن الوطني ومكتب الهجرة. وترتب على العمليات المحددة الهدف التي أجريت خلال الدوريات الليلية أثر ردعي، مما أدى إلى إلقاء القبض على ٧٤١ شخصا، وجهت تهم إلى ١٣٧ منهم في المحاكم وغالبا ما كانت تتعلق بجرائم بسيطة تتصل بالمخدرات.

١٧٢- ودعت وزارة العدل المواطنين إلى تشكيل ''أفرقة للمراقبة الأمنية'' لمكافحة الجريمة. وفي الأسابيع التالية، قتل ٦ أشخاص نتيجة لأعمال عنف الغوغاء.

العدل ونظام السجون

١٧٣- يعتقد الفريق أن عجز النظام القانوني والقضائي في ليبريا يعوق بشكل خطير قدرة البلد على مكافحة الفساد المتوطن والانتقال إلى مجتمع أكثر إنصافا وشفافية.

١٧٤- ويحتفظ النظام القانوني الليبري بواجهة للعدل في حين أنه على ما يبدو ليس ثمة ما يكفي من العزم الأكيد على البت بصورة فعلية في القضايا. فعلى سبيل المثال، في دورة أعمال المحكمة لآب/أغسطس في مقاطعة بومي، فتح المدعي العام للمقاطعة ملفات ٧ قضايا لكنه لم يمض بأي منها إلى مرحلة إصدار الحكم. ومن الناحية العملية، يعمل النظام القضائي على توليد الإيرادات من الأشخاص المقدمين للمحاكمة. وفي محاكم الصلح، يخصص وقت المحكمة في معظمه لتحديد الكفالة وليس للسير في الإجراءات القانونية الأخرى.

١٧٥- وفي استعراض لمحاكم الصلح الثلاث الموجودة في مونروفيا، كشف تحقيق أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن ''ضياع'' ما مجموعه ٦٠٠ ١ ملف من ملفات القضايا التي تنطوي على كفالات. وهذه قضايا شملت دفع كفالات في محاكم الصلح لكن لم يجر إدراجها في قوائم محكمة الدائرة. و ينبغي إضافة حوالي ٢٠٠ قضية إلى هذا الرقم تنطوي على كفالة أحيلت على النحو الصحيح إلى محكمة الدائرة، وقضايا بلغ عددها ٥٠٠ قضية حكم على المتهمين فيها بالسجن.

١٧٦- وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتدريب محامين موزعين على معظم المقاطعات يقدمون الدعم إلى الموظفين القضائيين الليبريين المحليين. ومن المؤسف أن معظم المحاكم لا تستطيع أداء مهامها على النحو السليم بسبب الافتقار إلى أبسط المعدات الأساسية مثل الآلات الكاتبة والورق. ويعتقد الفريق أن تقديم الدعم في هذه المجالات سيُحدث أثرا كبيرا وسريعا فضلا عن الاندماج الجيد مع الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٧٧- ولا تضطلع الشرطة الوطنية الليبرية بمسؤولياتها في إعداد ملفات القضايا للملاحقة القضائية. وبعد عملية ''الموجة العاصفة''، لم يتمكن قسم الاتصال مع المحاكم التابع للشرطة الوطنية الليبرية من إصدار سوى ٣٧ لائحة اتهام ضد المعتقلين البالغ عددهم ٧٩ معتقلا الذين استعرضت ملفاتهم. ورغم سوء حفظ السجلات في الشرطة الوطنية الليبرية، فإنه مع ذلك أفضل مقارنة بما يجري في المحاكم حيث توجد مصلحة متأصلة في ضياع ملفات القضايا.

١٧٨- ورغم أن الشرطة الوطنية الليبرية تحيل القضايا إلى المحاكم، فإن هذا يتم بصورة ناقصة. ففي ظل نظام قضائي مثقل، والبت في عدد قليل من القضايا، ليس هناك ما يحفز الشرطة الوطنية الليبرية على إجراء مقابلات مع الشهود وجمع الأدلة وإعداد الشهادة. ويترتب على عدم قيام الشرطة الوطنية الليبرية بإحالة الأدلة أو أفراد الشرطة الذي قاموا بالاعتقال إلى المحاكم عواقب خطيرة على حقوق أفقر المتهمين وحريتهم. ويعاد إلى السجن من لا يستطيعون دفع كفالة إلى حين تمكنهم من القيام بترتيبات للدفع. وفي حالة عدم القدرة على الدفع يجب عليهم انتظار المحاكمة التي قد لا تحدث أبدا.

١٧٩- وزار الفريق السجن المركزي في مونروفيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وخلال إحدى الزيارات، تبين أن من بين مجموع ٥٣٦ سجينا، كانت الأغلبية الساحقة (٥١٤) من السجناء رهن الحبس الاحتياطي، ولم يكن هناك سوى ٢٢ سجينا صدرت بحقهم أحكام. ويزيد من الشواغل الأمنية طول فترات الاحتجاز قبل المحاكمة، وحبس السجناء المحكوم عليهم بفترات طويلة مع المحتجزين في إطار الحبس الاحتياطي لارتكابهم جرائم بسيطة. وتسود حالات الفرار من السجن وأعمال الشغب. وتوشك على الانتهاء أعمال تشييد سجن كبير قرب زويدرو، في غراند غيديه، من المتوقع أن يخفف الاكتظاظ في مونروفيا.

الجرائم الاقتصادية

١٨٠- على الرغم من تحقق قدر أكبر من الاستقرار، مازالت الجرائم الاقتصادية متفشية. وما زال الأفراد الرئيسيون الذين خاضوا الحرب يمارسون سيطرتهم على مناطق الموارد كإرث عن الحرب وعن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وكثيرا ما يتخذ هذا شكل ضرائب تفرض على الموارد وعلى العاملين في الزراعة. وأكثر المناطق تعرضا للخطر هي المناطق الممتدة على الأطراف الخارجية مثل سينو وريفر سيس. وبسبب الروابط التاريخية والافتقار إلى البنى التحتية في هذه المناطق، من الصعب على حكومة ليبريا إنفاذ ولايتها.

١٨١- وفي منطقة ريفر سيس، يظل القائد السابق للجبهة الوطنية القومية الليبرية الفريق أول جاك (المعروف أيضا باسم كوفي؛ انظر الفقرة ١٢٧ من الوثيقة S/2005/360) يسيطر على مناطق شاسعة ويفرض ضرائب على عمليات قطع الأشجار دون عائق. ويسيطر القائد السابق للجبهة الوطنية القومية الليبرية ماكدونالد تاربيه على عمليات منجم الماس الشهير المنسوب إلى شركة Butaw Oil Palm Corporation في سينو. ومازال كيا فارلي يمارس نفوذه داخل مزرعة سينو للمطاط باستخدام المحاربين السابقين الموالين له منذ أيام الحرب.

١٨٢- وفي إطار اتفاق السلام الشامل، حصلت شخصيات قيادية من الفصائل المتحاربة على وظائف عليا في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. فعلى سبيل المثال، أصبح جو غبالاه رئيسا لهيئة الموانئ الوطنية بعد أن كان أمينا عاما لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وتولى أوفوري دياه، نائب رئيس الأركان التابع لغبالاه في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، رئاسة الأمن في هيئة الموانئ الوطنية. بل إن أحد كبار قادة حركة الديمقراطية في ليبريا، بايي دوواه الابن، منح وظيفة نائب رئيس إدارة هيئة الموانئ الوطنية. وعلى صعيد الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، زاد جنرالات الحرب السابقون عدد موظفي وزاراتهم/وكالاتهم بتوظيف العديد من المقاتلين السابقين التابعين لهم. فأصبح صمويل ولو، وهو أحد كبار الشخصيات السياسية في حركة الديمقراطية في ليبريا،

وزيرا للتجارة. وكان المستوردون يقومون، بدلا من إيداع الرسوم والضرائب في المصرف المركزي، بتقديم الأرز إلى موظفي وزارة التجارة وغيرهم من المحاربين السابقين (انظر الفقرة ١٤٠ أعلاه). وهكذا، جرى الحفاظ في إطار الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على الشبكات التي أقيمت خلال الحرب. ومع نهاية ولاية الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، يحتمل أن يكون بعض القادة حاليا بصدد اغتنام ما يتاح من فرص داخل ليبريا وكوت ديفوار للحفاظ على شبكاتهم.

١٨٣- ومن الضروري جدا أن تتمكن الحكومة من إنفاذ الرقابة على الموارد ورصدها في جميع مناطق البلد لتجنب ظهور تجزئة اقتصادية على صعيد ليبريا. وقبل الحرب، كانت ليبريا تكاد تكون مقسمة ما بين أتباع الرئيس تايلور الذين يشغلون مؤسسات تجارية في كل المناطق، عموما في مجال الصناعات الاستخراجية مثل قطع الأشجار والتعدين. وما لم تتم إزالة هذا النظام، فستواجه ليبريا خطر العودة إلى نماذج الأعمال التجارية الإجرامية التي ترعرعت في إطار نظام المحسوبية القديم.

مزارع المطاط

١٨٤- ساهم استثناء المطاط من السلع الأساسية الخاضعة للجزاءات في تفاقم الإجرام الاقتصادي منذ نهاية الحرب. فقد أصبحت مزارع المطاط تجتذب المحاربين السابقين مما أسفر عن زيادة الجرائم العنيفة في المناطق المحيطة بها (انظر الفقرة ٩ من الوثيقة S/2006/379).

١٨٥- وظل القائد السابق لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، سومو دينيس، يسيطر على مزرعة غوثري للمطاط منذ نهاية الحرب إلى وقت قريب. وفي ١٥ آب/أغسطس، سيطرت حكومة ليبريا بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا رسميا على المزرعة وقامت بتعيين فريق للإدارة المؤقتة.

١٨٦- وأدى تعطيل الأنشطة الإجرامية في غوثري إلى وقوع عدد من الحوادث في المنطقة المجاورة. ففي حادث من هذه الحوادث في ٥ أيلول/سبتمبر، هاجم حوالي ٢٠ محاربا سابقا شاحنة تابعة لمزرعة ويلا للمطاط وقاموا بسرقة ٢٨٠ ١٩ دولارا. وألقي القبض لاحقا على ثمانية متهمين وحاول هؤلاء المتهمون الفرار أثناء نقلهم عبر جزيرة بوشرود إلى مقر الشرطة الوطنية الليبرية. وكان سومو دينيس مطلوبا لاستجوابه فيما يتعلق بهذه الحوادث.

١٨٧- وانتقل المحاربون السابقون إلى مناطق في مزرعة فايرستون للمطاط لاستخراج المطاط بصورة غير مشروعة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، قتل عضوان في الفرقة ١٦ من فريق فايرستون الأمني عندما صادفوا مجموعة تتألف من حوالي ١٠٠ شخص من جامعي المطاط غير الشرعيين المسلحين بالسيوف والسكاكين.

١٨٨- وظل القائد السابق لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بولسون غارتيه يسيطر على مزرعة سينو للمطاط، وكان في وقت من الأوقات يتنافس مع القائد السابق لحركة الديمقراطية في ليبريا كيا فارلي على السيطرة عليها. وأُلقي القبض على غارتيه وزميله بولير سيغيور في غرينفيل بتهمة النهب والاعتداء على الشرطة المحلية في ١٢ أيار/مايو. ونقلا إلى مونروفيا، لكن أفرج عنهما لاحقا بكفالة واختفيا في آخر المطاف. ولدى الفريق تقارير موثوق بها تفيد بأن غارتيه انتقل الآن إلى كوت ديفوار برفقة مجموعة تتألف من حوالي ٢٠ محاربا سابقا من مزرعة سينو للمطاط. وألقي القبض على سيغيور واحتُجز في السجن المركزي في مونروفيا في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم أفرج عنه بكفالة. وتشير التحقيقات التي أجريت بشأن سرعة إطلاق سراح غارتيه وسيغيور إلى ظروف مشبوهة تورط فيها سياسيون يشغلون وظائف عليا لهم مصالح متأصلة في مزرعة سينو للمطاط.

١٨٩- وتجري معظم مبيعات تجارة المطاط في شرق ليبريا عن طريق كوت ديفوار. ويشمل هذا كميات كبيرة من المطاط مصدرها من كافالا ومزرعة سينو للمطاط. ولاحظت 'عملية فيكتوريا' التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ١٧ تموز/يوليه أن العديد من العاملين في مزرعة سينو للمطاط كانوا يتكلمون الفرنسية وأنهم قدموا من كوت ديفوار. ويُتبين من هذه الروابط التاريخية أن للعديد من المحاربين السابقين الذين استقروا في هذه المناطق صلات قوية بكوت ديفوار.

التجنيد من أجل كوت ديفوار

١٩٠- ما زالت كوت ديفوار تشكل أحد أكبر الأخطار على الاستقرار في ليبريا. ومن المؤكد أن تجدد الأعمال الهجومية في كوت ديفوار سينطوي على مشاركة محاربين ليبريين وسيسفر عن نزوح اللاجئين على نطاق واسع إلى ليبريا. وتوجد على جانبي الحدود شبكات أفراد مفككة على استعداد لتجنيد المرتزقة. وتحديد الاتجار بالأسلحة عبر الحدود بوصفه الإشارة الأولية للتجنيد إنما يحجب حجم هذه الشبكات غير الرسمية. فالضرورات الاقتصادية هي التي تدفع هذه العملية، حيث إن كثيرا من المحاربين السابقين يعملون بشكل غير رسمي في الحقول والمزارع وهم يدركون أنه من الممكن دعوتهم إلى القتال.

١٩١- وتقوم الشبكات غير الرسمية الموجودة في ليبريا على أساس تلك الشبكات التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ عندما كان أفراد مثل بايي دوواه الابن (المعروف أيضا باسم 'جون غارانت') وألفونسو زايي يقومون بتجنيد المرتزقة من أجل حركة الديمقراطية في ليبريا/قوات ليما الخاصة في جنوب كوت ديفوار. وعاش العديد من الليبريين في

كوت ديفوار خلال الحرب، ومن الطبيعي جدا وجود روابط اقتصادية وشخصية قوية بين شرق ليبريا وغرب كوت ديفوار.

١٩٢- ورغم استمرار الإشاعات المتعلقة بتواصل تجنيد المرتزقة، يعتقد الفريق أن العديد من الليبريين ما زالوا على أُهبة العمل كمحاربين في كوت ديفوار في كل من المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية من البلد. وظل تجنيد الليبريين أكثر انتشارا في المنطقة الجنوبية الموالية للحكومة، الواقعة حول بلدة تولوبلو.وتشكل هذه البلدة المركز الأساسي لقوات ليما الخاصة، وهي الميليشيا التي ينتمي إليها العديد من الليبريين ويتزعمها الإيفواري الملازم أول جان أولاي دولافوس.

١٩٣- وعلم الفريق أن الشخص الأساسي الجديد لتجنيد الليبريين في أبيدجان هو ميريكو تالو الابن. وقد خلف أرثر بيبو (العضو سابقا في 'لواء العراة' التابع لجناح اللواء روزفلت جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية) الذي قتل في كمين نصب في عام ٢٠٠٣.

١٩٤- وفي إحدى القضايا البارزة، اعتقل في زويدرو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ أدانا كيتا، الذي يزعم أنه إيفواري، بتهمة الضلوع في تجنيد المرتزقة (انظر الفقرة ٧٧ من الوثيقة S/2005/360). وسافر شخصيا جوّا وزير العدل في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا كابينيه جانيه إلى زويدرو للإشراف على استجواب المتهم. إلا أنه أطلق سراح كيتا لاحقا بسبب نقص الأدلة.

١٩٥- وتلقى الفريق أيضا تقارير موثوق بها تفيد بأن غينيا تُستعمل كنقطة عبور لتدريب المرتزقة الموالين للرئيس الإيفواري لوران غباغبو. ولم يعثر الفريق على أية أدلة توحي بوقوع عمليات تجنيد كبيرة في أوساط الشتات الليبري في غانا.

حظر السفر

١٩٦- حقق الفريق في انتهاكات حظر السفر التي حدثت في توغو، وغانا، وكوت ديفوار، وليبريا، وهولندا.

١٩٧- سافر بنجامين ييتين إلى غانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حيث تعيش أسرته، وكان يعالج هناك من حالة صحية خطيرة. ثم سافر من هناك إلى توغو حيث ظل تحت حماية وزير الدفاع آنذاك، اللواء حسن تيجاني. ووضِع ييتين في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ في الحبس الخاص في معسكر قوات الدرك، إلا أنه أفرِج عنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١٩٨- وعلى الرغم من تأكيد السلطات التوغولية أنها أطلقت سراح بيتين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فإن الفريق يعتقد في أنه بقى في توغو وأنه يحتفظ بشقة في ثكنات نوفاكو في لومي.

١٩٩- كذلك كان لدى الفريق معلومات مقنعة تفيد بقضاء بيتين بعض الوقت في شمال كوت ديفوار. وهناك تقارير واسعة النطاق تفيد بأنه يعاني من حالة صحية خطيرة.

٢٠٠- ولدى بيتين خمسة جوازات سفر ليبرية (جوازين دبلوماسيين وثلاثة جوازات عادية، منها اثنان قدِّما إليه خاليين من البيانات). وهناك احتمال كبير في أن تكون في حيازته جوازات سفر أجنبية أخرى بأسماء مستعارة.

٢٠١- قدم الفريق نسخة من قائمة الممنوعين من السفر إلى سلطات الهجرة بمطار لومي الدولي بعدما أفادت تلك السلطات أن الوثيقة ليست في حوزتها.

٢٠٢- وحقق الفريق في توغو أيضاً مع محمد سلامة الذي شوهِد في لومي في آذار/مارس ٢٠٠٦. وكان يسكن خلال إقامته في جناح بفندق Hôtel Du Deux Février.

٢٠٣- أكدت الحكومة التوغولية للفريق أنه تم سحب جواز السفر الدبلوماسي التوغولي الذي صدر لمحمد سلامة (جواز سفر رقم XXX296، صالح من ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨). وحصل الفريق على نسخة من تلك الوثيقة، وبها أكثر من ١٢٥ ختماً من أختام الهجرة حصل عليها خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، من بلدان مثل بروني دار السلام، وبنن، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار، ونيجيريا. ولم تفد أي من هذه البلدان أن هذا الشخص خالف حظر السفر الذي فرضته الأمم المتحدة على زيارته لها (انظر المرفق الخامس).

٢٠٤- ويفيد أحد الأختام أن السيد سلامة زار كالابار، نيجيريا، في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (يلاحظ أن شارل تايلور إلى كالابار في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣).

٢٠٥- يدرك الفريق أيضاً أن السيد سلامة يحمل جواز سفر ليبرياً وآخر لبنانياً. وهو يقيم حالياً في أبيدجان.

٢٠٦- في ٢٠٠١، أدين علي قليلات الدلبي (المعروف أيضا باسم علي قليلات)، وهو من رعايا لبنان، بتهمة الاتجار في السيارات المسروقة من هولندا إلى نيجيريا، غير أنه هرب عندما كان مفرَجاً عنه بكفالة. ثم أعيد القبض عليه في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ في هولندا حيث اشتبِه في قيامه بغسل أموال حينما كان في حيازته ٣ ملايين يورو. ويقضي قليلات حالياً

حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات صدر بحقه في عام ٢٠٠١ وينتظر المحاكمة في التهم الحالية الخاصة بغسيل الأموال. واستعادت السلطات الهولندية مبلغ ١,٤ مليون يورو منه كتكاليف إدارية، ويقوم مكتب الادعاء العام الهولندي بتجهيز الاتهام بشأن باقي المبلغ الذي ضُبِط بحوزته. وجمِّدت أصول قليلات الموجودة في لبنان.

٢٠٧- لا يعرف الفريق بأي انتهاكات لحظر السفر في ليبريا نفسها. إلا أن مجلس الأمن سمح بالاستثناء من حظر السفر في حالتين: (أ) سُمح لإيمانويل شو بالسفر من ليبريا إلى فرانكفورت، ألمانيا، عن طريق بروكسل، للعلاج؛ و (ب) سمِح لإدوين سنُّوي بالسفر إلى قطر عن طريق رحلة جوية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من ليبريا إلى غانا، ثم السفر في رحلة جوية تجارية عن طريق دبي لحضور مؤتمر عن الإدارة.

الأسلحة

٢٠٨- جرى في مرحلة نزع السلاح من برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، تدمير ٣٠ ٨٠٧ قطع سلاح. وجمعت أغلب الأسلحة (٦٤ في المائة) من المقاتلين السابقين بحكومة ليبريا. وقدمت جماعات الثوار عدداً صغيراً: فأعادت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ٢٤ في المائة من الأسلحة المجمعة و لم ترجع حركة الديمقراطية في ليبريا سوى ١٢ في المائة.

٢٠٩- يصعب تحديد معدل تسليم السلاح من برنامج كل فصيل (أي النسبة المئوية للأسلحة التي جمعت بالفعل من كل فصيل خلال البرنامج). ويقدّر الفريق، على ضوء العمليات المعروفة لتوريد الأسلحة إلى حكومة ليبريا، أنه جرى تسليم حوالي نصف الأسلحة خلال البرنامج (الجدول ١٢، والفقرات ٥٤-٦٢ من الوثيقة S/2005/360). وليس من الواضح ما إذا كانت هذه المعدلات تمثل جميع الأسلحة التي في حيازة المقاتلين. وكانت هذه الأسلحة حديثة نسبياً، وهو أمر إن دل على شيء، فربما يدل على حيازة المقاتلين السابقين لها في نهاية حياتهم الخدمية بدلاً من الأسلحة القديمة.

٢١٠- وربما كانت معدلات إرجاع جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية للأسلحة أقل من معدلات إرجاع حكومة ليبريا لها. وسجِّل خلال الحرب في عام ٢٠٠٢ عدد ١٤٣ رقما متسلسلاً، جمع ٥٤ منها خلال عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج (٣٨ في المائة).

٢١١- و لم يتمكن الفريق من تقدير معدلات الإرجاع بالنسبة لحركة الديمقراطية في ليبريا، إذ لم تقدَّم قوائم بأرقام مسلسلة معروفة. إلا أن إرجاع الحركة لأقل من ٠٠٠ ٤ قطعة سلاح

إنما يدل على احتمال أن تكون معدلات إرجاعها هي الأخرى منخفضة. وقد جمعت في إطار البرنامج أقل من ١٠٠ قطعة سلاح في هاربر، على الحدود مع كوت ديفوار.

٢١٢- ولا يُعرف مكان الأسلحة المتبقية. ويعتقد أن جبهة الليبريين المتحدين أعادت أعداداً ضخمة من الأسلحة إلى غينيا في أعقاب وقف أعمال القتال. ويتبين من نوعية الأسلحة المتدنية والأعداد المحدودة التي جمعت من حركة الديمقراطية أن أعضاء الحركة قاموا أيضا بتسليم أسلحة إلى كوت ديفوار.

الجدول ١٢

معدلات إرجاع الأسلحة خلال برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج

نوع الأسلحة	العدد الذي كان في الحيازة خلال الحرب	العدد الذي جُمع خلال البرنامج	النسبة المئوية لمعدل الإرجاع
حكومة ليبريا			
بندقية زاستافا من طراز M70 AB2 2001، يوغوسلافيا السابقة	٥ ٠٠٠	٣ ٨٩٩	٧٨
بندقية من طراز KLF/KLS، جمهورية إيران الإسلامية	٢٠ ٩٧٩ (بناء على سلسلة الأرقام المتسلسلة وليس بيانات رسمية لعمليات توريد الأسلحة)	٢ ٤٤٩	١٢
سلاح من طراز AK57 مجهول المصدر	١ ١١٧	٢٨٧	٢٦
بندقية زاستافا من طراز M84 AB2، يوغوسلافيا السابقة	٥٥	٣٤	٦٢
بندقية زاستافا من طراز ''بلاك آرو'' M93 ٢٠٠١، يوغوسلافيا السابقة	٤	١٠	٤٠
سلاح من طراز RPG7، يوغوسلافيا السابقة	٧٩٢	٤٢٠	٥٣
قاذف من طراز RB57، يوغوسلافيا السابقة	٣٥٢	٢١٥	٦١
المتوسط			**٤٧**
جبهة الليبريين المتحدين	١٤٣	٥٤	٣٨

المصدر: بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الخبراء.

٢١٣- وعثرت عمليات تفتيش قامت بها الشرطة الوطنية الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال ''عملية الموجة الكاسحة'' في مونروفيا على بندقيتين من طراز AK 47 ومسدس عيار ٩ ملم مع ١١٣ طلقة ذخيرة.

٢١٤- أثار قلق الفريق اكتشاف قائمة بها تفاصيل ٢٠ بندقية قناص سلمت لوحدة مكافحة الإرهاب غير العاملة في الوقت الراهن. وكان قد جرى استيراد البنادق من جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام ١٩٨٩، بشهادات المستعمل النهائي للولايات المتحدة الأمريكية على أن تباع كبنادق للصيد الترفيهي. ولا يُعرف كيف وجدت هذه البنادق سبيلها إلى ليبريا.

٢١٥- كانت هناك قضايا خطيرة تتعلق بدائرة الأمن الخاص. فهناك حالتان مؤكدتان لإطلاق النار، حدثت إحداهما بمنزل مدير الدائرة، كريس ماساكوا، في الساعة الرابعة من صباح ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وأسفرت عن مقتل أحد موظفي الأمن، حيث أطلق أحد موظفي الدائرة الذي كان يحمل سلاحاً من طراز M-4 النار عليه فأرداه قتيلاً. وأطلقت النار في الحادث الآخر، يوم ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، صوب مقر نائب مدير الدائرة، آشفورد بيل. ويعتبر هذان الحدثان مدعاة للقلق فيما يتصل بقرار مجلس الأمن ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، الذي لا يخول لموظفي الدائرة الليبريين حمل الأسلحة سوى في مسرح العمليات.

٢١٦- قام الفريق بالتفتيش على الأسلحة التي تلقتها القوات المسلحة الليبرية الجديدة. وتظل الأسلحة تحت الإشراف الصارم للمقاولين المسؤولين عن إصلاح أمن الدولة. وجرى توصيل ١٥٠ بندقية من طراز AK-47 من رومانيا (ذات حراب) و ٠٠٠ ٦٩ طلقة ذخيرة عيار 7.62 x 39 مم. وقام الفريق بتفتيش مستودع الأسلحة الذي ستُحفَظ فيه مخزونات الذخيرة والأسلحة واطمأن إلى سلامة التدابير الأمنية المعمول بها.

٢١٧- يلاحظ الفريق أنه سيجري التعاقد مع شركة أمنية خاصة مسلحة من أجل حراسة هذه المرافق لحين استعداد القوات المسلحة الليبرية لتولي هذه المهام. ويقترح الفريق أن تخضع هذه العملية للموافقة المسبقة من مجلس الأمن.

٢١٨- لا تزال الشرطة الوطنية الليبرية غير مسلحة ويتوقع أن تصل الدفعة الأولى من الأسلحة والذخائر من نيجيريا. وتتضمن هذه الدفعة ٥٠ مسدساً من طراز بيريتّا، و ٠٠٠ ٦ خرطوشة دخانية، و ٠٠٠ ٣ قنبلة يدوية. ويذكّر الفريق بوجوب ألا تكون القنابل سوى من النوع المسيل للدموع الملائم لأنشطة الشرطة.

٢١٩- ذكر في تقرير سابق للفريق (الفقرتان ٣٩ و ٤٠ والفقرات ٩٨-١٠٥ من الوثيقة S/2003/937) أن من المحتمل أن تكون شركة كاتِكس الغينية للمناجم أحد مورّدي الأسلحة إلى جبهة الليبريين المتحدين في عام ٢٠٠٣، وبخاصة بالنسبة للرحلات الجوية المتجهة إلى كوناكري

من طهران. وقد أنشأت السلطات القضائية في موناكو لجنة بتفويض قضائي لعمليات غسل الأموال، ولا سيما بشأن مصدر مبلغ ١٣ مليون يورو أودعته شركة كاتِكس الغينية للمناجم خلال الفترة من آذار/ مارس ٢٠٠٢ إلى تموز/ يوليه ٢٠٠٥ في حسابها بموناكو باسم مديرها السوري الحاج أحمد فوزي (انظر المرفق السابع). كذلك تعرّف المحققون على حسابات مصرفية في طهران وفي لاتفيا.

٢٢٠- اجتمع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أبوجا واعتمدوا اتفاقية جديدة تهدف إلى وقف انتشار الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. وتسمح الاتفاقية للجماعة الاقتصادية بفرض جزاءات، وتعليق القروض، وتجريد المخالفين من حقوقهم في التصويت في حالة فشل الدول الأعضاء في الامتثال إلى القيود المفروضة على تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستيرادها.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

المفوضية الأوروبية، شعبة غرب أفريقيا

المجلس الأعلى للماس بأنتويرب

المجلس العالمي للماس

بوتسوانا

الجلسات العامة لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

كوت ديفوار

وزارة الدفاع

المكتب دون الإقليمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

عملية ليكورن

مخيم نيكلا للاجئين

الوكالة الألمانية للتعاون الفني

اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

فرنسا

وزارة الخارجية

غانا

وكالة الأمن الوطني

غينيا

هيئة أركان الدفاع

ليبريا

على الصعيد الحكومي

رئيس مجلس النواب

وزارة الزراعة

وزارة المالية

وزارة التجارة والصناعة

وزارة الخارجية

وزارة التعليم

وزارة الصحة

وزارة الأشغال

وزارة الدفاع

وزارة الأراضي والمعادن والطاقة

الهيئة الوطنية للموانئ

وكالة الأمن الوطني

مصرف ليبريا المركزي

مكتب الشؤون البحرية

هيئة الطيران المدني الليبرية

دائرة الأمن الخاص

هيئة تنمية الغابات

الشركة الليبرية لتكرير النفط

مكتب الميزانية

مكتب المراقب العام للحسابات

وكالة حماية البيئة

الرئيس السابق للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا

على الصعيد الدبلوماسي

ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

غانا

لبنان

نيجيريا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

الو كالات الثنائية والمتعددة الأطراف

الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

منظمة الأغذية والزراعة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

المفوضية الأوروبية

المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا

المنظمات غير الحكومية الدولية

الفريق الدولي المعني بالأزمات

شبكة موارد الغابات والموارد الأوروبية

المبادرة المتعلقة بغابات ليبريا

المنظمة الدولية للحفاظ على البيئة

المنظمة الدولية لحماية الحيوان والنبات

المنظمات غير الحكومية الوطنية

معهد التنمية المستدامة

الدعاة الخضر

ائتلاف المنظمات البيئية في ليبريا

القطاع الخاص

آنا وودز

بيفاك انترناسيونال

الرابطة الليبرية للأخشاب

السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، شركة ذات مسؤولية محدودة

الشركة الاستئمانية التابعة للسجل الليبيري للسفن والشركات الدولية

التعاون في مجال الدفاع – الولايات المتحدة الأمريكية

شركة داينكورب

شركة ميتال ستيل الأمن

سيراليون

على الصعيد الحكومي

البروتوكول

اللجنة الوطنية للأمن

الشرطة

الجيش

دائرة الجمارك

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

المحكمة الخاصة لسيراليون

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

مصادر من القطاع الخاص

توغو

على الصعيد الحكومي

الوكالة الوطنية للاستخبارات

وزارة الدفاع الوطني

مدير الطيران المدني

مدير وكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر

وزارة الخارجية

شرطة الهجرة

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعهد الملكي للشؤون الإدارية

منظمة غلوبال ويتنس

مصرف إنكلترا

إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية والكومنولث

إدارة التنمية الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية

الحكومة

دائرة الحراج

وزارة الخارجية

وزارة الخزانة

مكتب مساءلة الحكومة

الو كالات الثنائية والمتعددة الأطراف

المنظمة الدولية للحفاظ على البيئة

منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)

الفريق المعني بالأزمات الدولية

صندوق النقد الدولي

البنك الدولي

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون السياسية

مكتب الاتصال التابع للانتربول

البعثات الدائمة

فرنسا

لبنان

ليبريا

نيجيريا

المرفق الثاني

التقدم المحرز في إصدار مرسوم باعتماد القانون الوطني لإصلاح الغابات لعام ٢٠٠٦

١ - وفقا للفقرة ٢ من القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قرر مجلس الأمن استعراض رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب المفروضة على ليبريا بعد ٩٠ يوماً وأعرب عن عزمه على تجديد العمل بالتدابير الواردة في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) ما لم يبلغ المجلس في ذلك الحين بإقرار القانون الحرجي الذي اقترحته لجنة رصد إصلاح الغابات[ب].

٢ - يقيّم هذا التقرير ما تحقق من تقدم في استيفاء هذا الشرط.

حالة التشريع

٣ - وافق مجلسا النواب والشيوخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦- بعد ٩٠ يوماً من اعتماد القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦)، على نسختين متطابقتين من المرسوم الذي يعتمد القانون الوطني لإصلاح الغابات لعام ٢٠٠٦. ويصبح القانون نافذا بعد توقيع رئيس الجمهورية عليه ونشره في نشرة رسمية.

٤ - وفيما عدا تعديلات ثلاثة، فإن القانون هو نفسه التشريع الذي اقترحته لجنة رصد إصلاح الغابات.

الخلفية التاريخية للتشريع

٥ - في عام ٢٠٠٤، بدأت مبادرة غابات ليبريا (وهي جهد تعاوني لتوفير المساعدة التقنية إلى هيئة تنمية الغابات) في صياغة مشاريع تعديلات على قانون الحراجة الوطنية لعام ٢٠٠٠. وعندما أصدر الرئيس جونسون - سيرليف الأمر التنفيذي ١ في شباط/فبراير ٢٠٠٦، تولت المهمة لجنة الرصد المشكّلة حديثاً. وتضمنت العملية مساعدة من جانب خبراء دوليين ووطنيين، والتشاور مع المجتمعات المحلية وقطاع الحراجة، والاتصال مع الهيئة التشريعية.

(ب) شكِّلت لجنة رصد إصلاح الغابات بموجب الأمر التنفيذي ١، الذي أعلن أيضاً أن جميع ادعاءات الامتيازات الحرجية لاغية وباطلة على أساس التحليل الذي قامت به لجنة استعراض منح امتيازات استغلال الغابات والتوصيات التي خرجت بها.

٦ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدمت لجنة الرصد التشريع المقترح إلى الهيئة التشريعية، من خلال رئيس اللجنة (مدير عام هيئة تنمية الغابات). وأصرت الهيئة التشريعية على اتباع الإجراءات المرعية، أي أن يُحيل مكتب الرئيس التشريع المقترح إلى مجلس النواب. وتحقق هذا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٧ - وعقدت مناقشات في اللجان بعد القراءة الأولى للقانون في مجلس النواب في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تضمنت تعليقات عامة شاملة. وتولت مبادرة غابات ليبريا رعاية بث الجلسات على محطة ستار الإذاعية المحلية. وجرت القراءة الثانية في ٢٩ آب/أغسطس، ووافق مجلس النواب على القانون بالإجماع. بعدها أُحيل القانون إلى مجلس الشيوخ دون تعديلات، وتم إقراره بالإجماع مع إدراج ٢٨ تعديلاً في ٣١ آب/أغسطس. وشكّل المجلسان لجنة مشتركة لتسوية الخلافات المعلّقة، إلا أن أعضاء المجلس أبلغوا اللجنة في ١٨ أيلول/سبتمبر بأنه لا صفة قانونية لها للمشاركة لأن المجلس لم يأذن لها بذلك. (حاول رئيس لجنة الغابات بمجلس الشيوخ في ١٥ أيلول/سبتمبر الحصول على تصديق على القانون، على الرغم من عدم تصويت أي من المجلسين على اعتماده). وعلى الرغم من ذلك، وافق مجلس الشيوخ بالإجماع في الساعة ١٣/١٧ من بعد ظهر يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، وبعد القراءة الثالثة، على نسخة معدّلة من القانون وأرسلها إلى مجلس النواب للموافقة عليها، وتم إقرارها بعد أربع ساعات و لم تعترض عليها سوى أربعة أصوات.

٨ - وأحاطت الخلافات لسوء الحظ بتمرير القانون في مجلس النواب، حيث ذكر النواب الأربعة المعارِضين أنه حدث تلاعب بسبب عدم الموافقة على اقتراحهم إعادة النظر في القانون قبل التصويت. وبالإضافة إلى هذا، يشن أصحاب المصالح المحلية في قطع الأشجار حملة لتضليل الليبريين بخصوص محتوى القانون وتشجيع الناس على رفض مشروعيته. ولا يوجد لدى هؤلاء الوكلاء سند قانوني، ويتوقع أن تهدأ الضجة في نهاية المطاف.

التعديلات

٩ - بعد القراءة الثانية، أدرج مجلس الشيوخ ٢٨ تعديلاً كانت معظمها تعديلات طفيفة (على سبيل المثال إحلال ''يجب'' محل ''يجوز''). و لم تختلف التعديلات اختلافاً جوهرياً عن مسودة لجنة الرصد إلا في ثلاثة مواضع:

(أ) حذف البند التالي من الديباجة: ''حيث أن الأمر التنفيذي رقم ١ (شباط/فبراير ٢٠٠٦) أعلن بطلان جميع الامتيازات في جمهورية ليبريا ودعا إلى تشكيل لجنة الرصد لتقديم منحى جديد لإدارة الغابات لفائدة جميع الليبريين''. وأوضح مجلس الشيوخ أن مستشاره القانوني أبلغه بعدم دستورية الأمر التنفيذي رقم ١، وبالتالي فإن الإشارة إليه قد

تؤدي إلى عدم دستورية القانون. وعارض المستشار القانوني لمبادرة غابات ليبريا، والمجتمع المدني، وهيئة تنمية الغابات، والفرع التنفيذي بشدة. وعلى الرغم من عدم تقديم مجلس النواب لأية تعديلات إلى مجلس الشيوخ، فقد ذكر بعض النواب أنهم كانوا يرغبون في حذف هذه الفقرة. والتعليل الذي يسوقونه هو عدم اعتراف مجلس النواب بالأمر التنفيذي بسبب عدم إطلاع الرئيس إياهم عليه بصورة رسمية، وهم يعتقدون بأن الدستور يتطلب من الهيئة التشريعية التعامل مع المسائل الواردة في الأوامر التنفيذية من خلال إدخال التشريع الملائم – وهو تشريع يرفضون الموافقة عليه فيما يتعلق بإبطال امتيازات قطع الأشجار. وعلى الرغم من أن ديباجة القانون ليس لها عملياً أثر قانوني، فإن الحذف يعني أن البعض في الهيئة التشريعية يعتقد في بطلان الأمر التنفيذي رقم ١. وإذا ما أُبطِل الأمر التنفيذي، فإن هذا من شأنه خلق حالة خطيرة من عدم التيقن بالنسبة للوضع القانوني داخل القطاع وتعريض كافة الجهود المبذولة في مجال الإصلاح للخطر؛

(ب) ثانيا، أصرّ مجلس الشيوخ على أن يقوم بالتصديق على جميع الامتيازات الخاصة بالحراجة، وهي سلطة يزعم بأنها مستقاة من المادة ٣٤ من الدستور الليبري (''للهيئة التشريعية سلطة: ... (و) إقرار المعاهدات، والاتفاقيات، وغيرها من الاتفاقات الدولية التي يتم التفاوض بشأنها أو التوقيع عليها باسم الجمهورية''). ومن ثم، عدل مجلس الشيوخ المادة ٥-٣ من القانون: (و) ولا يسري أي عقد لإدارة الغابات حتى ... '٢' تصدق عليه الهيئة التشريعية خلال الدورة التشريعية التي يقدّم فيها العقد''. وفي سبيل جعل القطاع أكثر ملاءمة للاستثمار، نادت لجنة الرصد بإلغاء تصديق الهيئة التشريعية كلياً، أو كحل قد لا يكون مثاليا، تحديد فترة التصديق بمدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً، يصدَّق بعدها على العقد (مثلما تذكر المادة ٣٥ من الدستور التي تشير إلى تمرير القوانين أنه ''في حالة عدم إعادة الرئيس لمشروع القانون أو القرار في غضون ٢٠ يوماً... فإنه... يصبح قانونا''). ومن شأن عملية المناقصات التنافسية وحدها أن تحدد،كحل مثالي، المناقصات الناجحة من بين المؤهل منها. وهناك وجهة نظر بديلة: يمكن أن يكون التعديل بمثابة آلية للضبط والتوازن داخل العملية. غير أنه ليس من الواضح في الوضع الحالي ما يحدث في حالة إخفاق الهيئة التشريعية في التصديق على الامتياز خلال الدورة التشريعية. وهذه قضية جوهرية نظراً لأن استعراض منح امتيازات استغلال الغابات أثبت أن عدد الامتيازات التي صدق عليها المجلس التشريعي خلال الـ ١٥ عاماً الماضية لا يتجاوز ثلاثة؛

(ج) ثالثا، في سبيل إعادة إقامة قطاع حراجة محلي نشط، أصر مجلس الشيوخ على منح جميع الامتيازات الصغيرة الخاصة بقطع الأشجار (أقل من ٠٠٠ ١٠٠ هكتار)

إلى الشركات المملوكة أغلبيتها إلى مواطنين ليبريين[ج]. ولا يعتبر هذا التعديل ملائماً للاستثمار، وهو تعديل يمكن أن يؤدي إلى تلقي الحكومة مبالغ مالية أقل مما يتاح لها لو كان الامتياز مفتوحاً أمام جميع الشركات المهتمة بتقديم عروض. وبموجب هذا التعديل، يكون من المحتمل أن تعود إلى الظهور الترتيبات التجارية السابقة التي كانت الشركات الأجنبية تقدم فيها رأس المال للشركات التي يكون في واجهتها ليبيريون.

١٠ - وبرغم التعديلات سابقة الذكر، أفاد بعض قاطعي الأشجار الليبريين - تذكر الصحف التي صدرت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشكل خاص أوسكار كوبر الذي يدير شركة إنلاند لقطع الأخشاب - بأن القانون أعطى جميع غابات ليبريا لمصالح أجنبية. وهم يصرون على الحفاظ على نسبة ٤٠ في المائة للشركات المملوكة ملكية خالصة لليبريين. وأيد كثيرون من الأعضاء من أصحاب الأصوات العالية هذا الموقف، بمن فيهم الذين حضروا اللجنة المشتركة (وإن كان هذا دون موافقة مجلس النواب) وذكروا أنهم التقوا بقاطعي أخشاب في ١٨ أيلول/سبتمبر لتحديد موقفهم. وسيكون من شأن سياسة الـ ٤٠ في المائة أن تترك أثرا سلبيا قويا على القطاع لأنها ستؤدي إلى صراع على أي ٤٠ في المائة من الأراضي ستخصص للشركات الليبرية: فهل ستكون ''أفضل'' ٤٠ في المائة أم أنه يجب تقسيم الـ ٤٠ في المائة بالتساوي بين المقاطعات على سبيل المثال. ومن حُسن الحظ أنه لم يجر إدخال الـ ٤٠ في المائة كتعديل. بيد أنه، كما ذكر من قبل، تجري حملة تضليل خطيرة من أجل إحداث لبس في أذهان الناس ودفعهم للاعتقاد بأن الحكم الذي يتناول مسألة الـ ٤٠ في المائة كان وارداً في القانون، أو استخدام قصة بديلة، تفيد بأنه لم يجر التصويت على القانون بطريقة سليمة، وعليه فإنه لا يكون سارياً. إلا أنه في ٢١ أيلول/سبتمبر، قوبل اقتراح قُدم في مجلس النواب الليبري لإعادة النظر في القانون بالرفض القاطع، الأمر الذي زاد الثقة في أن القانون اعتمِد بالفعل بصورة شرعية.

١١ - بموجب القانون الليبري، يصبح القانون قانوناً نافذاً بعد توقيع الرئيس عليه ونشره في نشرة رسمية. وسينبّه الفريق لجنة الجزاءات حينما يتحقق هذا.

(ج) الصياغة الفعلية هي: ''المادة ٥-٣ (ز). في جهد لإعادة إقامة قطاع حراجة محلي نشط، لا تقبل الحكومة العطاءات الخاصة بعقود إدارة الغابات التي تغطي مساحة يابسة تتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ هكتار و ٩٩٩ ٩٩ هكتارا من مقدمي العروض المؤهلين إلا إذا كانت الملكية عندهم بنسبة ٥١ في المائة على الأقل لمواطنين ليبريين".وفي حالة عدم تقديم ليبريين مؤهلين عطاءات للعقد أو عدم تأمين العقد خلال دورة مناقصات واحدة، يجوز للهيئة إعادة طرح العطاءات الخاصة بالعقد من خلال عملية لا تكون مفتوحة إلا لمقدمي العروض المؤهلين الذين تكون الملكية عندهم بنسبة ٥١ في المائة على الأقل لمواطنين ليبريين.

المرفق الثالث

مصفوفة تحليل الفجوة القطاعية للاحتياجات وتوفير الخدمات الاجتماعية في ليبريا (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

يقدّر عدد سكان ليبريا بـ ٣ ٠٦٤ ٩٨٢ نسمة، منهم ٢٠ في المائة (٦٠٥ ٥٠٦) من العائدين (مشردين داخلياً ولاجئين). بيانات من وزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز المعلومات الإنسانية. وتمثل الفجوات (الخانة الأخيرة) الفارق بين مستويات ما قبل الحرب وما هو متوفر حالياً والمعايير الدولية.

القطاع	الخدمة		المعيار	قبل الحرب	حاليا	الفجوة
المياه	السكان (والنسبة المئوية لليبريين) الذين يتمتعون بالوصول لماء الشرب النظيف والمأمون:	متوسط عدد الأشخاص لكل حامل للمياه	عدد المضخات اليدوية اللازمة	عدد المضخات اليدوية	المضخات اليدوية العاملة والمعاد تأهيلها	العدد المتبقي من المضخات اليدوية اللازمة
	٨٤٨ ٢٧٤ (٩ في المائة)	١ ٩٦٥	١٠ ٩١٣	٣ ١٩٢	١ ٥٥٩	٧ ٣٥٦
التعليم	الأطفال في سن المدرسة		عدد المدارس اللازمة	عدد المدارس	المدارس العاملة والمعاد تأهيلها	العدد المتبقي من المدارس الابتدائية اللازمة
	٤٩٥ ٩١٩ (٣٠ في المائة)		٤ ٧٥٤	٢ ٦٩٠	٣ ٤٢١	١ ٧١٧
الصحة	العدد المقدّر للأشخاص لكل عيادة طبية		عدد العيادات اللازمة	عدد العيادات	العيادات العاملة والمعاد تأهيلها	العدد المتبقي من العيادات اللازمة
	٣٠٨ ٠٠٠		٧٧٣	٣١٦	٢٧١	٥٠٦
المرافق الصحية	الإجمالي المقدّر لعدد الأسر	السكان المتمتعون بسبل التخلص المأمون من إفرازات الجسم ٩١ ٩٤٩	عدد المراحيض/ المباول اللازمة		عدد المباول الموزعة	العدد المتبقي من المراحيض/المباول اللازمة
إنتاج المحاصيل	٥٢٣ ٥٥٠ الإجمالي المقدّر لعدد الأسر	(٣ في المائة) الإجمالي المقدّر لعدد الأسر المشتغلة بالزراعة ٣٢١ ٠١٠	٣٩٧ ٠٩٥		٣٩ ٣٩٩ العدد المقدّر للأسر التي تلقت بذوراً وأدوات	٣٥٦ ٨٩٠ العدد المتبقي من الأسر المشتغلة بالزراعة التي تلزمها بذور وأدوات
المأوى	٥٩٨ ٦٨٢ الإجمالي المقدّر لعدد الأسر	(٥٣ في المائة)	العدد المقدّر للأسر التي تحتاج إلى توفير مأوى لها ٢٩٣ ٣١٣		١٨٨ ٧١١ العدد المقدّر لمجموعات الأدوات الخاصة بالإيواء التي جرى توزيعها	٢٨٦ ٢٩٣ العدد المتبقي من الأسر التي تحتاج إلى توفير مأوى لها
	٥١٢ ٩٨٤		(٧٠ في المائة)		٢٦ ٨٨١	٢٨٦ ٤١٥

المرفق الرابع

مثال لقسيمة مسحوبات نقدية من شركة ليبريا لتكرير البترول

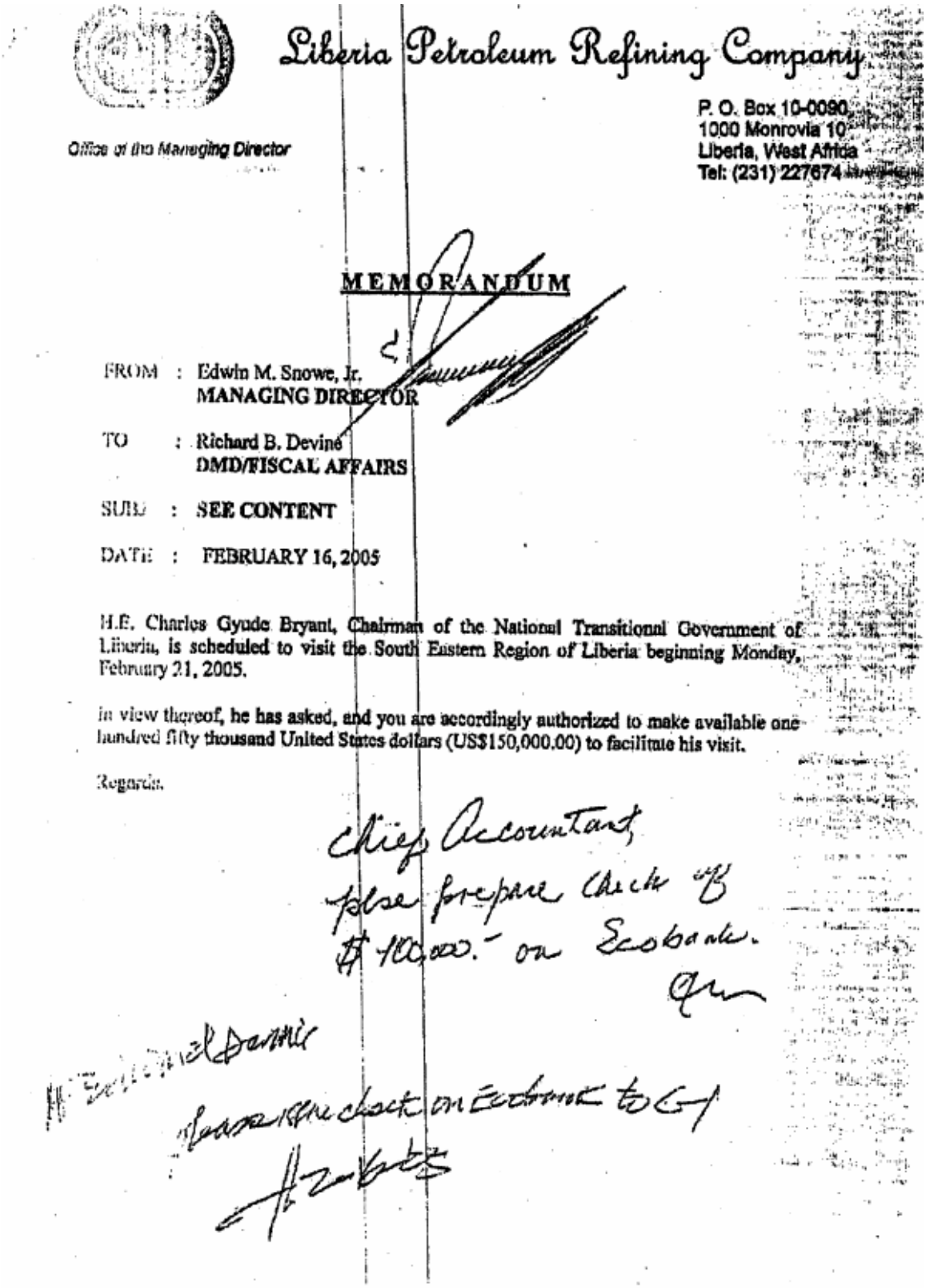

Liberia Petroleum Refining Company

Office of the Managing Director

P. O. Box 10-0090,
1000 Monrovia 10
Liberia, West Africa
Tel: (231) 227674

MEMORANDUM

FROM : Edwin M. Snowe, Jr.
MANAGING DIRECTOR

TO : Richard B. Devine
DMD/FISCAL AFFAIRS

SUBJ : **SEE CONTENT**

DATE : **FEBRUARY 16, 2005**

H.E. Charles Gyude Bryant, Chairman of the National Transitional Government of Liberia, is scheduled to visit the South Eastern Region of Liberia beginning Monday, February 21, 2005.

In view thereof, he has asked, and you are accordingly authorized to make available one hundred fifty thousand United States dollars (US$150,000.00) to facilitate his visit.

Regards.

Chief Accountant,
Please prepare Check #B
#100,000.- on Ecobank.

Please the check on Ecobank to G/

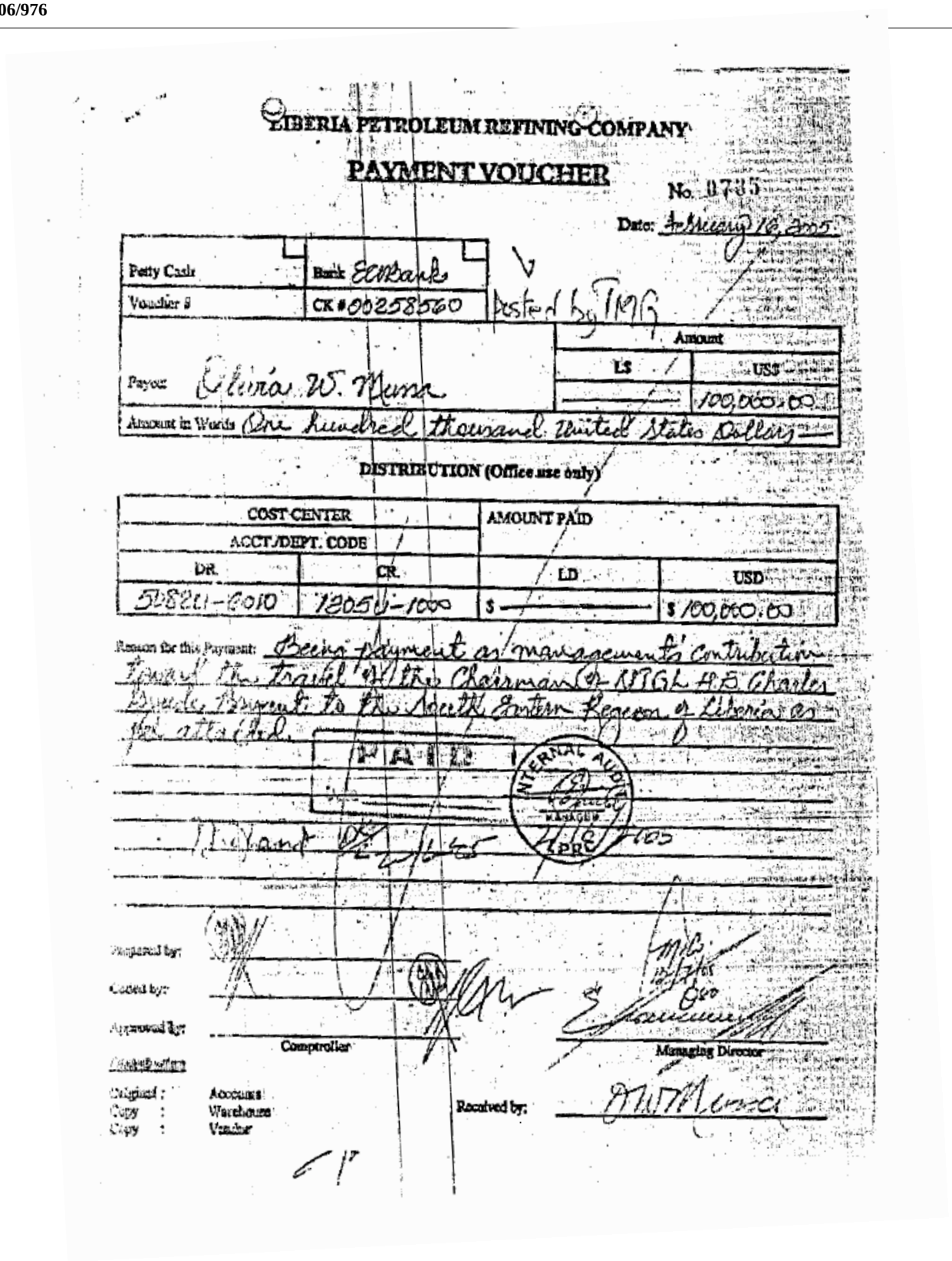

LIBERIA PETROLEUM REFINING COMPANY

PAYMENT VOUCHER

No. 0735

Date: February 16, 2005

Petty Cash	Bank Ecobank
Voucher #	CK # 00258560

Posted by TMG

Payee: Elvira W. Nuna	Amount LS	Amount US$
		100,000.00

Amount in Words: One hundred thousand United States Dollars

DISTRIBUTION (Office use only)

COST CENTER / ACCT./DEPT. CODE		AMOUNT PAID	
DR.	CR.	LD	USD
5082U-6010	1205U-1000	$	$ 100,000.00

Reason for this Payment: Being payment as management's contribution toward the travel of the Chairman of NPRL H.E. Charles Bwesie Brumskine to the South Eastern Region of Liberia as per attached.

PAID

INTERNAL AUDIT

Prepared by:

Coded by:

Approved by: Comptroller

Managing Director

Original : Accounts
Copy : Warehouse
Copy : Vendor

Received by:

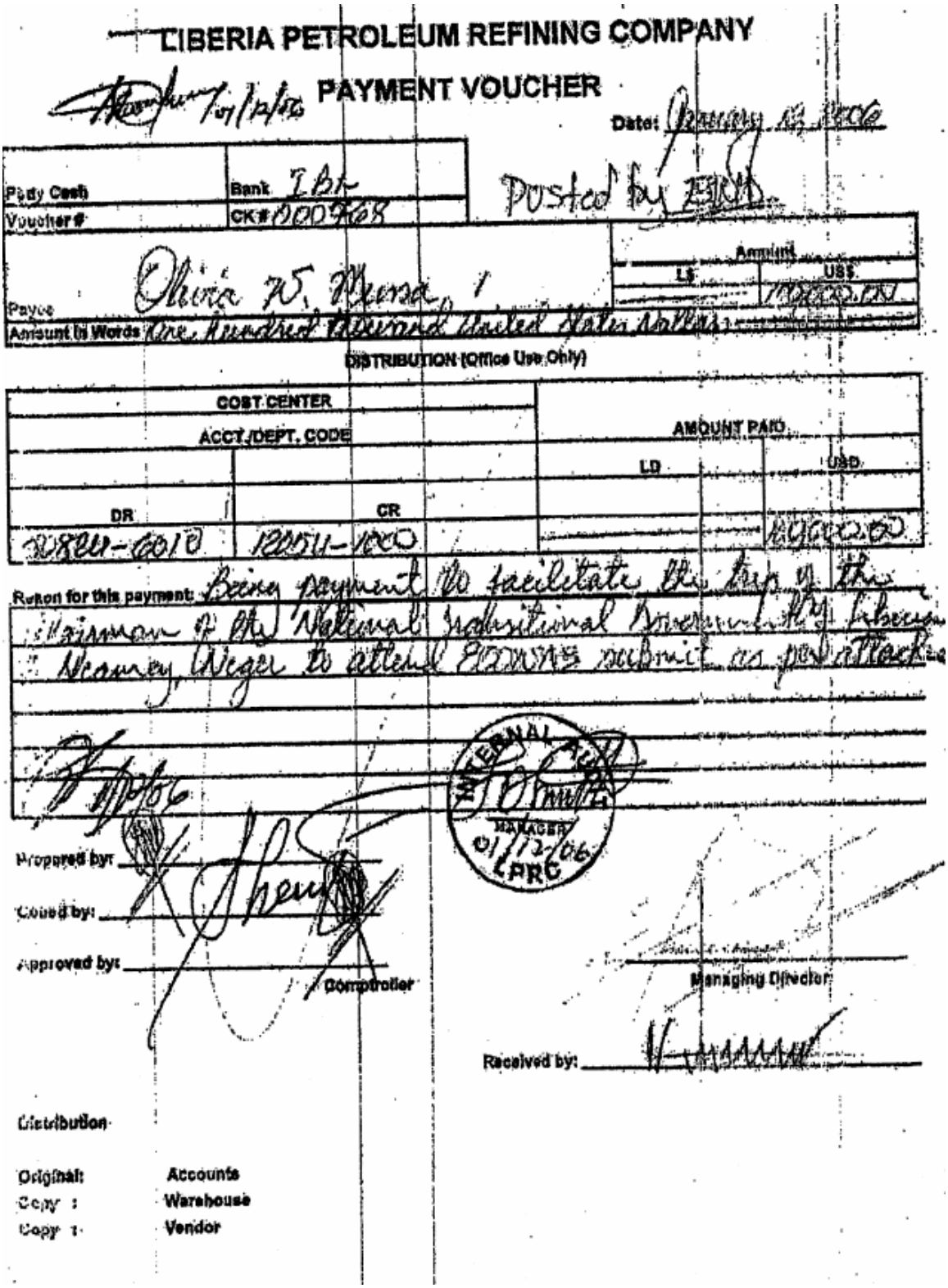

LIBERIA PETROLEUM REFINING COMPANY

PAYMENT VOUCHER

Date: January 12, 2006

Petty Cash / Voucher #

Bank IBT

CK # 000468

Posted by [illegible]

Payee: Olivia N. Musa /

Amount: L$ | US$ 100,000.00

Amount in Words: One Hundred Thousand United States Dollars

DISTRIBUTION (Office Use Only)

COST CENTER	ACCT./DEPT. CODE	DR	CR	AMOUNT PAID LD	AMOUNT PAID USD
		20820-6010	12051-1000		100,000.00

Reason for this payment: Being payment to facilitate the trip of the Chairman of the National Transitional Government of Liberia Mr. Gyude Bryant to attend [illegible] as per attached

Prepared by: [illegible]

Cosed by: [illegible]

Approved by: [illegible] Comptroller

FINAL APPROVAL [illegible] MANAGER 01/12/06 LPRC

Managing Director

Received by: [illegible]

Distribution

Original: Accounts
Copy 1: Warehouse
Copy 1: Vendor

Liberia Petroleum Refining Company

P. O. Box 10-0690
1000 Monrovia 10
Liberia, West Africa
Tel.: (231) 227674

January 9, 2006

Mr. Edwin M. Snowe, Jr.
Managing Director
LPRC
Monrovia, Liberia.

Dear Mr. Snowe:

In a meeting with the Chairman of the Liberia National Transitional Government, we discussed his trip to the ECOWAS Submit to be held in Niamey, Niger, including his delegation. Given the central government's financial position, it was suggested, discussed and agreed that LPRC assist with financing the trip.

Accordingly, I hereby direct that you liaise with the office of the Chairman to work out the financial details of the trip and make the necessary disbursement to his office and charge same to GOL account.

Please furnish me with the details of the disbursement for the Board's attention and information.

Kind regards.

Very truly yours,
LIBERIA PETROLEUM REFINING COMPANY

Frederick D. Cherue
CHAIRMAN, BOARD OF DIRECTORS, LPRC

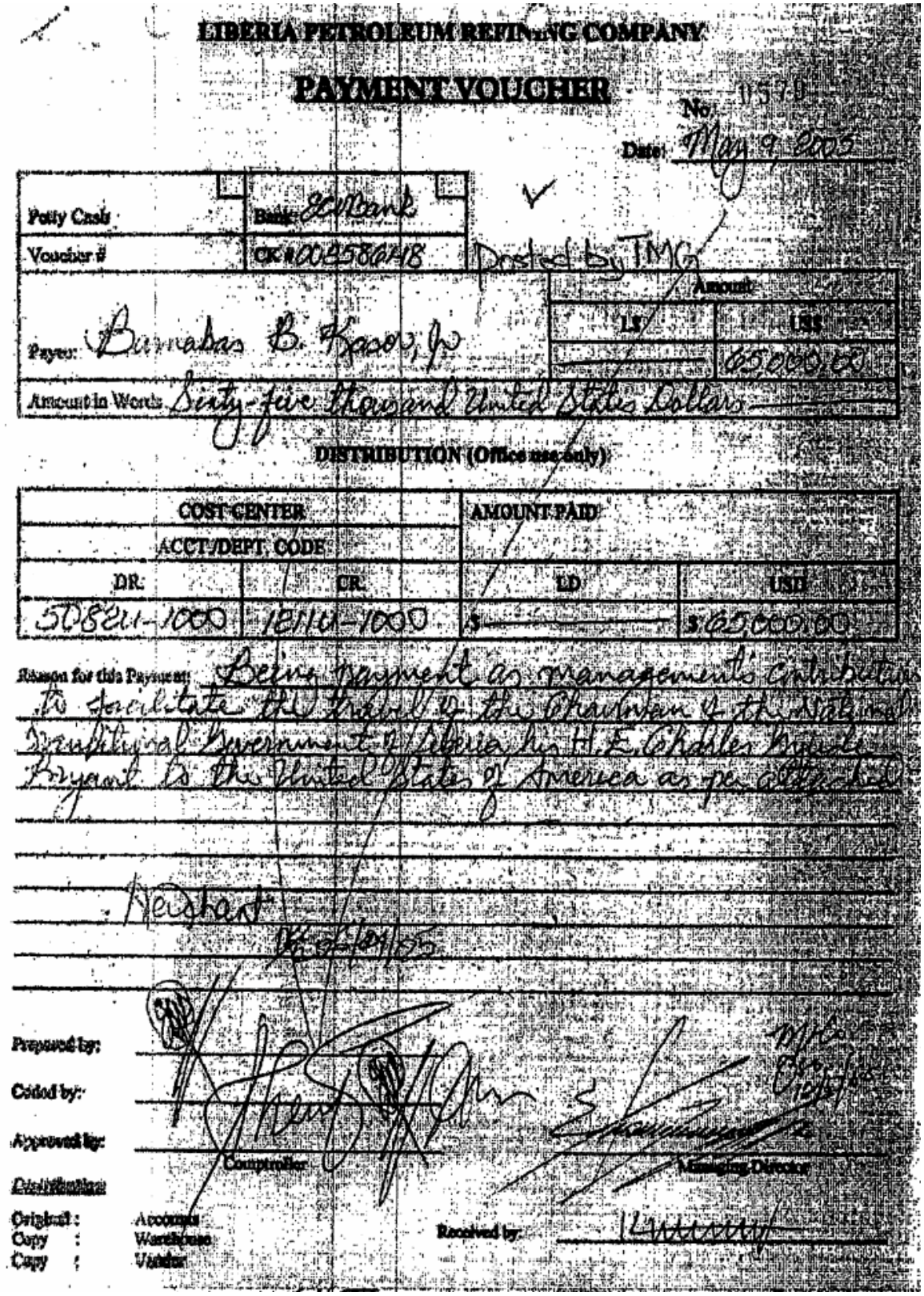

LIBERIA PETROLEUM REFINING COMPANY

PAYMENT VOUCHER

No. 0570

Date: May 9, 2005

Petty Cash	Bank: ECObank
Voucher #	CK # 00858048

Posted by TMG

Payee: Barnabas B. Kpaor, Jr.

Amount	
LS	US$
	65,000.00

Amount in Words: Sixty-five thousand United States Dollars

DISTRIBUTION (Office use only)

COST CENTER		AMOUNT PAID	
ACCT/DEPT. CODE			
DR:	CR:	LD	US$
50821-1000	10110-1000	$	$ 65,000.00

Reason for this Payment: Being payment as management's contribution to facilitate the travel of the Chairman of the National Transitional Government of Liberia his H.E. Charles Ghankay Taylor to the United States of America as per attached

Prepared by:

Coded by:

Approved by: Comptroller

Managing Director

Distribution:

Original : Accounts
Copy : Warehouse
Copy : Vendor

Received by:

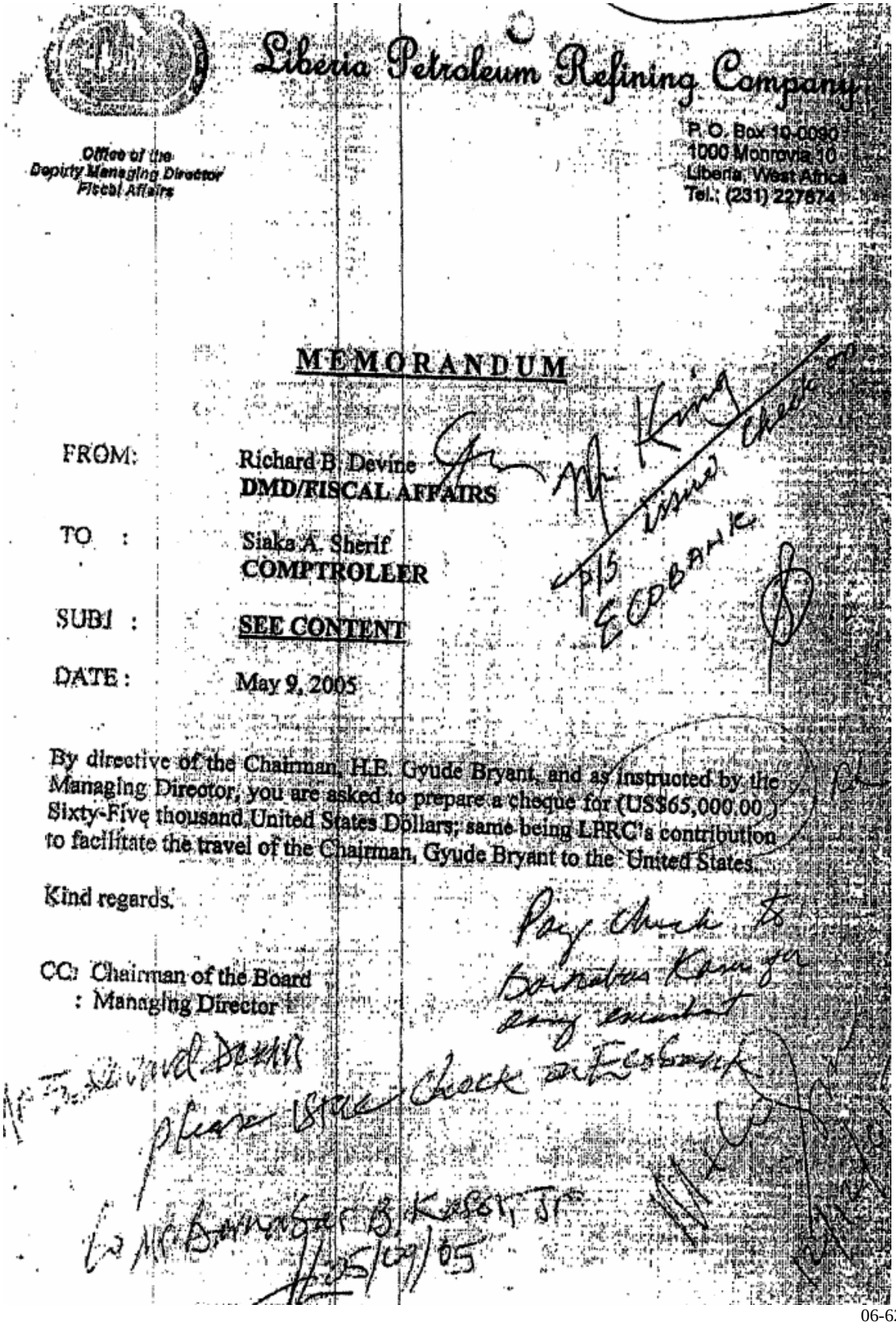

Liberia Petroleum Refining Company

Office of the
Deputy Managing Director
Fiscal Affairs

P. O. Box 10-0090
1000 Monrovia 10
Liberia, West Africa
Tel.: (231) 227674

MEMORANDUM

FROM: Richard B. Devine
DMD/FISCAL AFFAIRS

TO : Siaka A. Sherif
COMPTROLLER

SUBJ : **SEE CONTENT**

DATE : May 9, 2005

By directive of the Chairman, H.E. Gyude Bryant, and as instructed by the Managing Director, you are asked to prepare a cheque for (US$65,000.00) Sixty-Five thousand United States Dollars; same being LPRC's contribution to facilitate the travel of the Chairman, Gyude Bryant to the United States.

Kind regards.

CC: Chairman of the Board
: Managing Director

المرفق الخامس

صفحة من جواز سفر محمد سلامة مع أختام السفر في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

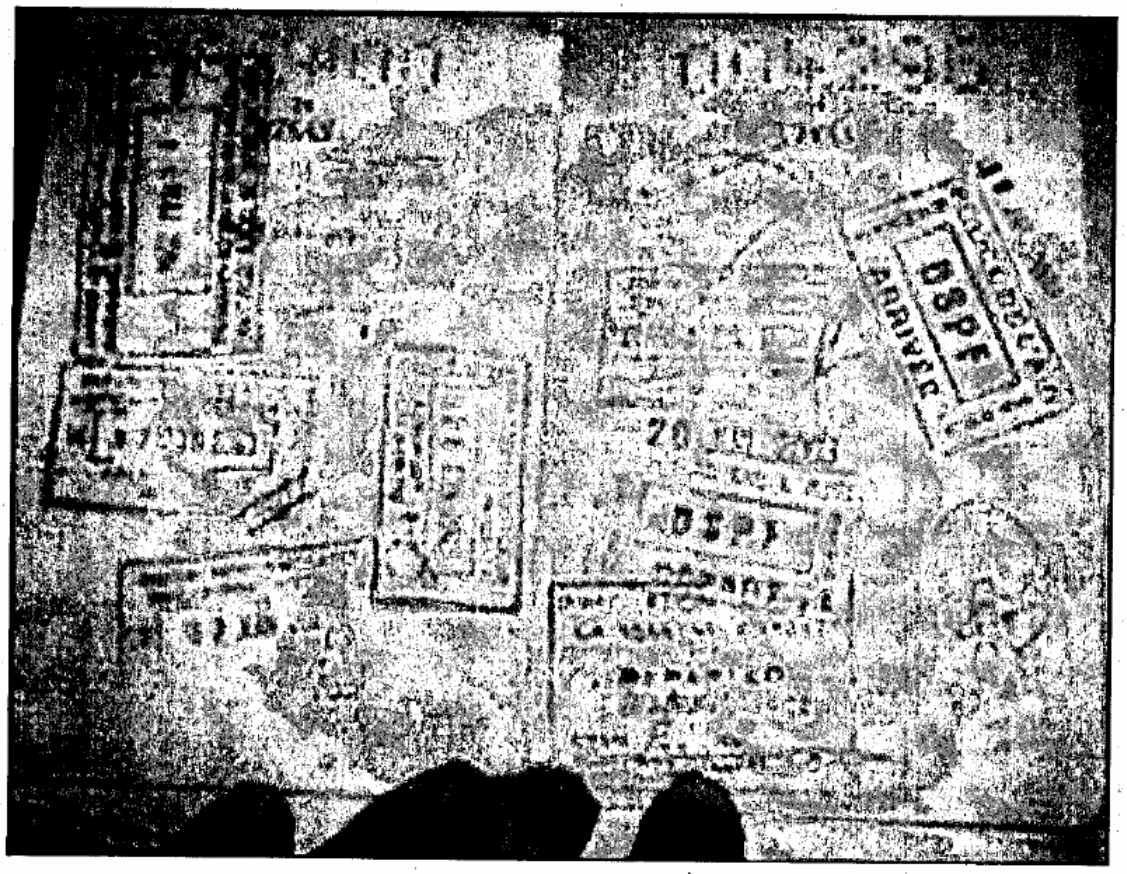

المرفق السادس

بندقية صيد عثر عليها في ليبريا

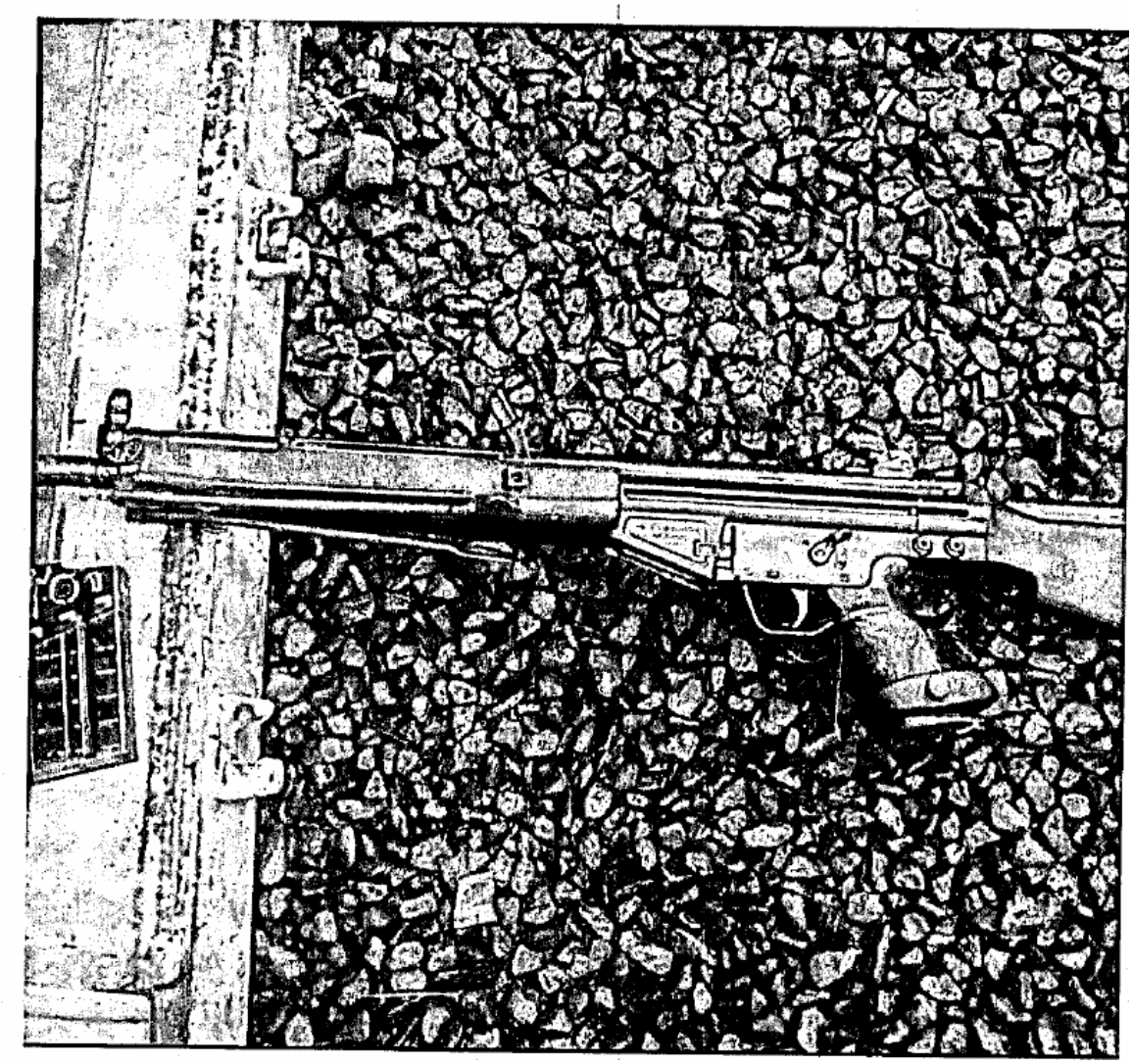

المرفق السابع

وثيقة تبين تحويلات مالية تتصل بشركة كاتكس للتعدين، غينيا

Nom HADJ AHMAD
Prénom Fouzi
N° compte 605820-80001
Devise €
Date mar 1 janv 2002 au lun 10 juil 2006

Banque COMPAGNIE MONEGASQUE DE BANQUE

Total filtré	6 369 999,00	0,00
Total	13 424 332,92	13 403 371,76

Date	Opération	Référence	Origine	Destination	Crédit	Débit
mer 15 mai 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		500 000,00	
ven 12 juil 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		800 000,00	
mar 16 juil 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		1 400 000,00	
mer 14 août 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		1 000 000,00	
mar 20 août 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		150 000,00	
mer 13 nov 2002	Virement		KATEX MINES GUINEE		120 000,00	
ven 28 févr 2003	Virement		KATEX MINES GUINEE		400 000,00	
mar 24 juin 2003	Virement		KATEX MINES GUINEE		499 999,00	
lun 25 avr 2005	Virement		KATEX MINES GUINEE		700 000,00	
ven 29 juil 2005	Virement		KATEX MINES GUINEE		800 000,00	
				Total	13 424 332,92	13 403 371,76